جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـة ميسان/ كلية التربية
قسم اللغة العربية

الجهود النحوية للشيخ محمد كاظم الملكي (ت ١٣٩٠هـ)

رسالة تقدَّم بها الطالب

حافظ سوادي عبيد الساعدي

إلـــــــــــــى

مجلس كلية التربية - جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

أ.م.د. محمد عامر محمد

١٤٤٢هـ **٢٠٢١م**

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(المجادلة: ١١)

الإهـــــداء

إلى من ينتفع به كما ينتفع بالشمس وأن غيّبها السحاب

إلى امل المستضعفين ومن الأمل له

إلى من ترقبه عيون مواليه

إلى من تتطلع إليه شغفا قلوب عاشقيه

إلى مهدي الأمة وهاديها ومنقذها وشفيعها.

الامام محمد بن الحسن العسكري (عليهما السلام)

وإلى روح الولي الطاهر السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر (قدس)

أهدي جهدي هذا، وأرجو من الله أن ينفع به أهل العربية وينفعني يوم لاينفع مال ولا بنون.

عرفان وامتنان

الحمد والشكر لله وحده، فهو المتفضل على جميع عباده"وقد قيل: ومن لم يشكر الناس لا يشكر الله، فأجد من الواجب علي اعترافاً بالجميل، ورد الفضل لأهله، أن أتوجه بجزيل الشكر ووافره للأستاذ الدكتور محمد عامر محمد، الذي أشرف على هذا لعمل أشرافًا جاداً دؤوباً، يوجه، ويسدد، ويذكر، حتى أستوى البحث بحول الله عز وجل على هذه الصورة، عهدته أستاذا جليلا وأخا كريما، ووجها بشوشا، وخلقا نبيلا،

وأتوجه بالشكر الموصول الى الأستاذة الدكتور رئيس قسم اللغة العربية علي عبد الرحيم والأستاذ الدكتور عبد الجبار اللامي لما لهم من فضل ٠

ووفاءً للعلم وأهله أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور علي موسى الكعبي، الذي، ألهمني فكرة البحث، وأن لا أنسى أن اشكر استاذتي في قسم اللغة العربية في جامعة ميسان، ولا يفوتني أن اشكر زملائي في قسم اللغة العربية، على تشجيعهم الموصول لي، وما قدموا لي من خدمات جليلة.

وأرجو ختاما أن ينفعني الله تعالى بهذا العمل، وأن ينفع به الناس، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، فهو حسبي ونعم الوكيل٠

إقرار المشرف

اشــهد ان اعــداد هــذه الرســالة الموســومة (الجهــود النحويــة للشــيخ محمــد كــاظم الملكــي "ت ١٣٩٠هـــ") قــد جــرى بإشــرافي فــي كليــة التربيــة فــي جامعــة ميســان وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية.

المشرف

الاسم: أ. م. د. محمد عامر محمد

التاريخ / /٢٠٢١م

بناء على التوصيات المتوافرة ارشح هذه الدراسة للمناقشة.

الاسم: أ. م. د. علي عبد الرحيم

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ / / ٢٠٢١م

المحتـويـات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	أ–ث
التمهيد: الشيخ الملكي وكتابه الآراء الراقية	١–٩
الفصل الأول: جهود الشيخ الملكي في الحد النحوي	١٠–٧١
مدخل	١١
أولاً: مفهوم الحد لغةً	١٢
ثانياً: مفهوم الحد في اصطلاحاً	١٣
الحدود النحوية عند الشيخ الملكي	١٤
أولا: الكلمة	١٤
ثانيا: الجملة	١٦
ثالثا: الاسم	١٩
رابعاً: الفعل	٢٢
خامساً: الفعل الماضي	٢٥
سادساً: الفعل المضارع	٢٧
سابعا: فعل الأمر	٢٩
ثامنا: الفعل اللازم والمتعدي	٣١
تاسعا: المجرد والمزيد	٣٣
عاشراً: الحرف	٣٥
الحادي عشر: الإعراب	٣٧
الثاني عشر: البناء	٤٠

الموضـــــــــوع	الصفحة
الثالث عشر: المعرفة	٤١
الرابع عشر: النكرة	٤٢
الخامس عشر: اسم الزمان والمكان	٤٣
السادس عشر: اسم الفعل	٤٦
السابع عشر: اسم الآلة	٤٧
الثامن عشر: الاسم المقصور	٤٨
التاسع عشر: الاسم الممدود	٥٠
العشرون: اسم الإشارة	٥٠
الواحد والعشرون: اسم لا النافية للجنس	٥٣
الثاني والعشرون: اسم الجنس	٥٤
الثالث والعشرون: اسم الفاعل	٥٥
الرابع والعشرون: المبتدأ	٥٨
الخامس والعشرون: الخبر	٥٩
السادس والعشرون: المفعول به	٦١
السابع والعشرون: الحال	٦٢
الثامن والعشرون: التمييز	٦٣
التاسع والعشرون: المستثنى	٦٥
الثلاثون: الاشتغال	٦٧
الواحد والثلاثون: التنازع	٦٨
الثاني والثلاثون: الاضافة	٦٩
الفصل الثاني: جهود الشيخ الملكي في تيسير النحو	٧٢-١١٢

الموضـــــــــوع	الصفحة
المبحث الأول: جهود تيسير النحو عند علماء العربية	٧٣
مفهوم تيسير النحو	٧٤
أهم طرق وأسس تجديد النحو	٧٥
أولاً: إلغاء العامل النحوي	٧٦
ثانياً: إلغاء القياس	٧٨
ثالثاً: إلغاء التعليل	٧٩
المبحث الثاني: مظاهر التيسير عند الشيخ الملكي	٨٢
مظاهر التيسير في الأسماء	٨٤
مظاهر التيسير في الأفعال	٩١
مظاهر التيسير في الحروف	٩٧
المبحث الثالث: مميزات التيسير ومثالبه عند الشيخ الملكي	١٠٠
مميزات التيسير عند الشيخ الملكي	١٠٠
مثالب التيسير عند الشيخ الملكي	١٠٤
الفصل الثالث: جهود الشيخ الملكي في الخلاف النحوي	١١٣-١٥٤
المبحث الاول: مفهوم الخلاف في اللغة والاصطلاح	١١٥
الخلاف لغةً	١١٥
الخلاف اصطلاحاً	١١٥
الفرق بين الخلاف والاختلاف	١١٦
نشأة الخلاف النحوي وظهوره	١٢١
المبحث الثالث: الخلاف النحوي عند الشيخ الملكي	١٢٥
أقسام الجملة عند الشيخ الملكي	١٢٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
تقديم الفاعل على عامله لا ينفي فاعليته	١٢٧
عامل الرفع في المبتدأ والخبر	١٣١
تقديم الخبر على المبتدأ	١٣٣
تنكير التمييز وتعريفه عند الشيخ الملكي	١٣٦
إخراج المفعول فيه من المفاعيل الخمسة	١٤١
جواز اعمال العامل الثاني إذا تنازع العاملان	١٤٤
علامة الإعراب في الأسماء الستة	١٤٩
الخاتمة	١٥٥-١٥٨
المصادر والمراجع	١٥٩-١٧٥
الملخص باللغة الإنكليزية	A-B

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره وسبباً للمزيد من فضله ودليلاً على ألائه وعظمته والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى وعلى أله الطاهرين ومن أتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

تعدّ اللغة العربية معلماً من معالم الامة بكونها حاملة تراثها وهويتها، وهذا ما يميزها عن بقية اللغات الأخرى مما جعلها ثرية وغنية من ناحية معجمها ،ومفرداتها ،ومصطلحاتها ولكن تبعاً لما مس اللغة العربية من تشوهات في بعض معالمها–أساسياتها– وهذا راجع لاحتكاكها ببعض الحضارات واختلاط العرب بالعجم وغيرها من المؤثرات التي أثرت فيها، فنتجت عنها العديد من الأخطاء والعيوب اللغوية التي لا تعد ولا تحصى، وأثر ذلك ظهرت العديد من الدراسات والبحوث حول اللغة العريقة منذ القدم وحتى وقتنا الحالي.

ومن هذه الدراسات (كتاب الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية الحديثة)، الذي انتقد فيه المؤلف الدراسات اللغوية ورأى أنها تركزت على فروع اللغة ولم تنل منبع ثرواتها ومعين مادتها ومصدر حياتها وقد قال الشيخ الملكي لاحظت لمعظمها شذوذ وانتقاص، حتى الكتب المؤلفة أخيراً حين ينظر إليها الناظر وبه مس من الحزن على جهد أضاعه مؤلفوها، فالواجب يقضي على ذوي الحمية والعزة والغيرة من لغتهم ان تستقصى من مبدئها الى منتهاها وتهذيب ما تحتاج الى تهذيب وتحرير.

لــذا عزمــت- بعــد التوكــل علــى الله- أن يكــون عنــوان رســالتي (الجهــود النحويــة للشــيخ محمــد كــاظم الملكــي)، وقــد قســمتها علــى: مقدمــة، وتمهيــد، وثلاثــة فصــول تعقبهــا خاتمــة، واعتمــدت علــى وصــف الظــواهر النحويــة التــي اعتمــدها الشيخ الملكي.

أمــا المقدمــة فهــذه التــي بــين يــدي القــارئ الكــريم تحــدثت فيهــا عــن البحــث وتفاصــيل عملــه، وأمــا التمهيــد فكــان علــى قســمين: الأول تكلمــت فيــه علــى حيــاة المؤلف، والثاني ذكرت جهود الملكي في الآراء الراقية.

وأمــا الفصــل الأول فقــد وســمته بجهــود الشــيخ الملكــي فــي الحــد النحــوي، وتكــون مــن مــدخل الــذي تناولــت فيــه مفهــوم الحــد النحــوي لغــة وأصــطلاحاً، وكــذلك درســت فــي هــذا الفصــل الحــدود النحويــة التــي تناولهــا الشــيخ الملكــي فــي الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية.

وجــاء الفصــل الثــاني الــذي وســمته جهــود الشــيخ الملكــي فــي تيســير النحــو، متضــمناً ثلاثــة مباحــث، تناولــت فــي المبحــث الأول مفهــوم تيســير النحــو وطرائقــه، ـووقع علــى مطــالبين: الأول مفهــوم تيســير النحــو، والثــاني أهــم طــرق وأســس تيســير النحــو ، ودرســت فــي المبحــث الثــاني مظــاهر التيســير عنــد الشــيخ الملكــي ، وتضــمن مظــاهر التيســير بالأســماء والافعــال والحــروف، وفــي المبحــث الثالــث مميــزات التيســير ومثالبــه عنــد الشــيخ الملكــي ودرســت فــي هــذا المبحــث مميــزات التيســير ومثالبه في كتاب الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية الحديثة .

وفــي الفصــل الثالــث درســت جهــود الشــيخ الملكــي فــي الخــلاف النحــوي، ســبقته مــدخل وقــد ضــم مبحثــين: درســت فــي المبحــث الأول مفهــوم الخــلاف النحــوي ونشــأته متضــمنا ثلاثــة مطالب:المطلــب ألاول مفهــوم الخــلاف النحــوي لغــة

وأصطلاحا والمطلب الثاني الفرق بين الخلاف والاختلاف والمطلب الثالث نشأة الخلاف النحوي وظهوره، وأما المبحث الثاني درست فيه جهود الشيخ الملكي في الخلاف النحوي، وقد أشرت في هذا المبحث إلى الترجيحات والاعتراضات التي أوردها الشيخ الملكي في الآراء الراقية، كأقسام الجملة واعتراضه على تقسيم الجملة الى فعلية واسمية، والقول بإضافة الجملة الحرفية، وتقديم الفاعل على عامله لا ينفي فاعليته، وعامل الرفع في المبتدأ والخبر، وتقديم الخبر على المبتدأ وتعريف التمييز، وعدم عد المفعول فيه من المفاعيل وجواز اعمال العامل الثاني إذ تنازع العاملان وعلامة الاعراب في الأسماء الستة.

وقد اتسمت رحلتي في دراسة الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية الحديثة بصعوبة بالغة لكون الباحث ألف هذا الكتاب بما يتمتع به من خلفية أصولية، لكن الحمد لله الذي يسر لي أستاذاً فاضلاً وكريماً للإشراف على رسالتي هو الأستاذ الدكتور **(محمد عامر محمد)** إذ تقف كلمات الشكر، والثناء عاجزة عن أن توفيه حقه، لما لمست فيه من سعة الصدر، والخلق الكبير والعلم الغزير وما قدمه من ملاحظات وتصويبات واستدراكات أتت ثمارها بهذا الجهد المبارك، فاسأل الله ان يحفظه ذخراً لدارسي اللغة العربية.

وبعد فهذه محاولة جادة وبنية خالصة، حرصت ان تكون صحيحة في مضامينها سليمة في موادها، فأن اصبت فلله الحمد والمنة، وان كانت الأخرى، فالكمال لله وحده.

التمهيد

الشيخ الملكي وكتابه الآراء الراقية

الشيخ الملكي وكتابه الآراء الراقية

تعد مدينة النجف المدينة الولادة للرجال في كل الاختصاصات ليست الإنسانية فقط من شعر، ونثر، ومنبر حسيني وحتى الدراسات الحوزوية كذلك هي ولادة في مجال العلوم الأخرى كالهندسة والذرة والعلوم التطبيقية، ومن بين مجلات العلوم تأليف الكتب النحوية والقواميس والمعاجم، وهي من أصعب فروع العلم، إذ يجب أن يكون المؤلف متمكنا من لغة عالمية أو اكثر ولديه مكتبة عامرة تساعده عند الحاجة إلى المراجعة والتأكد من صحة ألحد أو المصطلح. وإن ترجمة شخصية ما تعني، محاولة الاطلاع على ابعاد تلك الشخصية بجوانبها المختلفة: العلمية، التربوية، الاجتماعية وغيرها، لرسم صورة دقيقة وصادقة عنها.

أسمه ونسبه:

هو العلامة الشيخ محمد كاظم ابن الشيخ محمد صادق ابن الملا قنبر القزويني الملكي، وأشهر ألقابه (الملكي).

ولد الشيخ الملكي في احدى قرى الشامية التابعة الى محافظة الديوانية (١٣١٨هـ-١٩٠٠م) أكمل دراسته في هذا القضاء ثم واصل دراسته الدينية في الحوزة العلمية في النجف الأشرف وكان الشيخ الملكي يعمل ويمارس الاكتساب في بيع وشراء المواد العطارية للحصول على المال الكافي لشراء الكتب العلمية التي يحتاجها. وكانت حياته صعبة، رشح الشيخ الملكي مديراً مالياً لقلعة سكر في الناصرية سنة ١٩٢٨م وبعدها انتقل الى التعليم فأصبح معلماً في سوق الشيوخ وقلعة سكر والشطرة في لواء الناصرية ثم انتقل الى النجف الاشرف وعين في مدارسها مثل مدرسة الغفاري، والفتوة المحمدية، والسلام وأخيراً مدرسة التهذيب وأحيل إلى التقاعد.

كان الشيخ الملكي مهتماً بتعلم اللغات الأوربية والتركية والفارسية، وكان سبب تعلمه لهذه اللغات هو معرفة وترجمة الكتب التي يحتاجها إلى المعجم بمصاحبة الخبراء الأجانب والمهندسين الذين كانوا يتولون العمل والإشراف في الجسور والكهرباء والماء والطرق حيث كان يتردد عليهم ويوجه لهم الأسئلة ويأخذ منهم كل ما يمكن معرفته حتى اكتنزت حافظته ثروة لغوية طائلة مما كانت سبباً لوضعه كتاب سمير الجوابين(١).

شيوخه:

واصل دروسه العلمية والفقهية والأصولية وحضر الأبحاث العالية على أكابر العلماء في الحوزة العلمية في النجف الاشرف وذكرت لنا المصادر أسماء شيوخه الذين تتلمذ عندهم وهم:

الشيخ حسين الحلي

الشيخ هادي الأمين

السيد أبو القاسم الخوئي

السيد عبد الهادي الشيرازي

مصنفاته:

ترك الشيخ الملكي ثروةً فكريةً مرموقةً واثاراً علميةً وادبية جليلةً في المجالات العلمية المختلفة كالأصول، والفقه، والعقيدة، والدعاء، والادب، والنحو، وهي:

- حلول التمارين الجبرية لسنة ١٩٢٨م وهو كتاب يبحث عن التمارين الجبرية القديمة والجذور التربيعية.
- المعجم الزولوجي الحديث، في ستة مجلدات يبحث عن حياة الحيوان وفيه أدب المقال.
- قاموس اللغات الأجنبية باسم سمير الجوابين.

(١) ينظر معجم المؤلفين: ٣/٢٣٠.

- الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان اسرارها.
- الأصول الحديثة في مباحث الالفاظ.
- أصل البراء والاستصحاب تعليقا على كتب محجة العلماء.
- القواعد العربية الحديثة.
- قاموس اللغة الفارسية مصور في مجلدات اربعة.

وهناك كثير من المخطوطات العلمية والأدبية واللغوية لم يتمكن من طبعها لمفارقته الحياة.

وفاته:

توفي الشيخ محمد كاظم صادق الملكي (ت ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م) ودفن في النجف الاشرف"[١].

ثانياً: الشيخ الملكي والآراء الراقية:

من المعلوم أن اسم الكتاب الكامل هو: **(الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها)**، هو كتاب اتخذه الشيخ الملكي لتيسير قواعد النحو وتسهيله وهذا هو ما صرح به في كتابه، إذ قال: "ولقد خطتْ بعض الشعوب العربية خطوات واسعة في طريق الحضارة والمدنية، فارتقت العلوم، وتعددت الفنون، وتقدمت الصناعات، واتسعت الأفكار، وسايرت اللغة هذا التقدم فكثرت المؤلفات في العلوم والفنون المختلفة، وفي اللغة العربية نفسها، إلا أن العناية التي نالت فروع هذه اللغة لم تنل منبع ثروتها، ومعين مادتها، ومصدر حياتها، وقد لاحظت القواعد في اللغة العربية لمعظمها شذوذ وانتقاص، حتى الكتب المؤلفة أخيراً، حيث ينظر الناظر إليها وبه مس من الحزن على جهدٍ أضاعه مؤلفوها. فالواجب يقتضي على ذوي الحمية والغيرة على لغتهم، أن تستقصى من مبدئها إلى منتهاها، وتهذب ما تحتاج إلى تهذيب وتحرير، وتبذل ما ينبغي فيه نوع تلخيص وتغيير.

---

(١) ينظر: الذريعة: ٨٥/١١، ومعجم المؤلفين: ٢٣٠/٣، ومعجم رجال الفكر: ٢٤٦/١، والمنتخب من علام اللغة والأدب: ٥٩١.

ولقد مضى حين من الدهر، تداولها أيدي محصلي العصر، وهي مدونة غير مهذبة، يستحسنها من وقعت بيده من غير إلفات إلى لزوم تنقيحها. وبما أنه أفخر ألبسة الرجال، وأعز أمنية خابت دونها الآمال. قمت بتحرير مسائلها وقواعدها، مقتبساً من تأليف مؤسس القوانين المحكمة، ومقنن البراهين المتقنة.. ليقتبس المعلمون ما هو بحاجة منه وينبذوا دونه. وليقتطفوا من ثمارها نوراً يهتدي به في كل وقت وفي كل حين.."[1].

وأما تركيز الشيخ الملكي في تيسير القواعد النحوية فقد كان في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: التقعيد النظري في أعمال التيسير:

لم يكن للشيخ الملكي في كتابه تقعيداً نظرياً يتكلم فيه عن منهجية معينة سار عليه أثناء تأليفه للكتاب، ولم يتخذ أي خطوات بهذا الاتجاه، ويلاحظ ذلك من اطلع على مقدمة كتابه، إلا أنه يسعى إلى تسهيل النحو وتيسيره وتقريبه، ولكنه دون اتخاذ خطوة من الخطوات أو الأسس التي سار عليها العلماء المعاصرون في تيسير النحو.

الجانب الثاني: الاهتمام بالحدود النحوية:

رّكز الشيخ الملكي كثيراً في بيان الحدود وحقائق الأشياء، وأولى لها اهتماماً كبيراً، وقد شغلت في كتابه مواضع لا بأس بها، بل كان لها حضور دائم حتى في العنوانات الرئيسة لمباحثه النحوية في كتابه، ولعل الناظر في الكتاب يرى ذلك بوفرة، فهو دائماً ما يأتي بذلك، فمثلا يقول، في مطلع كتابه: "حقيقة الكلمة"[2]، ثم يتبع ذلك بتعريفها وبيان أنواعها، وما يندرج تحت مفهومها من حقائق تخصها.

(١) مقدمة المؤلف على الآراء الراقية: ٣- ٤.

(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٢.

كذلك من المواضع التي اشار إليها في قضية التعريفات قوله في تعريف الجملة: "حقيقة الكلام"[١]، وكذلك قال في بيان حقيقة الجملة" حقيقة الجملة وأقسامها"[٢] وكذلك "حقيقة المصدر واسم المصدر"[٣]، وغيرها الكثير من المواضع[٤].

يمثل مشروع العودة إلى الحد النحوي في هذا العصر عودة إلى مرحلة مهمة من مراحل تطوره وربما استقراره؛ فالدرس النحوي العربي الذي نشأ في القرن الأول الهجري، وظهر بصورة متكاملة في القرن الثاني الهجري بظهور كتاب سيبويه، وهو أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا، رافقه نشأة الحد النحوي، وإذا كان من الصعب علينا الاتفاق بشأن تحديد البداية الحقيقية للتفكير النحوي عند العرب وشخوصه الأوائل، فإن قضية التأريخ لنشأة المصطلح لا تقل صعوبة عنها، بل ربما يكون تتبع المصطلحات النحوية ودراستها خير عون على دراسة النحو العربي وتطوره؛ لأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها[٥].

كما أن المنزلة العملية الاصطلاحية عند النحاة العرب تعد مدخلا مهما في دراستهم فقد أسموها بـ "مفاتيح العلوم"[٦]، وهذا يوحي بأنها هي الدالة والهادية إلى أبواب العلم ومنازله، وأن كل مفتاح منها يختص ويرتبط بناحية منه، أو قسم من أقسامه، ويتأكد هذا

---

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٩.

(٢) نفسه: ٢٢.

(٣) نفسه: ٣٦

(٤) ينظر: ٦٧، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، وغيرها الكثير.

(٥) دراسة في أثر النص، أمجد طلافحة وخالد الكندي: مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد ١٤ العدد ١ ،٢٠١٧، ص ٤١١ –٤٣٧.

(٦) أشار إلى هذا المعنى محمد علي التهانوي في مقدمة كتابه كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم بقوله: "إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة، والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى انغمامه دليلاً، ت: علي دحروج والآخرون.، مكتبة لبنان–ناشرون ط١ ،١٩٩٦)، ١/١، (أشار إلى هذا تصريحاً، بل وجعله عنواناً لكتابه، وهو "مفاتيح العلوم" لمحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي.

الفهم ويتضح اتضاحاً بيناً، عندما نضم هذه الصورة إلى صورة تشبيههم للمعارف والمعلومات – أو نقول بتعبير هذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسته– الصورة التي شبهوا بها المفاهيم، إذ شبهوها "بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام "[١]، وجعلوا تلك المفاتيح وهي المصطلحات دليلا ونعتا لهذه الأقسام والنظم وهي المفاهيم[٢]، وهذا تصوير دقيق ووعي واضح للعملية الاصطلاحية ومنزلتها في البنية المعرفية٠كان الشيخ الملكي كثير الاهتمام بالتعريفات والمصطلحات ألتي ذكرها في كتابه الآراء الراقية، والتي شكلت نقلة مهمة في قيمة الكتاب العلمية.

الجانب الثالث: التركيز في ذكر الجوامد والمشتقات:

في الأطار العام لتبويبات الشيخ الملكي في الآراء الراقية نجده كثيراً ما جعل في تقسيماته الرئيسية للعناوين التي طرقها مرتكزة على أنواع المشتقات والمبنيات، فقد كان لهن النصيب الكبير، ومن أمثلة ما تطرق إليه قوله في عناوينه: "اشتقاق التثنية والجمع من المفرد في الأفعال"[٣]، "اشتقاق المؤنث من المذكر"[٤] "اشتقاق المخاطب

---

(١) هذه إشارة إلى قول الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو "فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، اعتللت أنا لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثَلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" من كتاب الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي(٦٥ ، ٦٦) .

(٢) ينظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، (٥-٦).

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٧٦.

(٤) المصدر نفسه: ٧٧.

والمتكلم من الغائب"[١]، وغير ذلك من المواضع التي بين من خلالها كيفية ألاشتقاق، لأن المعاني تتوسع في المشتقات كأسم الفاعل وأسم المعول والصفة المشبهة لأنها أخذت من لفظ الفعل مثل، كتب، فعل ماضي، وكاتب فاعل ،ومكتوب ،اسم مفعول، مكتاب، مفعال صيغة، مبالغة لأن صفة التوسع في الدلالة من اجل إصابة المعنى

الجانب الرابع: التطرق في تبويباته إلى التقسيمات النحوية:

كثيراً من الأحيان كان الشيخ الملكي يشير في عناوين كتابه إلى الأقسام التي تشتمل عليها الموضوعات النحوية ويصدرها كعناوين في كتاب، ويمكننا ملاحظة ذلك في قوله: "أقسام الكلمة[٢]، "تقسيم المصدر[٣] الشيخ الملكي يريد أن يضع له في كل راي عنوان نحوي لذلك صار هذا التقسيم.

الجانب الخامس: غرض الكاتب والنتائج التي تلقاها القارئ:

المعلوم أن هدف الشيخ الملكي من تأليف كتابه هو تيسر النحو العربي وتقديمه بصورة تتلاءم مع روح العصر والناس المتلقين للعلوم، ولكن للأسف لم يصل الشيخ الملكي إلى النتيجة التي حددها بداية كتابه في مقدمته للملاحظات الآتية:

١- كانت عبارة الشيخ الملكي في غالب الأحيان صعبة وعرة يتعذر على من يريد القراءة في كتب تيسير النحو فهمها.

٢- احتوت كتابة الشيخ الملكي على نزعة منطقية كبيرة جداً وكلامية أثرتا في تذليل قواعد النحو ومفاهيمه.

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٧٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩.

٣-التبويب المتناثر وعدم تقسيم الكتاب إلى مباحث، وضم ما تشابه أو اقترب من المباحث إلى بعضها، بل وجدت متناثرة في الكتاب في أحايين كُثر.

٤-لم يعتمد الشيخ الملكي على أي نظرية من النظريات التي طرحها أهل التيسير والتجديد كإلغاء العامل، وحذف التعليل، وجودة الترتيب، والاختصار، وتسهيل العبارة، كل ذلك لم يكن موجوداً في كتابه إلا نادراً.

٥-للشيخ الملكي علمية فذة في النحو أبرزها هذا الكتاب، تشكلت في اعتراضاته وترجيحاته وتعليلاته، وكلها كانت تنبئ عن عالم جليل القدر في هذا الموضع، لكن الكتاب لا يخدم عمليات تيسير النحو.

الفصل الأول

جهود الشيخ الملكي في الحد النحوي

الفصل الأول

جهود الشيخ الملكي في الحد النحوي

مدخل:

لقد تناول الشيخ الملكي الموضوعات النحوية التي أتى بها في كتابه الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية بشكل مطول ومسهب، إذ شكّلت حيزاً كبيراً في مشروعه البحثي.

وقد شكّلت آراؤه النحوية واجهة متماسكة تدل على تمكن الشيخ وضلوعه في اللغة العربية، وهذا واضح بيّن في آرائه في مادة المصطلحات والإضافات التي أضافها فيها.

وإنني أثناء دراستي في هذا الفصل وجدت أن الشيخ الملكي قد جاء بالعديد من الحدود النحوية، ذات الدلالات الوظيفية الجديدة، ونظرات ثاقبة تعالج في ضوئها طائفة من قواعد النحو العربي بما ينسجم والدراسات الحديثة، فلا يكاد يتطرق إلى عنوان ما، إلا ويبدأ أول ما يبدأ بتناول جانبه الاصطلاحي، وبيان اختياره وإضافاته فيه.

وبالرغم من اللغة الصعبة التي سلكها الشيخ الملكي، والسبب يعود إلى سيطرة النزعة الأصولية والفلسفية عليه والتي ظهرت في كتابه الآراء الراقية، لكن في حقيقة الأمر له رؤية نقدية وتحليلية واختيار عن اجتهادات برع في كثير من الأحيان فيها، والذي قامت عليه دراستي في هذا الفصل تضمن:

- مدخل:
- الحدود النحوية عند الشيخ الملكي:

مفهوم الحدّ النحوي في اللغة والاصطلاح

أولا: مفهوم الحد لغة:

نقول: "حد السكين وَغَيره: مَعْرُوف. وحددت السكين وَغَيره أحده حدا إِذا مسحته بِحجر أَو مبرد، يُقَال: حددت السكين وَغَيره أحده وأحدها يحددها إحدادا. وسكين حَدِيد وحداد. وَرجل حد ومحدود إِذا كَانَ محروماً لَا ينَال خيراً. وأحددت إِلَيْك النّظر أحده إحدادا"(١)

الحد: الْحَاءُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ في الكلمة: الْأَوَّلُ: الْمَنْعُ، وَالثَّانِي: طَرَفُ الشَّيْءِ. فَالْحَدُّ بهذا المعنى هو: الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ. يُقال: فُلانٌ مَحْدُودٌ، أي: إِذَا كَانَ مَمْنُوعاً. وَيُقَالُ لِلْبَوَّابِ حَدَّادٌ؛ لأنِه حين يصنع الأبواب يمنع النَّاسَ مِنَ الدُّخُولِ(٢).

قال صاحب المحكم والمحيط الأعظم: "الحَدُّ: الفَصْلَ بَين الشيئَيْنِ لِئَلَّا يَخْتَلط أَحدهمَا بالآخر أَو لِئَلَّا يتعدَّى أَحدهمَا على الآخر وجمعُه حُدُودٌ"(٣).

قال ابن منظور: "والتعريف: الإعلام. والتعريف أيضاً: إنشاد الضالة، وعرف الضالة: نشدها. واعترف القوم: سألهم، وقيل: سألهم عن خبر ليعرفه"(٤). فالتعريف عند أهل اللغة هو الإعلام عن حدود الشيء، وذلك بذكر خواصه التي تميزه عن غيره.

والحد أيضاً: "فصل مَا بَين كل شَيْئَيْنِ حَدّ بَينهَا، ومنتهى كل شَيْء حَدّه"(٥). وفي ذات المعنى تقريباً، قال صاحب الصحاح: "الحد: الحاجز بين الشيئين. وحد الشيء: منتهاه. تقول: حددت الدار أَحُدُّها حَدّاً. والتحديد مثله. وفلان حَديدُ فلان: إذا كان أرضه إلى جنب أرضه. والحَدُّ: المَنْعُ، ومنه قيل للبوّاب: حَدَّاد قال الاعشى:

---

(١) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ): ١/ ٩٥ (مادة حدد).

(٢) مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت٣٩٥هـ): ٢/ ٣ (مادة حدد).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]: ٢/ ٥٠٤.

(٤) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ) ٩/ ٢٣٧ (مادة عرف).

(٥) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ): ٣/٢٦٩.

فقمنا ولما يصح ديكنا إلى جَوْنَةٍ عِنْدَ حَدّادِهَا[١]

ويقال للسَّجان حدّاد، لأنه يمنع من الخروج، أو لأنه يعالج الحديد من القيود. قال الشاعر: يقولُ لي الحَدَّادُ وهو يقودني إلى السِجْنِ لا تَجْزَعْ فما بك من باسِ – والمَحدود: الممنوع من البَخْت وغيره. وهذا أَمْرٌ حَدَدٌ: أي منيعٌ حَرامٌ لا يَحِلُّ ارتكابه. ودعوةٌ حَدَدٌ: أي باطلة. ودونه حَدَدٌ: أي مَنْعٌ"[٢].

وجاء في المعجم الوسيط، أن معنى (التَّعْرِيف) هو: "تَحْدِيد الشَّيْء بِذكر خواصه المميزة"[٣].

ثانيا: مفهوم الحد اصطلاحاً:

الحد عند النحويين هو الدال على حقيقة الشيء[٤] وهو الكاشف عن حقيقة المحدود"[٥] ويقول الفاكهي(ت٢٧٢هـ) في شرح الحدود النحوية: "إن الحدّ والتعريف في عرف النحاة اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه. ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً"[٦]

وقال أيضاً: "وخرج بعرف النحاة وما بعده، فإن المعرف بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحد لشموله له ولغيره. فهو عندهم أربعة أقسام:

– حد تام: وهو ما تركب من الفصل والجنس القريبين.

– وناقص: وهو ما تركب من الفصل القريب وحده.

أو: منه ومن الجنس البعيد.

– ورسم تام: وهو ما تركب من الخاصة والجنس القريب

– وناقص: وهو ما تركب من الخاصة وحدها، أو: منها ومن الجنس البعيد"[٧].

---

(١) ديوانه: ٩/١.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ): ٢/ ٤٦٢.

(٣) المعجم الوسيط، أبراهيم مصطفى–أحمد الزيات–حامد عبد القادر– محمد النجار:٥٩٥/٢ .

(٤) الايضاح في علل النحو، الزجاجي: ٤٦.

(٥) مسائل أخلاقية في النحو، العكبري: ٤٧/١.

(٦) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:٤٢.

(٧) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:٤٣.

الحدود النحوية عند الشيخ الملكي

أولاً: الكلمة:

قال الشيخ الملكي في حد الكلمة: الكلمة" هي اللفظ المفرد المفيد، أو اللفظ الكاشف عما في الضمير"[١]، ويشرح الشيخ الملكي: اللفظ هو رمي الصوت المشتمل على صوت هجائي واحد او اكثر، والمراد من المفرد في المقام مقابل المركب من للفظين، والمراد من المفيد ان يكون كاشفا على ما في الضمير، ولقد سمي هذا اللفظ الذي هو عين المعنى الغائب عن الحس والمكنون في الضمير بالكلمة، وهي اللفظ المفرد المفيد[٢].

والناظر في كلام الملكي نراه اختلف مع النحاة في حد الكلمة وتتبع اراء الأصوليين، أن تعريف الملكي انشطر إلى قسمين:

الأول: تعريف شكلي، والمتمثل في قوله: (اللفظ المفرد..).

والثاني: تعريف دلالي، وتظهر صفته في قوله: (المفرد المفيد..) لأن الشيخ الملكي يضع تعريفا بما يلائم المعنى الدلالي الواقع لفظا ومعنى ليتعدى الى المعنى الباطني المراد تحقيقه من أجل الوصول الى الحكم الشرعي.

أما سيبويه(ت١٨٠هـ)، لم يذكر تعريفاً محدداً لمصطلح الكلمة، ويُشير المبرد(ت٢٨٦هـ) إلى أن أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد دون أن يذكر تعريفاً لها[٣]، هنا نجد ان اللغويين والنحاة قطعوا في التفريق ولم يتعدوا الى شيء واظن لأنهم يريدون البيان فقط دون معنى أخر.

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٢.

(٢) ينظر: نفس المصدر: ١٢.

(٣) المقتضب، المبرد: ٣/١.

قال الفاكهي (ت٢٧٢هـ) في حد الكلمة: قول أي مقول تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالمقدر في قم، وكأحد جزأي العلم المضاف كعبد مناف، فانه كلمة تقديرًا، إذ لا تأتي الاضافة إلا في كلمتين""[١]. ثم ذكر الزمخشري(٥٣٨هـ) حد الكلمة فقال: "هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس الكلمة تحته ثلاثة انواع الاسم، الفعل، الحرف"[٢].

واما ابن هشام(ت٨٦٠هـ) فقال في حد الكلمة: "الكلمة قول مفرد"[٣] ولعل هذا أقصر تعريف للكلمة، ويشرح ابن هشام فيقول: "القول هو اللفظ الدال على معنى، كرجل، وفرس، بخلاف الخط مثلا، فانه وأن دل على معنى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو: ديز مقلوب زيد، فانه وان كان لفظ لكنه لا يدل على معنى فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثلنا من قولنا رجل وفرس.

لا ترى اجزاء كل منهما وهي حروفه الثلاثة اذا انفرد الشيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزئيه وهما: (غلام وزيد) دال على جزء المعنى الذي دلت جملة (غلام زيد)، والمعنى الثاني اللغوي، وهو الجملة المفيدة، قال الله تعالى: {كلا انها كلمة هو قائلها}[٤]، فقسم ابن هشام الكلمة الى ثلاثة أقسام، وهي: اسم، فعل، حرف، والكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله[٥].

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:٦٥.

(٢) المفصل، الزمخشري:١/٧٠.

(٣) شذور الذهب، ابن هشام:١٠.

(٤) المؤمنون: ١٠٠.

(٥) ينظر: متن قطر الندى، ابن هشام:٤.

ويتفق الشيخ الملكي مع الجرجاني(ت٤٧١هـ) في تعريف الكلمة، إذ يقول الجرجاني: "الكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[١]؟.ويرى الشيخ الملكي: "إن إيجاد الألفاظ في مقام الإفادة، بمنزلة إيجاد تلك الأشياء والمفاهيم نفسها، فكأن الألفاظ وجودات لفظية لها، ولذا لا نظر إلى ألفاظ المتكلم من حيث هي بل النظر إلى مؤدياتها، وإنما الالفاظ قنطرات ومرايا إليها، والنظر إلى ما تؤدي هذه الكلمة من معنى، وقد سمي هذا اللفظ عين المعنى الغائب عن الحس و المكنون في الضمير، فهي اللفظ المفرد المفيد لهذا المعنى"[٢].

ثم عرف ناظر الجيش(ت٦٧٢هـ) الكلمة في شرح التسهيل فقال: "الكلمة لفظ مستقل دالٌ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوي معه"[٣].. ويرى الاشموني(ت٩١٨هـ) أن احسن وانسب حدود الكلمة: "قول مفرد مستقل أو منوي معه"[٤] ونرى هنا ان الاشموني والناظر حاولوا الابتعاد بالحد الى دلالات أخرى تحقيقاً أو تقديراً، ولم يقطعوا فيه، لأنهم يرون هناك معاني وراء ذلك مفهومه من قبل السياق.

ثانياً: الجملة:

قال الشيخ الملكي في حد الجملة: "الجملة هو ما تضمن لفظين بالإسناد إثباتاً أو نفياً،...ويشرح الشيخ الملكي، فالمفرد لم يكن جملة لعدم كونه جماعة من اللفظ، نعم هو جملة باعتبار كونه جماعة من الأصوات الهجائية، والجملة تعم الكلام من وجه لاجتماعهما في الجمل المفيدة، وافتراقهما منه في الجمل الناقصة، وافتراقه عنها في المفردات المفيدة "[٥]،لأن الكلام في الأصل هو ما يتكلم ويتكون من كلمة واحدة أو أثنين أو أكثر.

(١) التعريفات، الجرجاني: ٢٣٨.

(٢) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٢.

(٣) شرح التسهيل الفوائد، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني: ١/ ٣.

(٤) شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٢٣/١.

(٥) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٢.

ويقسم الشيخ الملكي الإسناد إلى ثلاثة أقسام:

(الأول): الاسناد الحملي الاتحادي، لأنه يتحد أحد طرفيه مع الآخر وينطبق عليه ويصح قيام أحدهما على الاخر (كزيد قائم).

(والثاني): الإسناد الحدوثي الفعلي؛ لأنه يحدث أحد طرفيه من الآخر (ضربَ زيدٌ وما يضربُ عمرو).

(والثالث): الإسناد الاضافي الحرفي، لأنه يضاف أحدهما إلى الآخر بنحو من أنحاء الإضافة نحو (زيد في الدارِ)[١].

فقد أشار الشيخ الملكي بأن الجملة بتركيبها وليس بمفرد لابد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثا، فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى مالم يكن ذلك كلاماً، ويشرح الشيخ الملكي فيقول: فإذا اتضح لك أن تقسيم الجملة إلى الأقسام الثلاثة باعتبار أقسام الاسناد لا باعتبار صدرها كما توهم أكثر النحاة، فقد ظهر لك أن زيد ضرب كضرب زيد، جملة فعلية لا اسمية، لظهور أن الإسناد فيها حدوثي[٢].

قال الفاكهي(ت٢٧٢هـ) أن حد: الجملة "هو القول المركب من الفعل مع فاعله أو المبتدأ مع خبره أو ما نزل منزلة أحدهما. فحدها: القول المركب الاسنادي أفاد لم يفد، أما من الفعل مع فاعله الظاهر أو المضمر، كـ (قام زيد وقم)، أو من المبتدأ مع خبره، كـ(زيد قائم)، أو ما نزل منزلة أحدهما، أي: منزلة الفعل مع فاعله، أو المبتدأ مع خبره"[٣].

قسم ابن السراج (ت٣١٦هـ) الجملة فقال: "والجمل المفيدة على ضربين: أما فعل أو فاعل وأما مبتدأ وخبر أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل، فنحو قولك: (زيد

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢٣.

(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٤.

ضربته)، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: (زيد منطلق)، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذ لم يكن فيها مبتدأ، وقوله: أما فعل أو فاعل يقصد بها الجملة الفعلية. وقوله: وأما مبتدأ وخبر الجملة الاسمية"[١] وأما أبن الانباري (ت٥١٧هـ) فقد ذكر تعريفاً للجملة فقال: "وأما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد خاصة"[٢] وعلى ذلك فالجملة تركيب وقد تكون مفيدة أو غير مفيدة ولكن مصطلح الكلام لا يطلق الا على التركيب او الجملة المفيدة.

ثم ذكر الزمخشري (٥٣٨هـ) حد الجملة فقال: "والكلام هو المركب من كلمتين اسندت أحداهما إلى الاخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: (زيد اخوك)، وبشر صاحبك او في فعل واسم نحو قولك: (ضرب زيد، وانطلق بكر) وتسمى الجملة"[٣] وقوله: والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما الى ألاخرى "تعريف شكلي، ويقصد بتمثيله: (زيد أخوك وبشر صاحبك)" الجملة ألاسمية أو في فعل وأسم نحو قولك: (ضرب زيد وأنطلق بكر)" وتسمى الجملة الفعلية، ويرى الزمخشري أن الكلام والجملة مصطلحان متساويان اذ يقول: "وتسمى الجملة".

وأما الأبذي (ت٨٦٠هـ) فقد ذهب إلى القول: إن حد الجملة هو: ما تركب من كلمتين فصاعدا، بشرط الاسناد، أفاد أم لم يفد. وتعبير الأبذي (أفاد أم لم يفد) وكأنه يشير إلى الكلم، فقد عرفه بقوله: ما ركب من ثلاث كلمات فصاعدا، أفاد أم لم يفد"[٤].

ثم يشرح الشيخ الملكي فيقول: (ان كان الاسناد إضافياً حرفياً فالجملة حرفية لعدم تحققه الا من الحرف او ما بمنزلته وهذه تسمى عند النحويين بالجملة الظرفية ولقد عدلت عنها لاطراد الحرفية دون ضرورة عدم انحصارها فيها فأن "زيد على السطح" و"المال لزيد"

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج: ١/ ٦٤.

(٢) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ٣.

(٣) المفصل، الزمخشري: ٢٣.

(٤) ينظر: شرح الحدود النحو، الابذي: ٤٣٦.

و "عمرو كالأسد" وامثالها تكون ظرفية"[١] ثم اكد الشيخ الملكي صحة استعمال مصطلح (الجملة الحرفية) من خلال مقابلته بمصطلح الجملتين: الاسمية والفعلية، قال: (مع انه لم يكن الا حسن المقابلة الحرفية والاسمية والفعلية دون الظرفية لكفانا في العدول عنها اليها)[٢].الجملة الظرفية والجملة الحرفية لم تثبت انها جملة قائمه بنفسها، وان قولنا: "زيد على السطح، والمال لزيد" هاتان الجملتان ليستا جملا ظرفية او حرفية، وانما هما جملتان اسميتان والجار والمجرور شبه جملة وليست جملة٠أن الشيخ الملكي نفسه رفض القول بالجملة الظرفية وعد القول بها في غير محله أراد هنا الشيخ الملكي أن يبين أن المعنى لم يظهر بالحرف فقط وأنما بين الحرف وما بعد من ألاسم والمسند أليه مثل: (زيد على السطح)[٣]، ولو تنزلنا مع الشيخ الملكي بأنها جملة حرفية فالأسناد الإضافي وقع في قولنا: زيد عندك وزيد امامك فالأخبار هنا ظروف وليست حروفاً. **ويتفق** الشيخ الملكي مع الجرجاني في مفهوم الجملة، إذ يقول الجرجاني: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين اسندت أحداهما إلى الاخرى سواء افاد كقولك: (زيد قائم) أو لم يفد كقولك: (ان يكرمني) فانه جملة لا تفيد الا بعد مجيء جوابه فيكون الجملة اعم من الكلام مطلقاً"[٤] وقوله عبارة عن مركب من كلمتين أسنت أحداهما الى ألاخرى تعريف شكلي ويرى الجرجاني ان الجملة تطلق على الكلام المفيد وغير المفيد وهي أعم من الكلام اذا يطلق على المركب المفيد وغير المفيد وهي أعم من الكلام اذ يطلق على المركب المفيد فقط.

ثالثاً: الاسم:

عرّف الشيخ الملكي الاسم بقوله: هو ما أنبأ عن المسمى. فقال: والمُراد من المسمى: هو المعنى الأصيل المقرر للفظ، وهو الذي يعبرون عنه بالمعنى الثابت في نفس ما دل"[٥].

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٢.

(٢) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ١٢٣.

(٣) ينظر المصدر نفسه: ١٢٤.

(٤) التعريفات، الجرجاني: ١٠٦.

(٥) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٣.

فأن هذ هو الذي يختص بالاسم والسر في تسميته أسماً لأنه يكشف عما سمي به بخلاف الفعل والحرف فأنهما يكشفان عما لم يسم بهما، فالفعل والحرف يكشفان كشفا أنشائياً عن خصوصية في أستعمال ألاسم٠ويشرح الملكي فيقول: "وهذا التعريف مساو مع المعرف في الصدق وشرح لتمام حقيقة الاسم. فأن كلمة (ما) ترد اسمية وحرفية، والاسمية موضوعة للشيء مطلقا، وترد موصولة وموصوفة، وشرطية واستفهامية بحسب خصوصيات الاستعمال، والمراد من الانباء، احضار المعنى في ذهن السامع ومن المسمى ما يتصف بوقوع التسمية عليه وهي ناشئة عن المناسبة الذاتية تارة وعن الوضع مرة وعن الموضعين خرى. فيما لو كان احد الموضعين قيداً للآخر بحيث صار عنوان الأمر واحد كالأسماء المشتقة"[١] ويكتفي سيبويه(ت١٨٠هـ) في تعريف الاسم بالمثال اذ يقول: "فالاسم رجل وفرس وحائط "[٢] وعرفه الاخفش(ت٢١٥هـ)، فقال: "الاسم ما جاز فيه نفعني وضربني يريد انه ما جاز ان يخبر عنه"، ثم جاء المبرد فحد الاسم بالارتباط بالمعنى فقال: ما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد"[٣].

قال الفاكهي(ت٢٧٢هـ) حد الاسم: "حد الاسم هو كلمة دلت على معنى كائن في نفسها، أي في نفس الكلمة"[٤] أي: إن المراد هو أن يكون المعنى في نفس الكلمة، وأن تدل عليه بنفسها دون الحاجة إلى كلمة اخرى لاستقلالها في إيصال ما تقرره من معنى مراد، ثم يذكر المبرد (ت٢٨٦هـ) أن حد الاسم: "ما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وتعتبر الاسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وأن امتنع من ذلك فليس باسم"[٥]

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٧-٢٨.

(٢) الكتاب، سيبويه:١٢/١.

(٣) شرح المفصل، الاخفش:٨/١.

(٤) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٧٣-٧٤.

(٥) المقتضب، المبرد:٣/١.

والناظر في هذا التعريف يرى أن تعريف قائم على الوجه الدلالي أو المعنوي، وقوله: نحو رجل وفرس، تعريف تمثيلي، وقوله: وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وأن امتنع من ذلك فليس باسم وهذا تعريف شكلي، لأن الاسم من دلالاته قبوله حرف الجر ولا ينظر الى أي شي أخر وتسمى هذه الكلمة.

يشير الرماني(ت٢٩٦هـ) إلى أن حد الاسم هو: "كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[١] وأما الجرجاني(٤٧١هـ)، فإنهُ يعرف الاسم بقوله: "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وهو ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجودياً كالعلم أو عدمياً كالجهل"[٢] ثم يذكر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في المفصل: "الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[٣].

قال أبن الشجري (ت٥٤٢هـ): "وإذا تأملت الاسماء كلها حق التأمل وجدتها لا يخرج شيء منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها، في الاظهار والإضمار، وما كان بواسطة بين المظهر"[٤]. ثم حد آبن الانباري(٥٧٧هـ) الاسم، فقال: " كل لفظة دل على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دلت على معنى، وكان ذلك المعنى شخصا او غير شخص، وقيل: ما أستحق الاعراب أول "[٥].

ونلاحظ أن تعريف ابن الانباري للاسم يتطابق أيضا مع تعريف الجرجاني أذ يعرف الاسم من ناحية دلالته على المعنى. ويرى ابن الانباري ان أدق حد ذكره النحويين للاسم هو قولهم: كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته

(١) الحدود، الرماني:٦٧.
(٢) التعريفات، الجرجاني:٤٠.
(٣) المفصل، الزمخشري: ٢٣./١
(٤) امالي الشجري:١٦/٢.
(٥) اسرار العربية، ابن الانباري: ٣٤.

لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى وهذا التعريف ينظر للاسم من جانب واحد فقط وهو الجانب المعنوي أو ينظر لدلالة الاسم على معنى ولا يراعي فيه الجانب اللفظي او الشكلي كما أنه لا يراعي الجانب الوظيفي"[١].

وقال ابن هشام(ت٧٦١هـ): "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة. [ويذكر ثلاث علامات للاسم فيقول]: ثم قلت فالاسم: ما يقبل ال، أو النداء، أو الاسناد إليه"[٢].

تعريف الشيخ الملكي للاسم تعريف دلالي وافق المبرد في التعريف لبيان الدلالة، لأنهم أعطوا للاسم ابعاد دلالية لإحضار المعاني في ذهن السامع، والناظر في تعريف الشيخ الملكي يرى أمرين: **الأول**، هو أن قيود التعريف عند الشيخ الملكي أخرجت الفعل الذي يقترن بزمن، وهذا لم نره في تعريف كل من الجرجاني والفاكهي، والأمر الآخر، هو أن الشيخ الملكي نظر للاسم من ناحية توصيف وليس تحديد والتوصيف يكون بذكر بعض صفات المفهوم أو كلها، إذ يقول: هو ما أنبأ عن المسمى، ويقسم الشيخ الملكي الاسم فيقول: كلمة ما ترد اسمية وحرفية، والاسمية موضوعة للشي مطلقا وترد موصولة وموصفة وشرطية واستفهامية بحسب خصوصيات الاستعمال.

رابعاً: الفعلِ:

قال الشيخ الملكي في حد الفعل: "هو ما أنبأ عن حركة المعنى٠والمراد من كلمة ما الشي، مطلقاً ومن الانباء الاخبار، ومن المسمى به اللفظ واتصف بوقوع التسمية عليه، ومن الحركة الصفة المقابلة للسكون، وهي الامر الحادث من الشي تحقيقا أو اتصافاً قياماً أو وقوعاً[٣] وهذا التعريف تعريف دلالي، وصف فيه الملكي الجانب الدلالي الذي يدل عليه

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ٣.

(٢) شذور الذهب، ابن هشام: ١٢.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٣٠.

المعنى للفعل، ونلحظ هنا ان الملكي اخذ من سابقيه تعريف الفعل، ولكنه أعطاه ابعاد دلالية ابعد كأن ان يكون باطني، لبيان المعنى الآخر كما ورد في انزياح الكلمات عن ظاهرها.

ولعل أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل ما قاله سيبويه (ت١٨٠هـ) في الكتاب وقد عمد إلى المنهج العقلي المجرد، عن طريق التعريف الكلي الجامع على طريق التمثيل(١)، فقال في (باب علم ما الكلم من العربية) وأمّا الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.

وهذا تعريف دلالي اذ الافعال ابنية او صيغ مأخوذة من المصادر، فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث، وبصيغتها على زمن وقوعه، من ماض أو حاضر أو مستقبل.

ويكتفي المبرد(ت٢٨٦هـ) بذكر أقسام الفعل مباشرة دون أن يعرفه، فيقول: فالأفعال ثلاثة أصناف، منها: هذا المضارع(٢).ولعل أقدم تعريف اتخذ هذا الحد، هو ما جاء به الكسائي (ت١٨٩هـ)، ورجحه ابن فارس فقال: "والذي نذهب اليه ما حكيناه عن الكسائي من ان "الفعل ما دل على زمان"(٣). وأما الفاكهي(ت٢٧٢هـ) فقال في حدِّ الفعل هو: "كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً كائن في نفسها من غير حاجة إلى انضمام غيرها إليها، مقترنة تلك الكلمة الدالة بالنصب مع جواز الرفع بزمن معين"(٤).

وعرف ابن السراج (ت٣١٦هـ) الفعل في كتابه (الأصول في النحو) فقال: "والفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثا عن الاخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس"(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٢/١.

(٢) المقتضب، المبرد: ٢/ ٢.

(٣) في فقه اللغة، ابن فارس: ٥٠.

(٤) الاصول في النحو، ابن السراج: ٣٧/١.

(٥) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:٧٧.

قال ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، في كتابه الايضاح: الفعل على اوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل نحو قام يقوم[١]. ثم أشار ابن هشام فقال: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة[٢]. أما ابن جني (٣٥٤هـ) في تعريف الفعل: "والفعل ما احسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد، وكونه امرا نحو: قم واقعد"[٣]

وممن سار على منهاج سيبويه في حداً الفعل فاتخذ المثال حد في التعريف أبو بكر الزبيدي الاندلسي (ت٣٧٩)، إذ قال كتاب الواضح: "اعلم ان جميع الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم والفعل في قولك: ضرب وخرج وانطلق، ويضرب ويخرج، واضرب واسمع"[٤]ومن النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحده. فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به.

ثم ذكر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): حد الفعل فقال: "الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة، وقيل الفعل كون الشي مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعاً"[٥]. ويتشابه حد الفعل عند الشيخ الملكي مع الاصوليين، إذ يقول الأصوليون: "فالفعل كلمة تنبئ عن حركة صادرة عن المسمى، وهذا الانباء ناشئ من صيغة الفعل لا مادته، ففعلية الفعل وليدة صيغة (فعل يفعل) المنبئة عن حركة المسمى"[٦].

وأما الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في كتابه المفصل فقال:" الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان[٧]. أما ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) فقال: فإن قيل: فما حد الفعل؟ قيل: حد الفعل كل

(١) الجمل في النحو، الزجاجي: ١٨.
(٢) شذور الذهب، ابن هشام: ١٢.
(٣) اللمع في العربية، ابن جني: ٧.
(٤) كتاب الواضح، الزبيدي: ٤٧.
(٥) التعريفات، الجرجاني: ٢١٥.
(٦) البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين:٦٥.
(٧) المفص، الزمخشري: ٢٣/١.

لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل، وقيل: ما اسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وقد حد النحويون حدوداً، كثيرة فان قيل ما علامات الفعل؟ قيل كثيرة، فمنها: قد، والسين، وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم(١).

فالفعل عند الشيخ الملكي: في مرحلة التحليل مركب من المعنى الاسمي والحرفي وينحل أليهما فلا يكون مقابلاً لهما في حد ذاته، وإنما يتقابل معهما باعتبار تحصل العنوان الوجداني من اجتماع الأمرين وهو حركة المسمى وهي تحققه وحدوثه. ففعلية الفعل أنما هي باعتبار الهيئة لا المادة إذ المادة وهو المسمى جزء مشترك بينه وبين الاسم فالتقابل بينهما بالنسبة الى الجهة المميزة لا المشتركة، والمراد من تحققه وحدوثه خروجه من القوة إلى الفعل وانتقاله من العدم إلى الوجود؛ لأن الاصوليين يقسمون الكلام الى معنى أسمي ومعنى حرفي بينما اللغويين يقسمون الكلام الى أسم وفعل وحرف(٢).

نجد ان الشيخ الملكي لم يتفق مع النحاة في حد الفعل لأن مباني الملكي أصولية، وتقسيمات الأصوليين للاسم والفعل والحرف تختلف عن تقسيمات اللغويين والنحاة وقد عمد الاصوليون إلى ذلك من أجـل بيان المعاني الخاصـة للأحكام الشرعيـة خوفاً من الوقوع في الخطأ الشرعي، فقد اعطوا للكلمة أو الفعل دلالة أوسع حتى يصلوا إلى صحيح الحكم.

خامساً: الفعل الماضي:

قال الشيخ الملكي في حد الفعل الماضي: "إن هيئة الفعل الماضي وضعت لإفادة تحقق المادة، فهي لا تدل على هذا التحقق على أن يكون معنى آليا لا متأصل.. لكن استعماله [الفعل الماضي] قد يقع في موقع الاخبار، وقد يقع في موقع الإنشاء، وقد يقع في موقع التعليق على شيء.. ويشرح الشيخ الملكي فيقول: إن هيئة الماضي موضوعة للكشف عن النسبة

(١) اسرار العربية، ابن الانباري: ١١.

(٢) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٣١.

بلحاظ نفسها محضاً، وهو تحققها صدوراً او قياماً، ولذا كان الماضي أول المشتقات، فالنظر في الماضي مقصور إلى جانب المادة، ولا نظر فيه إلى جانب الذات بحسب الوضع"(١).

لأن أصل الفعل ثلاثي، ماضي ثم يتعدى الى أمر وهو الانشاء ثم إلى مضارع أو استقبال وهو دلالة في استمرارية الجملة فالجملة تقف في الامر لأنه قطعي ولكنها تستمر في اعطاء المعنى واستمراره في المضارع مثل يكتب سيكتب سوف يكتب.

وأما سيبويه(ت١٨٠هـ) فقال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع فأما ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، (٢)". يريد سيبويه بهذا أن صيغة فعل تعبر عن الزمن الماضي، وفيه استدلال على وقوع الحدث في الماضي.

وقال الفاكهي (ت٢٧٢هـ في تعريفه له: "كلمة دلت وضعا على حدث وزمان معين دلت وضعا على حدث وزمان دخل مع المحدود قسيماه لدلالتهما على ذلك ثم خرجا بقولهم (انقضى) ذلك الزمان قبل دخول زمن التلفظ لعدم انقضاء زمانهما قبل، كضرب، ودحرج، فإنها دلت وضعاً على حدث وزمان معين"(٣).

وأما الجرجاني (ت٤٧١هـ) فقد عرف الماضي، فقال: "هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، ما أضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو، أو ما ناسبه لنصبه مثل، زيد ضربته"(٤)، ثم عرف الزمخشري(٥٣٨هـ) الفعل فقال: "الفعل الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمانك، وقال ابن "(٥).

---

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٥٣-٥٧.

(٢) الكتاب،سيبويه:٣٣/١.

(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٧٩.

(٤) التعريفات، الجرجاني: ٢٠٦.

(٥) المفصل، الزمخشري: ٢١٤.

يرى أبن هشام (ت٧٦١هـ): ان العلامات التي نستدل بها على الفعل الماضي، فهو عنده: "ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت، وقعدت، ومنه، نعم وبئس وعسى وليس"(١).

ثم ذكر ابن يعيش (ت٥٥٣هـ) حداً الماضي فقال: "الماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك أي قبل زمان اخبارك ويريد الاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسداً"(٢)، والذي يريده من ذلك: إن الماضي هو الحدث الذي وقع ولم يتم الإخبار عنه إلا بعد زمن غير زمن وقوعه".

في حين أن الأبذي (ت٨٦٠هـ) حد الفعل الماضي فقال: "ما وقع وأنقطع، وحسن مع أمس، أي ما وقع مدلوله في الزمان الماضي، وهو الزمان الذي قبل يومك، والمراد ان ذلك بحسب الوضع، ليخرج المضارع المجزوم، لم، فإن دلالته على الزمان الماضي لا بحسب الوضع، بل بواسطة لم، ويدخل الماضي الدال على الزمان والمستقبل، نحو: إن ضربت ضربت(٣)"

سادساً: الفعل المضارع:

قال الشيخ الملكي: "الفعل المضارع يشتمل على مادة تدل على الحدث، وهيئة تدل على النسبة التامة.... وإنما يفترقان بحسب اختلاف النظر والاعتبار في النسبة. هيئة الفعل المضارع موضوعة لنسبة الحدث وتحققه باعتبار اتصاف الذات به صدوراً أو قياماً فتمام النظر فيه الى جانب الذات، والفرق بين الماضي والمضارع اشبه بالفرق بين الوجود والايجاد فانهما متحدان ذاتاً"(٤)؛ لأن هيئة كل منهما تدل على معنى خاصاً يدل بذاته لبيان الزمنية المرادة.

---

(١) شذور الذهب: ابن هشام: ١٥.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش: ٤/٧.

(٣) شرح حدود النحو، الابذي: ٥٧.

(٤) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٥٧.

وعرف سيبويه(ت١٨٠هـ) المضارع بقوله: "فالرفع، والجر، وانصب، والجزم بحروف الاعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع، الهمزة، التاء، الياء، والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت، قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت، أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن"(١).

في حين حد الفاكهي(ت٢٧٢هـ) الفعل المضارع فقال: "المضارع كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منقض حاضر كان او مستقبلاً"(٢).

ثم قال المبرد(ت٢٨٦هـ) في حد الفعل المضارع: أن الفعل المضارع ليس له وقت محدد، إذ يقول: "هذه الافعال المعربة تقع لا يعرف وقتها، ما كان منه، في الحال وما يكون منهما مستقبل"(٣) وأما الزجاجي (ت٣٤٠هـ) فإنه لا يفرق بين الحال والاستقبال من حيث اللفظ أو الصيغة، لكن يظهر الفرق في السياق، إذ يقول: "وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الان، ويقوم غداً، فان اردت ان تخلصه للاستقبال ادخلت عليه السين وسوف "(٤).

ثم عرف ابن يعيش(ت٥٥٣هـ) الفعل المضارع فقال: " المضارع هو ما يعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب او الغائبة تفعل، والغائب يفعل، وللمتكلم افعل، وله اذا معه غير واحد او جماعة نفعل، وتسمى الزوائد الاربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام، ان زيد ليفعل، مخلة للحال كالسين وسوف للاستقبال وبدخولهما على قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر"(٥).

---

(١) الكتاب، سيبويه: ١٣/١.

(٢) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٨٠.

(٣) المقتضب، المبرد: ٨١/٤.

(٤) الايضاح في علل النحو، الزجاجي: ٥٣.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٥/٧.

وأما ابن هشام(ت٧٦٨هـ) فقد قال: "المضارع هو ما يقبل لم، كلم يقم، وافتتاحه بحرف من (نأيت): مضموم كالماضي رباعياً، كدحرج وأجيب، ومفتوح في غيره، كإضرب واستخرج"(١).

وقال أيضاً: حد الفعل المضارع من المضارعة، وهي المشابهة، كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان"(٢) وتعني المشابهة، هي مشابهة الفعل المضارع للأسماء، فالمقصود بالفعل المضارع، الفعل المشابه للاسم، ومن هنا نجد ان الفعل المضارع يدل على أزمنة متعددة، اشهرها دلالته على الحال والاستقبال، ودلالته على الحال تنصيصاً مثل هو يقرأ الآن، ودلالته على الاستقبال تنصيصاً.

سابعاً: فعل الامر:

قال الشيخ الملكي: "فعل الامر يشتمل على مادة وهيئة" مادته تدل على نفس الحدث كما في الماضي والمضارع، جعلت بالوضع الة البعث على المادة أي جعل الغير متصفا بحركة المبدأ منه، ويشرح الملكي فيقول وهذه نسبة مخصوصة وخصوصيتها اعتبار زائد على معنى المضارع ولذا أشتق من المضارع بالاشتقاق المعنوي، أي ان مدلول هيئة فعل الامر هذه النسبة لملحوظة في جانب الباعث التي هي عبارة عن بعث الذات على ذلك الاتصاف وهي معنى هيئة فعل الامر، لأن لكل فعل مبدأ وهو زمنيته في اللفظ، المضارع، والماضي، والامر"(٣).

وأما سيبويه(ت١٨٠هـ) فقال: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع واما بناء ما لم يقع فانه قولك

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ٦٥.

(٢) شذور الذهب، ابن هشام ٨٠.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٦١.

أمرا: اذهب، وأقتل وأضرب[١] وأما الفاكهي(٢٧٢هـ) فقال: في حد الأمر "كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول يا المخاطبة"[٢]، ويقول: "كلمة دلت على الطلب بذاتها أي: لا بانضمام غيرها إليها، فخرج ما لا دلالة عليه أصلاً كالمضارع وفعل التعجب، وما دل عليه بواسطة، نحو: لا تضرب، فإن دلالته عليه بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك"[٣].

قال المبرد(ت٢٨٦هـ) إمام المدرسة البصرية في عصره في حد فعل الامر: "الافعال ثلاثة اصناف: منها هذا المضارع الذي ذكرناه، و(فعل) وما كان في معناه، لما مضى وقولك: (أفعل) في الأمر، وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الاسماء، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الاسماء"[٤].

ويرى ابن يعيش(ت٥٥٣هـ) أن الامر: "هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، لا يخالف بصيغته الا تنزع الزوائد في تضع، وفي تضارب اضرب، وفي تدحرج دحرج، ونحوها اوله متحرك، فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن، همزة وصل فتقول في تضرب اضرب، وفي تنطلق وتستخرج انطلق واستخرج"[٥] ثم ذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ) حد الامر فقال: "الأمر هو ما دل على الطلب مع قبول يا المخاطبة كقومي، ومنه هات وتعال"[٦]، ويقول: "علامة فعل الامر مجموع شيئين لابد مهما، أحدهما: أن يدل على الطلب والثاني: أن يقبل يا المخاطبة، كقوله تعالى: [فكلي وأشربي وقري عينا ٢٦،مريم]"[٧].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ١/ ١٢.
(٢) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٨١.
(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ٨١.
(٤) المقتضب، المبرد، ٢/٢.
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش:٥٨.
(٦) شرح شذور الذهب، ابن هشام:١٥.
(٧) المصدر نفسه:٢٧.

في حين عرف الابذي (ت٨٦٠هـ) الامر فقال: (ما دل على طلب وقبل نوني التوكيد) أي: الخفيفة والثقيلة فأن لم يدل على الطلب وقبل نون التوكيد فهو مضارع، او دل على طلب ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم فعل، كصه بمعنى أسكت، وحيهل: بمعنى اقبل وأعجل[١] ومن دلالة فعل الامر نجد انه يخرج لصيغ أخرى غير الامر والدعاء، باغراض كثيرة منها، التشويه، والاهانة، والاكرام... الخ، ونلحظ ان الملكي لم يتفق مع النحاة في حد فعل.

ثامناً: الفعل اللازم والمتعدي

١ – الفعل اللازم:

قال الشيخ الملكي الفعل اللازم: "ما ينبئ عن حركة المادة على وجه القيام بالذات، كقعد وذهب ويشرح الشيخ الملكي فيقول: ان الاحداث التي هي مواد الهيئات مختلفة بحسب الذات، مالا يرتبط الا بالفاعل فلا يقبل نسبة بينها وبين الذات الا الذات التي هي مبدأ وجودها صدورا منها أو قيام ومنها ما لا يرتبط الى الفاعل والمفعول فلا يتعقل نسبتها الا الى ذاتين احدهما مبدأ وجودها والثانية محل وقوعها"[٢].

وأما سيبويه (ت١٨٠هـ) فقد أفرد باباً خاصاً أسماه: "باب الفاعل الذي لم يتعدّى فعله الى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر "[٣]، وقد ضرب لذلك مثالاً بقوله: فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقوله، ذهب زيد وجلس عمر.

ثم ذكر الفاكهي(ت٢٧٢هـ) حد اللازم فقال: " اللازم ما لا مفعول له أصلا لا بنفسه ولا بحرف جر، كالدال على حدوث ذات كحدث المطر ونبت الزرع، أو صفة حسية كطال الليل وخلق الثوب أو على سجية كجبن زيد وشجع أو له مفعول به ولكن لا يصل اليه ألا بواسطة فقط من

(١) شرح الحد النحوي، الأبذي: ٥٨.
(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٧٠.
(٣) الكتاب، سيبويه: ٣٣/١.

حرف جر أو تضمن معنى فعل متعد"[١] والفعل اللازم عند علماء العربية هو الفعل الذي لا يتعدى أثر فاعله، أو هو: الذي لا يتجاوز أثره الفاعل الى المفعول به، ويكتفي بمرفوعه[٢].

ويرى ابن يعيش(ت٥٥٣هـ): أن الفعل اللازم، هو "الفعل الذي لا يتجاوز الفاعل إلى محل غيره[٣]،وعرف ابن هشام(ت٧٦١هـ) الفعل اللازم فقال: "اللازم ما لا يطلب مفعولاً البتة"[٤] ويرى بعض النحاة أن الفعل اللازم هو الذي لا يتعدى إلا بقرينة[٥] أي: بوسيلة من وسائل التعدية، ويُسمى قاصراً، وغير قاصر، وغير واقع[٦].

أما الشيخ الملكي اعتمد في بيان حده بطريق المعنى الاصولي، الذي سار عليه العلماء في بيان الهيأة والمادة للشيء سواء كان اسماً او فعلاً، وبذلك اختلف الملكي في بيان حده عن اللغويين والنحاة وارى ان السبب في ذلك هو رؤية الشيخ الملكي للفعل بذاته ومعناه ودلالته وليس بيان ذاته فقط باللزوم والتعدية.

٢- الفعل المتعدي:

قال الشيخ الملكي: الفعل المتعدي، ما ينبئ عن حركة المادة على وجه الصدور منها، ككسب وضرب فالأحداث التي هي مواد الهيئات مختلفة بحسب الذات، منها ما لا يرتبط بالفاعل فلا يقبل نسبة بينها وبين الذات، إلا الذات التي هي مبدأ وجودها صدوراً منها أو قياما"[٧] قال سيبويه(ت١٨٠هـ): "وهذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فأن شئت اقتصرت على المفعول الأول وان شئت تعدى إلى الثاني"[٨].

---

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:١٣٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٢٧٧/١.

(٣) شرح المفصل ابن يعيش: ٥٨.

(٤) شذور الذهب، ابن هشام: ١٥.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٣٦.

(٦) ينظر: الأشموني:٤٣٩/١.

(٧) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٧٠.

(٨) الكتاب: سيبويه:٣٣/١.

قال الفاكهي(ت٢٧٢هـ): في حد المتعدي"(ما له مفعول بغيرها)، هو ما له مفعول به يصل إليه بغيرها، أي: بغير واسطة، أما دائما كأفعال الحواس كسمعت كلام زيد، او تارة به كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له"[١]. اما الجرجاني(ت٤٧١هـ) فقد حدّ المتعدي، فقال: "المتعدي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل: هو ما نصب المفعول به"[٢] ان رؤية الشيخ الملكي تختلف عن اللغويين في اللازم والمتعدي اذ يقول لقد يتعدى الفعل الى مفعول واحد وامثلته كثيرة ككتب الدرس وفهمته، وقد يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر نحو كسوت زيدا ثوبا وأركبته الناقة، الا ان الأول مفعول الجعل وفاعل أصل الفعل أي الكساء والركوب، وهذا هو السر من تقدمه على الثاني لان فيه الفاعلية والثاني مفعول اصل الفعل ولذا يتأخر عن الأول، وذلك للحصول على معنى في اللازم من أجل بيان الحكم الشرعي، أما اللغويين ثابتين في اللغة فقط لأنهم ليس لديهم حكم شرعي"[٣].

تاسعاً: المجرد والمزيد

قال الشيخ الملكي: المجرد هو ما دلّ على النسبة المجردة من دون ملاحظة خصوصية فيها، عدا خصوصيتي النسبة في فعل بالكسر وفعل بالضم..... وتكون هذه الهيئة مركبة من حركة الاول والوسط. أما حركة الاخير فملغاة في الهيئات، إذ آخر الكلمة محل الإعراب والبناء فالهيئة الأولية في المجرد فتحة الفاء وحركة العين فتحاً كان أو كسراً أو وضعاً وهي لهيئة المزيد فيه بمنزلة المادة وهذه لها منزلة الصورة كما أن مدلول كل منها بالنسبة إلى الآخر كذلك"[٤].

والفعل المجرد في اللغة العربية يكون ثلاثياً، حرف يبدأ به، وحرف يقف عليه، وحرف يتوسط بينهما مثل: كتب، أو رباعيا مثل: دحرج، ولا يكون أبدا على خمسة حروف أصول،

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٣٤.

(٢) التعريفات، الجرجاني: ١٩٩.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٨٣.

(٤) المصدر نفسه.

ويقول ابن جني: "والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيها"[١] ويرى الجرجاني (ت٤٧١هـ) ان المجرد: "ما لا يكون محلاً لجوهر ولا حالا في جوهر آخر ولا مركباً منهما على اصطلاح أهل الحكمة"[٢].

قال الشيخ الملكي في تعريف المزيد: "هو ما دلَّ على النسبة الأولية مع ملاحظة خصوصية زائدة فيها"[٣]. ويشرح الشيخ الملكي فيقول: فأبنية المزيد فيه كلها باعتبارات زائدة عليها والاعتبارات الزائدة على النسبة الاولية تتشعب الى انحاء يتكفل كل بناء النحو منها فلابد في مدلول هيئة المزيد فيه من خصوصية زائدة على مدلول هيئة المجرد وهو معنى اشتقاقه"[٤] ونجد ان السبب في ذلك تحول دلالات الفعل بزيادته الى اتجاهات دلالية أخرى، فلذلك نحى الشيخ الملكي لهذه الاعتبارات الزائدة، لأن هناك قاعدة نحوية تقول زيادة المعاني بزيادة المباني مثل، درس، فعل، دارس، هنا أزاد مبنى وهو حرف الالف فأصبح أسم فاعل فكان معنى أخر، أما المجرد ما كانت حروفه كلها اصلية، في أحد التصاريف، لعلة تصريفية "لا تسقط كلها أصلية يوضحها ابن جني في قوله: "اعلم أنه إنما يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام والزائد ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل والراء عينه والباء لامه، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد"[٥].

---

(١) المنصف في النحو، ابن فارس:١٨/١.

(٢) التعريفات، الجرجاني:٢١٣.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٨٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر: المنصف في النحو، ابن فارس:١/ ١١.

عاشراً: الحرف:

قال الشيخ الملكي: "الحرف هو ما أوجد معنى في غيره، فالحروف ألات لاحداث خصوصيات في ألالفاظ التي هي بمنزلة الصورة الحاكية للمعاني في مقام الاستعمال، فاللفظة تجعل مدخولها واقعا موقع الظرفية في الكلام، فيكون المدخول حاكيا لمعناه على هذه الخصوصية "[١].

ويعدُّ هذا التعريف تعريفاً دلالياً، فالحرفُ لا يحمل معنى في ذاته، وقد أشار الشيخ الملكي من خلال تعريفه إلى أن الحروف هي آلات تعمل على أحداث خصوصيات في الألفاظ التي هي بمنزلة الصورة الحاكية للمعاني في مقام الاستعمال، فلفظة (في) مثلاً تجعل مدخولها واقعاً موقع الظرفية في الكلام. فيكون المدخول حاكياً لمعناه على هذه الخصوصية. والحرف لا دلالة فيه، لأن الحرف لا يعطي معنى بمفرده الا بإضافة أسم له مثل، السبورة على الحائط على لم تعطي معنى الا بإضافة لاسم بعدها وهو الحائط"[٢]ولم يذكر سيبويه(ت١٨٠هـ) في كتابه تعريفا للحرف، قال المبرد في المقتضب: "الكلام كله أسم وفعل وحرف"[٣].

ثم ذكر الفاكهيُ(ت٢٧٢هـ) تعريفا للحرف فقال في بيانه لحدِّ الحرف: "هو كلمة دلت على معنى في غيرها، دخل مع المحدود فسيماه، ثم خرج الفعل وبعض الاسماء بقولهم في غيرها أي بسبب انضمام غيرها اليها من اسم، كمررت بزيد، او فعل كقعد، وقام او جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط"[٤].

---

(١) الآراء الراقية: الشيخ الملكي: ١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٤.

(٣) المقتضب، المبرد:٣/١.

(٤) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٨٢.

ويرى الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ان حد الحرف: "ما دل على معنى في غيره"[١]، ذلك لأن حقيقة الحرف لا تحمل دلالة في ذاتها فلا نستطيع أن نخبر عنه أو نخبر بأما المتقدمون فلهم تعريفات متنوعة الألفاظ والتواصيف في حدّ الحرف.

ثم ذكر ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) حد الحرف فقال: فأن قيل: فما حده؟ قيل: ما جاء لمعنى في غيره وقد حد النحويون ايضا بحدود كثيرة، فأن قيل فإلى كم ينقسم الحرف؟ قيل: الى قسمين: مهمل، ومنهمل، فالمنهمل هو الحرف المختص، كحرف الجر وحرف الجزم، والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام، وحرف العطف[٢].

وأما ابن هشام(ت٧٦١هـ) فقد حد الحرف فقال: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره"[٣]. ومن أطول تعريفات الحرف ما جاء في أوضح المسالك لابن هشام: "الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدل على معنى في غيرها إذا ضُم إليها، ولا تدل على زمنٍ ما"[٤] ويمكن القول: إن الحرف لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع: كهل، وفي، ولم، وقد أشير بهذا المثل الى أنواع الحروف، فان منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا، كهل، وفي، ولم، وتقول ((مررت بزيد اخوك،)) و ((هل يقوم))، ومنها من يختص بالاسم فيعمل فيها كفى نحو: ((وفي الارض آيات))[٥].

ثم عرف ابن السراج الحرف فيقول: الحرف ما لا يجوز ان يخبر عنه"[٦] ويتطابق تعريف الشيخ الملكي مع تعريف الجرجاني للحرف اذ يقول: "الحرف ما دل على معنى في غيره"[٧] فالحرف لا يحمل دلالة معنوية بذاته، ولكن الحرف عبارة عن وسيلة تقوم بالمساعدة

(١) المفصل، الزمخشري: ٣٧٩.
(٢) أسرار العربية، ابن الانباري: ١٢.
(٣) شذور الذهب، ابن هشام:١٢.
(٤) أوضح المسالك، ابن هشام: ١/٥٠.
(٥) الذاريات: ٢٠.
(٦) الأصول في النحو، ابن السراج:١/٤٠.
(٧) التعريفات، الجرجاني: ١١٤.

على أحداث المعنى الموجود في لفظ آخر غير الحرف، إذن ان الحروف عند النحاة تختلف عنه عند الأصوليين فهو عند الأول وصف للفظ بلحاظ ما دل عليه من معنى، وعند الثاني وصف لذات المعنى، ولما كان المنظور اليه في التقسيم النحوي هو اللفظ قسم الى الاسم والفعل والحرف٠بخلاف التقسيم الاصولي حيث ان المنظور اليه هو المعنى، لذا قسم الى المعنى الحرفي والمعنى الاسمي(١).

الحادي عشر: الإعراب:

قال الشيخ الملكي في حد الإعراب: هو حالة مختلفة تطرأ على أواخر معظم الاسماء، فالإعراب أثر في آخر اللفظة يقتضيه معنى من المعاني المعتورة عليه، وأنواعه أربعة: رفع ونصب وجر وجزم. ويشترك في الرفع والنصب الاسم والفعل، ويختص الاسم بالجر، كما يختص الفعل بالجزم"(٢) نلاحظ أن الشيخ الملكي في تعريفه للإعراب يراعي الجانب الشكلي، بينما المبرد يراعي التغيرات الطارئة على بحسب ما يكون من أعراض وحالات تغير الحالات الإعرابية الشيخ الملكي ينظر الى تغيرات الاعراب من اجل بيان الاختلاف في المعنى من رفع ونصب وجر وجزم بينما اللغويين ومنهم الجرجاني ينظر نظرة لغوية.

وأما سيبويه (ت١٨٠هـ) حد الاعراب فقال: في باب مجاري أواخر الكلام من العربية: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل–وليس شيء منهما إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"(٣).

(١) ينظر: شرح الحلقة الثالثة، علم الأصول، السيد محمد باقر الصدر: ٤١٥/٢.

(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٤٤.

(٣) الكتاب، سيبويه: ١٣/١.

ثم قال المُبرِّد (ت٢٨٦هـ) في حد الاعراب: فهو "حالة مختلفة تطرأ على أواخر معظم الأسماء، واختلاف هذه الحالة الإعرابية باختلاف خصوصيات النسبة. فالوضع في الإعراب عين الوضع في الحروف، والفرق بينهما ليس إلا في أن الحروف ألفاظ والإعراب عرض وحال"(١).

ويرى الفاكهي (ت٢٧٢هـ): ان "حد الإعراب: أثر يجلبه العامل في أخر الكلمة حقيقة أو مجازا. وبيان ذلك، الابانة، إذ القصد به ابانة المعاني المختلفة (أثر) من حركة او حرف او سكون او حذف ظاهر، ذلك الاثر او مقدر وجوده المانع يجلبه العامل"(٢). ويذكر الرماني(ت٣٨٤هـ) للإعراب تعريفين، فيقول: "الإعراب تغير آخر اسم العامل"(٣)، ويقول: "الإعراب هو: موجب لتغير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"(٤) والملاحظ في تعريف الرماني(ت٣٨٤هـ) يرى أنه راعى فيه الجانب الشكلي (المادي) للتعريف، وهو تغير الحركات الإعرابية، أما تعريفه الثاني فيظهر فيه مراعاته للجانب المعنوي (المعنى).

وأما الزمخشري(ت٥٣٨هـ) فقال في حد الإعراب: "والاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف أو محلاً"(٥)وأما ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) فصرح أن للإعراب حالات ثلاثة، وهي:

الأولى: أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: إعراب الرجل عن حجته اذ بينها.
الثانية: أن يكون سمي إعراباً، لأنه تغير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت معدة الفصيل، معناه الفساد، وكيف يكون الاعراب مأخوذ منه، قيل معنى قولك اعربت الكلام أي ازلت فساده.

---

(١) المقتضب، المبرد: ٢/١٨٥-١٨٦.
(٢) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٢١.
(٣) الحدود في النحو، الرماني: ٦٧.
(٤) المصدر نفسه :٦٩.
(٥) المفصل، الزمخشري: ١/٣٣.

الثالثة: أن يكون سمي إعراباً، لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، سمي إعراباً[١].

وكلام ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) فيه شيء جيد من التوسع، فقد علل لكل تعريفٍ من تعريفات الإعراب بحسب نظر المعُرِّفِ له، فمنهم من ينظر إليه بالعلامة التي تظهر على أواخر الكلم، وهو أحد توجيهات تعريف الإعراب، وكذلك الوجهين الآخرين عند أبي البركات الأنباري فإنهما مأخوذان من التخريج الذي ذكره أعلاه، وتعريف الملكي إنما هو راجع إلى التعليل الأول الذي ذكره ابن الأنباري، وهو الأقرب لحقيقة المفهوم الاصطلاحي.

ثم قال العكبري(ت٦١٦هـ) في حد الاعراب: "وذهب اكثر النحويين الى ان الاعراب معنى يدل اللفظ عليه"[٢]. أما الأبذي (ت٨٦٠هـ) يرى ان حد الاعراب: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة او حرف او سكون أو حذف لبيان لما أي: ما جيء به من هذه الاشياء لبيان ما يقتضيه العامل، واحتز به عما جيء منها لا لبيان مقتضى العامل"[٣]. وعرفوه بأنه: "تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا او تقديراً"[٤].

ويتطابق تعريف الشيخ الملكي للإعراب مع تعريف ابن هشام اذ قال: "أثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وانواعه اربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو: (زيد يقوم) و(إن زيد لن يقوم)، وجر في اسم، نحو:(لزيد)، وجزم في فعل نحو: (لم يقم) ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم"[٥].

(١) أسرار العربية، ابن الانباري:٤١.

(٢) التبين، العكبري:١٦٧.

(٣) شرح حدود النحو، الابذي: ٧٠.

(٤) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك١/٤١.

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام: ٣٩.

فنرى هنا من خلال التعريفات ان أوجه حد للأعراب هو بيان المعنى للكلمة والجملة، فمن الاعراب يمكن استبيان الوجه الدلالي الذي يمكن لنا التوصل الى المعنى المراد، وتبين من الاحتجاج الاعرابي للعلماء، المقاربة في بيان المعنى الدلالي حقيقة او مجازا، لأن الأثر والمعنى يبينه العامل من خلال الحركة الاعرابية.

الثاني عشر: البناء

قال الشيخ الملكي في حد البناء: هو "الأثر الثابت في آخر الكلمة، وإن اختلفت أنحاء الاستعمال في مقام الإفادة والاستفادة من الفاعلية والمفعولية والإضافة الحالية والتمييز وغيرها. وأنواعه أربعة: ضم وفتح وكسر وسكون، كحيث وأين وأمس ومن. أما بناء الحروف إنما هو من جهة عدم قبولها المعاني المقتضية للإعراب لأن الاسماء المبنية ثابته في الحركات مثل أسماء الإشارة والضمائر والاسماء الموصولة لأن المبنيات تلتزم حالة واحدة في الاعراب، مثل، جاء هذا. رأيت هذا، سلمت على هذا"(١).

قال الفاكهي (ت٢٧٢هـ) حد البناء: "ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين"(٢). ثم قال ابن الانباري(ت٥٧٧هـ)، في حد البناء: "وأما البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته فأن قيل: فما حد الاعراب والبناء؟ اما الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلام باختلاف العوامل لفظاً او تقديراً. وأما البناء فحده لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون وهنا المراد باختلاف العوامل لفظا او تقديراً يأتي من خلال الحركة المقدرة فبواسطتها يمكن لنا بيان العامل وعمله"(٣).

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٥.

(٢) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٣٣.

(٣) اساس العربية، ابن الانباري:١٩.

وأما ابن الحاجب(ت٦٨٣هـ) في الكافية، فيرى أن المبني يكون على ضربين:

الأول: مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب، كالأسماء المعددة كواحد أو اثنان ثلاثة الف، باء، تاء، ثاء، وزيد، وعمر، وبكر.

الثاني: مبني لوجود المانع من الإعراب مع حصول موجبه، وذلك المانع مشابهة الحرف أو الماضي او الأمر، وهي التي سماها: مبني الأصل، أو كونه اسم فعل"[١].

ويعرف ابن هشام(ت٧٦١هـ) البناء، فيقول: "والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم هؤلاء للكسرة، ومنذُ للضمة، وأين للفتحة"[٢]. ثم قال الأبذي (ت٨٦٠هـ) في شرح حدود النحو: "حد البناء ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة وسكون، او من شبه الاعراب بكونه حركة وسكونا أو حذفاً، وليس حكاية أو اتباعاً او نقلاً أو تخلصاً من سكونين، في زيد، في قولك: من زيد؟ لمن قال مررت بزيد"[٣].

الثالث عشر: المعرفة:

قال الشيخ الملكي في المعرفة: "الاسم أن انبأ عن مسمى بعينه وضعاً... كالأعلام أو استعمالاً كالمضمرات والموصولات وأسماء الإشارة والمعرف باللام والمضاف إلى أحداها والمنادى المقصود فمعرفة وأن لم ينبئ عن مسمى بعينه فنكرة"[٤]. وأما الفاكهي(ت٢٧٢هـ) فقال في حد: المعرفة "هي ما وضع ليستعمل في شيء معين سواء، كان ذلك الشي مقصوداً للواضع كالعلم، أو غير مقصود كبقية المعارف، فإن كلا منها موضوع لمفهوم كلي شامل لأشخاص"[٥]. ثم ذكر ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) حد المعرفة فقال: "وحد المعرفة ما خص

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٧/٢.
(٢) ينظر شذور الذهب، ابن هشام: ٤٥.
(٣) شرح حدود النحو، الابذي: ٧٢.
(٤) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٥٦.
(٥) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٠٣.

الواحد من جنسه، فإن قيل: فأي شيء تعتبر النكرة من المعرفة؟ قيل بشيئين: أحدهما دخول الالف والام، نحو: "الفرس، والغلام، ودخول رب عليها، نحو: "رب فرس"[١].

والمعرفة نوعين:

الأول: ما لا يقبل(الـ) البتة ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد، وعمرو.

والثاني: ما يقبل (الـ) ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: حارث، وعباس، فإن(ل) الداخلة عليها للمح الأصل به[٢].

ويتفق الشيخ الملكي مع الجرجاني في التعريف، إذ يقول الجرجاني(ت٤٧١هـ) في كتاب التعريفات: "ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرف باللام، والمضاف إلى أحدهما، والمعرفة أيضًا: إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم، ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف"[٣].

الرابع عشر: النكرة:

قال الشيخ الملكي: "النكرة هو اسم شايع في جنسه فيصح أن تدخله أداة التعريف. ومحصول الكلام التنكير هو الابهام الحاصل للجنس من حيث شيوعه بين الإفراد"[٤]. ويتطابق تعريف الشيخ الملكي مع الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، إذ يقول الزمخشري: "والنكرة ما شاع في أمته، كقولك: جاءني رجل، وركبت فرساً"[٥]. النكرة دال على بيان الأسم وأن كان لم يعرف أو يعرف بعد أضافة التعريف له

(١) أساس العربية، ابن الانباري: ٣٤١.
(٢) أوضح المسالك، ابن هشام: ٨٣.
(٣) التعريفات، الجرجاني: ٢٣٥.
(٤) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٥٧.
(٥) المفصل، الزمخشري: ٢٤٥.

ويقول ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) في حد النكرة: "فأن قيل: ما حد النكرة؟ قيل: حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو: رجل، وفرس، ودار، وما اشبه ذلك. فأن قيل فبأي شيء تعتبر النكرة من المعرفة؟ قيل: بشيئين: أحدهما دخول الالف واللام، نحو: الفرس، ودخول رب عليها، نحو رب فرس"(١). واما الجرجاني(ت٤٧١هـ): النكرة ما وضع لشيء لا بعينه، كرجل، وفرس، وقوله كرجل وفرس تعريف تمثيلي"(٢).

ثم عرف ابن السراج النكرة: "النكرة كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحد بعينه إذا ذكر، والنكرة تنقسم قسمين: فأحد القسمين: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة، مثل: رجل، وفرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك نحو أن يُسمى إنسان بعمرو، فيكون معروفًا بذلك في حيه، فإن سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمرًا، أي العمرين هو ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا ثني وجمع"(٣).

الخامس عشر: اسم الزمان والمكان:

قال الشيخ الملكي في حدِّ اسمي الزمان والمكان: "هما عنوانان لمحل الحدث وزمانه ينتزعان من اتصاف الذات بالحدث فيعبر عنهما باسمي الزمان والمكان. وهما يمتازان عن اسماء الصفات، لكون هيئات الاخيرة الات التلبس وصنوف الاتصاف، فكل واحدة منها تدل على التلبس بوجه الخصوص"(٤).

---

(١) أسرار العربية، ابن الانباري:٣٤١.

(٢) الجرجاني، التعريفات:٣١٦.

(٣) الأصول في النحو١، ابن السراج/١٤٨.

(٤) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٤٣.

والناظر في كلام الشيخ الملكي يرى أنه في هذا التعريف يراعي الجانب الدلالي للمصطلح في قوله: (هما عنوانان لمحل الحدث وزمانه ينتزعان من اتصاف الذات)، الاسماء الزمانية والمكانية تختلف لفظا ومعنى مثل، مساءاً، صباحاً، مدرسة، حديقة.

ويرد أسم الزمان والمكان عند سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب ما يكون من المصادر مفعولا ولكنه لم يذكر له تعريفا فيقول: " وتقول: ذهبتُ أَمْسِ، وسأَذهَب غداً، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجَلستُ مجلساً حسنا، وقَعدْتُ مقعداً كريما، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت، وذهبتُ وجهاً من الوجوه"[١].

ويذكر الفاكهي(ت٢٧٢هـ) اسم الزمان كما يأتي:

(الاول): حد الزمان المختص: والمختص ما يقع جواباً لمتى كيوم عرفة.

(الثاني): وحد الزمان المعدود: والمعدود ما يقع جواباً لكم كالأسبوع والشهر.

(الثالث): وحد الزمان المبهم: والمبهم ما لا يقع جواباً لشي منهما كحين ولحظة، أو اسم مكان مبهم، أي: مفتقر إلى غيره في بيان حقيقته. وحد المكان: هو أسماء لجهات ونحوهن في الابهام والافتقار كجلستُ أمامك او عندك أو مادة عامله[٢] ويعرفه المبرد(ت٢٨٦هـ) فيقول: "والزمان والمكان مفعول فيهما وذلك قولك أنزلته منزلاً"[٣]. وقوله مفعول فيهما إشارة للزمان والمكان الذي يقع فيه الفعل المشتق منه وهو تعريف دلالي.

---

(١) الكتاب، سيبويه: ١/٣٥.

(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية ا:١٦٢.

(٣) المقتضب، المبرد: ١/٧٥.

ويفصل الزمخشري(ت٥٣٨هـ) الحديث عن أسم الزمان والمكان وطريقة صياغتها مباشرة دون أن يذكر لها تعريفا اذ يقول: الزمان والمكان: "ما بنى منهما من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين ومكسورها، فالأول بناءه من كل فعل عين مضارعه مفتوحة كالمشرب والملبس والمذهب أو مضمومة كالمصدر والمقتل والمقام"(١).

وأما ابن الحاجب(ت٦٦٤هـ) قال في حد أسم الزمان والمكان: "اسْم الزَّمَان وَالْمَكَان مفعل ... بِالْفَتْح من يفعل أَو من يفعل"(٢) ونلاحظ ان هذا التعريف يقتصر على الجانب الشكلي. ثم يعرف ابن هشام(ت٧٦١هـ) فيقول: اسم الزمان والمكان "المأخوذة من الفعل فإنهما إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به، وذلك نحو: المضرب، بكسر الراء اسماً لزمان أو مكان"(٣) ويراعي ابن هشام في هذا التعريف الجانب الدلالي في قوله: (إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به) ثم يذكر المثال في قوله: (نحو المضرب بكسر الراء، اسما لزمان الضرب ومكانه).

ويقترب تعريف الشيخ الملكي من تعريف الجرجاني(ت٤٧١هـ) في تعريف اسم الزمان والمكان، إذ يقول: "اسم الزمان والمكان مشتق من يفعل لزمان أو مكان وقع فيه الفعل"(٤). ونلاحظ أن تعريف الجرجاني يراعي فيه الجانب الدلالي للمصطلح في قوله: (لزمان ومكان وقع فيه الفعل)، وهو يشترك في هذا مع الملكي، وكذلك يراعي فيه الجانب الشكلي في قوله: (مشتق من يفعل) فالتعريف عند الجرجاني جمع بين الجانب الدلالي والجانب الشكلي، بينما تعريف الملكي اقتصر على الجانب الدلالي.

---

(١) المفصل، الزمخشري: ١/ ٣.

(٢) الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري: (١/ ٢٨).

(٣) شذور الذهب، ابن هشام: ١/ ٤٩٧.

(٤) التعريفات، الجرجاني: ٤١.

السادس عشر: اسم الفعل:

قال الشيخ الملكي في اسم الفعل: "إن أسماء الأفعال من الأسماء المتضمنة لمعنى الحرف، لها جهتان: جهة إسمية، وجهة حرفية، فمن الجهة الاسمية تدل على معنى مستقل كلفظ (صه) فإنه يدل على السكون بوضعي اسمي. وعلى كونه في مقام البعث عليه بوضع حرفي. فيتكفل بجوهره ومادته لمفاد هيئة الأمر بخلاف الأفعال. فإن حركة الحدث يستفاد من نفس الهيئة. وهيئة اسماء الافعال ليست الا حافظة للمادة فقط"(١).

لأن الشيخ الملكي قرب أسم الفعل الى المعنى الحرفي وذلك لوجود الربط في تكوين الجملة كما في صه بمعنى أمكث، وغيرها من أسماء الأفعال تعطي زمن وحدث وأسم لها معنى في الوقت الماضي والمضارع يدل على المضارع بينما الفعل يعطي حدث وزمن مثل، فعل، أما الاسم يعطي دلالة للاسم نفسه مثل حائط يدل على البناء.

وأما سيبويه(ت١٨٠هـ) فقال في أسماء الأفعال: "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وجعل ذلك عنواناً للباب ثم يفصل الحديث عن الاسماء دون ان يحدد لها تعريفا غير ما ذكره من خاصية له في عنوان الباب، إذ يقول: أسماء لم تؤخذ من امثلة الفعل الحادث، فهي اسماء تدل على معنى الفعل ولكنها ليست مشتقة منه"(٢).

ثم قال الفاكهي(ت٢٧٢هـ) في حد أسماء الافعال، في تعريفه لاسم الفعل فيقول: "هو ما ناب عن الفعل معنى وعملاً، وليس فضله في الكلام ولا متأثر بعامل يدخل عليه، فلا يقع مبتدأ، ولا فاعلاً ولا مفعولاً، ولا غير ذلك، بخلاف الحرف فإنه وإن ناب عن الفعل يقع فضله وبخلاف المصدر والصفة فإنهما وإن نابا عن الفعل يتأثران بالعامل"(٣).

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٩.

(٢) الكتاب، سيبويه:١/ ٢٤١.

(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٣٨.

ويذكر المبرد(ت٢٨٦هـ) تعريفا دلاليا لأسماء الافعال فيقول في حدّ أسماء الأفعال، بأنها: "أسماء وضعت للفعل تدل عليه فأجريت مجراه وأسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي، ويزيد المبرد فيقول: فأجريت مجراه"(١). فأجريت مجراه إشارة إلى الناحية الوظيفية لاسم الفعل إذ يعامل معاملة الفعل من ناحية العمل النحوي.

ويقترب تعريف اسم الفعل عند الشيخ الملكي مع ابن هشام(ت٧٦١هـ)، إذ يقول: "حد اسم الفعل، ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ: (شَتَّانَ) و(صَهْ) و (أوَّهْ))" وقد وضعت للدلالة على صيغ الأفعال كما تدل على الاسماء وعلى مسمياتها، وغرضها الايجاز والاختصار. فأسم الفعل من ناحية المعنى ومن ناحية الاستعمال مثل شتان وهي اسم فعل ماضي بمعنى بعد، وصه اسم فعل امر بمعنى أسكت، وأوه اسم فعل مضارع بمعنى توجع، وتعمل هذه الأسماء عمل الفعل نفسه(٢)وبذلك نجزم بأن أسماء الأفعال هي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغتها فسماها النحاة أسماء أفعال.

السابع عشر: أسم الالة

قال الشيخ الملكي في حد الآلة: "إن هيئة مفعل أو مفعال عنوان للآلة التي بها يتحقق الحدث، وهو ينتزع من أنصاف الذات بالحدث، كمبرد ومنشار ومكنسة. وهذا قد يختلف باختلاف الموارد فمقدام يفيد المبالغة بمعنى كثرة القدوم واستمراره، لأن كون الشخص آلة له لا معنى له إلا ذلك، وليس هذا مبالغة في الحقيقة بل المبالغة تستفاد من هيئة فعال كما عرفت"(٣).

ولم أجد عند سيبويه والمبرد ذكر لهذا المصطلح، ويتحدث سيبويه عنه في باب ما عالجت به فيقول: وكل شي يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه ها التأنيث أو لم تكن وذلك قولك محلب ومنجل ومكسحة ومسلة والمصفى والمخرز والمخيط"(٤).

---

(١) المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٠٢.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام:٤/٨٤.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٤/١٤٣.

(٤) الكتاب، سيبويه: ٤/٩٤.

ويعرف الزمخشري (ت٥٣٨هـ) اسم الالة، بأنه: "هو اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مفعل ومفعله ومفعال، كالمقص، والمحلب، والمكسحة والمصفاة والمفتاح"(١)، ونلاحظ تشابه بين تعريف الملكي والزمخشري مع تعريف الجرجاني(ت٤٧١هـ) في قوله: "اسم الآلة هو ما يعالج به الفاعل المفعول بوصول الاثر اليه"(٢) والواضح أن الجرجاني يهتم في هذا التعريف فقط بالجانب الدلالي، ومن النحو المتقدمين الذين تعرضوا لذكره ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) فقال: "اسم الآلة على مفعل ومفعال ومفعلة كالمحلب والمفتاح والمكسحة"(٣).

الثامن عشر: الاسم المقصور:

قال الشيخ الملكي: "المقصور هو ما كان آخره ألف لازمة قبله فتحة، سواء كانت محذوفة، كهدى أو موجودة كهدى. وسواء كانت اصلية مقلوبة عن واو او يا، كفتى، وعصا أو مزيدة في الهيئة الاشتقاقية كعطشى أو مزيدة بزيادة الحاقية"(٤) وهذا تعريف شكلي راعى فيه الجانب اللفظي أو الصوري للمصطلح، إذ يقول: (وهو ما كان آخره ألف لازمة قبله فتحة سواءً كانت محذوفة..)، ثم استعان بالتمثيل، نحو: هدى، وعصا، وعطشى.

عرف سيبويه(ت١٨٠هـ) المقصور والممدود فيقول: "هذا باب المقصور والممدود، وهما بنات الياء والواو التي هي لامات"(٥) وهذا تعريف يغفل خصوصية وسمات الحد المذكور ويلتبس فيه المقصور بالمنقوص.

ثم ذكر الفاكهي(ت٢٧٢هـ) حد المقصور فقال : "المقصور هو كل اسم معرب بدخول العامل (آخره الف لازمة) كالفتى والعصا، فخرج بالاسم غيره كيخشى وحتى وإلى، بالمعرب المبني كمتى وهذا، وبالألف ما آخره يا من المنقوص والجاري مجرى الصحيح، كظبي

(١) المفصل، الزمخشري: ١/ ٣٠٧.
(٢) التعريفات، الجرجاني:٤٠.
(٣) الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب: ١/ ٣١.
(٤) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٨٤.
(٥) الكتاب، سيبويه: ٣/ ٥٣٦.

وجدي، وباللازمة الاسماء الستة حالة النصب"[١].واما المبرد(ت٢٨٦هـ) فقال: "فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة، وذلك نحو: مغزى لأنه (مفعل)"[٢] ويُراعي المبرد في هذا التعريف أصل الألف الواقعة في آخر المقصور، دون الاهتمام بشكل المقصور الذي يظهر به تحول الواو والياء إلى ألفاً. ثم يعرف الرماني(ت٣٨٤هـ) المقصور في كتاب الحدود فيقول: المقصور هو المختص بألف مفرده في أخره"[٣]. ونلاحظ هذا التعريق يتطابق مع تعريف الجرجاني للاسم المقصور

وأما الجرجاني(ت٤٧١هـ) فيُعرّف الاسماء المقصور، قائلاً: "هي أسماء في أواخرها ألف مفردة نحو: حبلى وعصا ورحا"[٤]. ثم قال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): "المقصور هو ما المختص بألف مفردة في اخره نحو: الهوى والهدى والدنيا والأخرى"[٥]."المقصور هو المختص بألف مفردة في اخره"[٦].

ويتفق الشيخ الملكي مع ابن هشام(٧٦١هـ) في تعريف المقصور، إذ قال ابن هشام: "الاسم المقصور: المقصور وهو الاسم المعرب الذي في اخره الف لازمة، كالفتى، والعصا، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فتكون الالف ساكنة على كل حال"[٧]وتعريف ابن هشام تعريف شكلي، اذ يذكر الخصائص الشكلية عن طريق التمثيل.

---

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٩٤.

(٢) المقتضب، المبرد٣/ ٧٩.

(٣) الحدود، الرماني:٧١.

(٤) التعريفات، الجرجاني: ٤٠.

(٥) أسرار العربية، ابن الانباري: ٥٧.

(٦) الحدود، الرماني:٧١.

(٧) شذور الذهب، ابن هشام: ٨٦.

التاسع عشر: الاسم الممدود:

الشيخ الملكي عرف الممدود: هو "كل اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة والهمزة اما اصلية كقراء ووضاء وجزاء او منقلبة عن واو ككساء وسماء أو منقلبة عن ياء كبناء وغطاء. أو مزيدة في الهيئة الاشتقاقية كحسناء وزرقاء او مزيدة بزيادة الحاقية كعلباء ملحقة بقرطاس"(١).

اما سيبويه (ت١٨٠هـ) فقال: الممدود مع المقصور في قوله: "هذا باب المقصور والممدود، وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات"(٢) ويتفق الشيخ الملكي مع الفاكهي(ت٢٧٢هـ) في تعريف الممدود، إذ يقول الفاكهي: "حد الممدود هو كل اسم معرب اخره همزة واقعة بعد ألف زائدة كحمراء وصحراء، فخرج المعرب المبني كهؤلاء واللاء، وبالهمزة المقصور وبالبعدية نحو رشا ونبا وبالزائدة المبدلة من أصل نحو داء، وماء، فإن الألف فيهما زائدة، لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصاً عن أقل الاصول، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة أحرف اصول، بل هي فيهما بدل من أصل، فهما من قبيل المهموز والمدود"(٣)ثم عرف الجرجاني(ت٤٧١هـ) الاسم الممدود فقال: "ما كان بعد الف همزة ككساء ورداء"(٤).

العشرون: أسماء الإشارة:

قال الشيخ الملكي في حد اسم الإشارة: "هي اسماء تتضمن بوضعها الاشارة بنفسها إلى ما دلت عليه من الذات المعينة بمطلق الحضور.... يغلبه الاستعمال فإنها في الأصل إنما حصلت بما يقترن إلى اللفظ من الإشارة إلى المتكلم باليد أو بجارحة أخرى. فلتمحضها لأن يشار بها صح إطلاق اسم إشارة عليها فلفظة هذا جعلت الوضع آلة الإشارة فبها يشار إلى

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٨٤.
(٢) الكتاب، سيبويه:٥٣٦.
(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٩٥.
(٤) التعريفات، الجرجاني:٣٥٠.

المفرد المذكر. [ويشرح الملكي، فيقول]: إنها موضوعة للمفرد المذكر بوضع اسمي، ومعنى وضعها له أنها آلة إشارية وموضوعة بوضع حرفي للإشارة إليه"[١] ولم ترد أسماء الإشارة عند سيبويه (ت١٨٠هـ) بهذا التعريف ويطلق عليها الأسماء المبهمة فنحو هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهولاء، وذلك، وتلك، وذانك وتانك، وأولئك وما اشبه ذلك وأنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة الشيء دون سائر أمته"[٢].

وترد أيضاً عند المبرد(ت٢٨٦هـ) بالأسماء المبهمة ويعرفها دلاليا فيقول: "ومن الأسماء المبهمة وهي التي تقع للإشارة ولا تخص شئياً دون شيء، وهي هذا وذاك وأولئك وهؤلاء ونحوه"[٣].

وأما الجرجاني(ت٤٧١هـ) يذكر في حد أسماء الإشارة: "ما وضع لمشار اليه ولم يلزم التعريف دوريا او بما هو اخفى منه او بما هو مثله، لأنه عرف اسم الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم والجر"[٤]. ويقصد الجرجاني(ت٤٧١هـ) بقوله: ما وضع المشار إليه، أي: ما يدل عليه اسم الإشارة، لأن اسم الاشارة يعرف بالمشار إليه، وأسماء الإشارة عند سيبويه هي الأسماء المبهمة، نحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما شابه ذلك، وإنما صارت معرفة، لأنها صارت أسماء إشارة الى الشي دون سائر امته.

ويذكر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) تعدادها مباشرة، ولا يورد لها أي تعريف فيقول في الفصل الثاني: "أسماء الإشارة تعدادها ذا للمذكر والمثناة ،ذان في الرفع ،وذين في النصب والجر"[٥] كما يذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ) في شذور الذهب حد اسماء الإشارة، فيقول: "وَهُوَ

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٧٠.
(٢) الكتاب، سيبويه: ٢/٥.
(٣) المقتضب، المبرد: ٣/١٨٦.
(٤) التعريفات، الجرجاني: ٤٠.
(٥) المفصل، الزمخشري: ٣/١٨٠.

مَا دلّ على مُسَمّى واشارة إِلَيْهِ ك ذَا وذان فِي التَّذْكِير وَذي وتي وتا وتان فِي التَّأْنِيث وألاء فيهمَا وتلحقهن فِي الْبعد كَاف خطاب حرفية مُجَرّدَة من اللَّام مُطلقًا اَوْ مقرونة بهَا الا فِي الْمثنى وَفِي الْجمع فِي لُغَة من مده وَهِي الفصحى وَفِيمَا سبقته هَا التَّنْبِيه"(١).

ويقول ابن هشام (ت٧٦١هـ) في تعريف أسم الإشارة: هو ما دل على مسمى وأشارة الى ذلك المسمى، تقول مشير الى زيد مثلا هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات "(٢).

كما يذكر أبن هشام في قطر الندى أقسام أسم الإشارة دون أن يذكر تعريفا لها فيقول: اسم الإشارة وينقسم بحسب المشار اليه الى ثلاثة أقسام ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى وما يشار به للجماعة وكل هذه الثلاثة ينقسم الى مذكر ومؤنث"(٣).

ونلاحظ تعريف ابن هشام لاسم الإشارة يتشابه مع تعريف الملكي إذا راعى فيه الجانب الدلالي في قوله: هي أسماء تتضمن بوضعها الإشارة بنفسها إلى ما دلت عليه من الذات المعينة، وقول الملكي: ما دلت عليه مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى، ولكن ابن هشام يكتفي بالتمثيل في توضيح التعريف فيقول: مشير الى زيد مثلا هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات في حين يفصل الجرجاني الحديث عن خصائص دلالة الحد دون تمثيل فيقول ولم يلزم التعريف دوريا أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله، لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وكما نلاحظ المثال في تعريف أبن هشام أدق وأشمل في توضيح مفهوم الحد.

---

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ٧٨.

(٢) المصدر نفسه:١٨١.

(٣) شرح قطر الندى، ابن هشام:٩٩/١

الواحد والعشرون: اسم لا النافية للجنس

ذكر الشيخ الملكي: "[لا] موضوعة للنفي مطلقاً فإن جيء بها لإفادة نفي نفس الجنس أو نفي صفة عنه وأريد التنصيص عليه تنصب المبتدأ أو بمنزلته ويسمى أسماً. وإن أريد نفي الإسناد عن الواحد أو نفي الأسناد عن الجنس من دون أرادة التنصيص عليه تنصب الخبر وإلا فلا تعملُ مطلقاً لا في المبتدأ ولا الخبر"[١]. الشيخ الملكي ذكر أن لا النافية للجنس موضوعة للنفي مطلقا لذلك لم يذكر لها تعريفا محددا، لأنها في الاصل ترفع وتنصب، (لا رجل في الدار) ولكنها في دخولها على المبتدأ والخبر تبقى نافية.

أما تعريف [اسم لا] التي لنفي الجنس عند الجرجاني(ت٤٧١هـ)، فهو: "المسند إليه بعد دخولها تليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به مثل لا غلام رجل، ولا عشرين درهماً لك"[٢] ونلاحظ ان التعريف يراعي الجانب التركيبي او الوظيفي لمصطلح اسم لا التي لنفي الجنس، ثم يذكر مثالين على ذلك فيقول: مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك٠ولم اجد عند النحويين المتقدمين من تعرض لتعريف اسم التي لنفي الجنس، ويتعرضون لشرحه والحديث عنه دون تعريف مثل ما فعل ابن هشام اذ يقول: "اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبني فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا او شبيها بالمضاف"[٣] وذهب بعض الكوفيين وبعض البصريين كالجرمي والزجاج والرماني والسيرافي، إلى أن اسم لا معرب منصوب، واستدلوا بأن اسم لا المضاف معرب بلا خلاف، وهذا يدل على البناء لا علة له هنا، إذ لو كانت علة لكانت لازمة، وأن الكلام متضمن الفعل، لأن قولنا: (لا رجل في الدار) تقديره: لا أعلم ولا أجد رجلاً في الدار، كما إن لا محمولة على أن فتعمل مثلها[٤].

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٢١٠ –٢١١.

(٢) التعريفات، الجرجاني:٤٠.

(٣) شذور الذهب، ابن هشام:٣٧١.

(٤) ينظر: الإنصاف:٣٦٦/١ أساس النحو: ١٥٦.

الثاني والعشرون: اسم الجنس:

قال الشيخ الملكي: أسم الجنس "هو ما أنبأ عن جنس ساذج صالح لأن يلاحظ في حد نفسه مع قطع النظر عن الأفراد وموجوداً في ضمن فرد معين أو غير معين. والنكرة ما أنبأ عن جنس لوحظ موجوداً في فرد منتشر في مرحلة الاستعمال سواء كان قصد الوجود في الفرد بمعونة تنوين التنكير أم لا "(١).

ولم أجد ذكرا لتعريف أسم الجنس في كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) ويذكره المبرد(ت٢٨٦هـ) في المقتضب دون أن يذكر له تعريفا في قوله في باب ما يضاف اليه من العدة من الاجناس وما يمتنع من الاضافة: "فَإِن كَانَ الَّذِي يَقع عَلَيْهِ الْعدَد اسْما لجنس من غير الْآدَمِيّين لم يلاقه الْعدَد إِلَّا بِحرف الْإِضَافَة، ... فَإِذا أضفت إِلَى اسْم جنس من غير الْآدَمِيّين قلت عِنْدِي ثَلَاث من الْإِبِل وَثَلَاث من الْغنم"(٢).

أما الجرجاني(ت٤٧١هـ) فقد قال فيه: "ما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه، كالرجل؛ فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه. والفرق بين الجنس واسم الجنس: أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء؛ فإنه يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل يطلق على واحد على سبيل البدل؛ كرجل، فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس، بخلاف العكس"(٣) ثم يعرف الزمخشري(ت٥٣٨هـ) أسم الجنس فيقول: أسم الجنس وهو ما علق على شي وعلى كل ما أشبهه "(٤).

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٥٥-١٥٦.

(٢) المقتضب، المبرد: ٢/ ١٨٥- ١٨٦.

(٣) التعريفات، الجرجاني: ٤١.

(٤) المفصل، الزمخشري: ٢٣/١.

وأما ابن هشام (ت٧٦١هـ) فقال في تعريف اسم الجنس: "فاسم الجنس أعم من النكرة تحقيقا الا أنه شاع اطلاقه على ما إذا لوحظ الجنس ساذجا مجردا عن اعتبار وجوده في فرد فقوبل معها. ثم أن تقابله مع اسم الجنس إنما هو باعتبار معناها الاخص. وأما باعتبار معناها الأعم وهو المقابل للمعرفة فهي أعم منه أيضاً فيجتمعان في نحو رجل فقط فيكون نكرة واسم جنس، الاختلاف بين المعنيين للنكرة ليس على سبيل الاشتراك اللفظي كما توهم لرجعوا بهما الى معنى واحد مع الاختلاف في المرتبة"(١).

الثالث والعشرون: الفاعل:

قال الشيخ الملكي: الفاعل هو اسم يقوم به المبدأ، أي: الحدث أما بصدوره عنه، أو بعروضه عليه، ففي الحالة الاولى كون الشيء موجباً للمبدأ، أي: الحدث كونه مقتضياً له، سواء ترتب عليه الفعل أم لا، فالنار تحرق حقيقة وإن لم يحصل الاحتراق فهي فاعل له، وبعبارة أخرى: إن الذات التي هي مبدأ وجود الحدث صدوراً منها أو قياماً، تسمى: الفاعل، سواء تقدمه فعل أو شبهه أو تأخر عنه"(٢).

ويتفاوت النحويون في تعريف الفاعل، فيقول سيبويه(ت١٨٠هـ): "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيد، وجلس عمرو"(٣).ويقول عنه المبرد(ت٢٨٦هـ) في باب الفاعل: هو رفع، وذلك قولك: (قام عبدالله وجلس زيد)"(٤) وقوله عن الفاعل: هو رقع تعريف شكلي ولا يختص به الفاعل فقط اذ يدخل فيه المبتدأ والخبر وغيرهما من المرفوعات الا أنه يحدد ذلك بالمثال فيقول: قام عبد الله وجلس زيد"" واما ابن جني(ت٣٥٤هـ)عرف الفاعل فقال: "الفاعل عند اهل العربية كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم انما هو

(١) شرح قطر الندى، ابن هشام: ١ / ٩٩.
(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٨٨.
(٣) الكتاب، سيبويه: ٣٣/١
(٤) المقتضب، المبرد: ٨/١.

كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم أن الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف"(١).

قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقال: "الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابداً. كقولك: ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه"(٢). وعرف الجرجاني(ت٤٧١هـ) الفاعل فقال: هو ما أسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه، أي: على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله"(٣). ويقترب تعريف الجرجاني من تعريف الزمخشري ولكن الجرجاني يضيف على تعريف الزمخشري قوله: ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل؛ ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله"(٤).

ثم ذكر ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) في تعريف الفاعل فقال: "كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، نحو: قام زيد، وذهب عمرو"(٥). وقوله: كل اسم ذكرته بعد فعل و أسندت ذلك الفعل الى ذلك الاسم تعريف شكلي، ثم يمثل الانباري على ذلك بقوله: نحو قام زيد وذهب عمرو، ويذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ) تعريفاً للفاعل، فقال: "الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به اسند اليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالإضافة واقعا منه او قائما به مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمرو"(٦) ويقصد بقوله أسم مؤول أسند اليه الفعل، اذا كان الفاعل مصدرا مولا من أن ومفعولها في مثل قوله تعالى (أولم يكفيهم أنا أنزلنا عليك الكتاب) وقوله: مقدم عليه بالاصالة رافع لتوهم دخول نحو: زيد قام.

---

(١) الخصائص، ابن جني: ١/ ١٨٥.

(٢) المفصل، الزمخشري: ٣٨.

(٣) التعريفات، الجرجاني: ٢١١.

(٤) المصدر نفسه: ١٦٤.

(٥) أسرار العربية، أبو بركات الانباري: ٨٧.

(٦) قطر الندى، ابن هشام:١٨٠.

ثم قال الأبذي (ت٨٦٠هـ) في حد الفاعل: "ما أُسندَ إليه فعلٌ تامٌ فارغٌ غيرُ مصوغٍ للمفعول"(١).

فالمسند إليه يعم الفعل والنائب عنه، والمبتدأ واسم كان ويقيده بالفعل، يخرج المبتدأ، ويقيد الفعل بالتمام يخرج اسم كان، وبالتقدم يخرج ما تأخر الفعل عنه-كزيد من قولك: زيد قائم، فإنه مبتدأ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل.

وعرفه المرادي (ت ٧٤٩هـ) في التوضيح، فقال: "الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول او جار مجراه"(٢) وأطول تعريف ورد في تعريف الفاعل لابن هشام في قطر الندى، إذ يقول: "الْفَاعِل عبارَة عَن اسْم صَرِيح أَو مؤول بِهِ أسْند إِلَيْهِ فعل أَو مؤول بِهِ مقدم عَلَيْهِ بِالْأَصَالَةِ وَاقعا مِنْهُ أَو قَائِما بِهِ"(٣).

ثم قال الجوجري (ت ٨٨٩هـ) في شرح شذور الذهب: "الفاعل ما قُدّم الفعل أو شِبْهُه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"(٤) ونرى ان الفاعل في عرف النحاة ليس تخصيصا بمن اوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثا عنه، سواء قام بالفعل او لم يقم، نحو (مات زيد) وانكسر القلم، ووعر الطريق(٥) وقد اختلف العلماء في شروط تأخير الفاعل عن عامله، منهم من قال تقديم الفاعل فلا يكون الا لأغراض أخرى كإزالة الوهم، والقصر والتخصيص٠٠٠الخ(٦).

---

(١) الحدود في علم النحو، الابذي: ٤٦٨.

(٢) توضيح المقاصد، المرادي:٢/٥٨٣.

(٣) شرح قطر الندى، ابن هشام: (١/١٨٠).

(٤) شرح شذور الذهب، الجوجري: (١/٣٣٠).

(٥) ينظر: معاني النحو: فاضل السامرائي:٢/٣٩.

(٦) ينظر: معاني النحو: فاضل السامرائي: ٢/٣٩-٤١.

الرابع والعشرون: المبتدأ:

قال الشيخ الملكي: "المبتدأ ما اسند اليه اسنادا اتحاديا مجردا عن العوامل اللفظية، فالموصول يعم الاسم وغيره لأن الاسناد ان كان لفظيا يجرى في جميع الكلمات ولا يختص به الاسم. كقولك: ضرب فعل ماض ومن حرف وان كان معنويا يختص به الاسم"(١).

وأما سيبويه(ت١٨٠هـ) يعرف المبتدأ بالمثال، فيقول: وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك"(٢). ثم عرف الزمخشري(ت٥٣٨هـ) المبتدأ والخبر، بقوله: "هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق"(٣) وقوله الاسمان المجردان للاسناد تعريف وظيفي ويقصد بالمجرد، أي تجردهما من العوامل اللفظية وقوله: زيد منطلق تعريف تمثيلي.

ذكر ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) تعريفا وظيفياً للمبتدأ، فقال: إن قال قائل: ما المبتدأ؟ قيل: كل اسم عريته من العوامل اللفظية الفظا وتقديراً، فقولنا اللفظية احترازاً، لان العوامل تنقسم الى قسمين، إلى عامل لفظي، وإلى عامل معنوي"(٤)وهذ التعريف وظيفي، ويقصد بالمجرد، أي: تجردهما من العوامل اللفظية، ونلاحظ أن سيبويه يعرف المبتدأ بالمثال ثم تطور إلى تعريف وظيفي عند الزمخشري والانباري وابن هشام وكذلك الجرجاني، اضافة الى استعانتهم بالتمثيل لتوضيح التعريف الوظيفي.

قال أبن هشام(ت٧٦١هـ) في حد المبتدأ: "المبتدأ" الْمُجَرّد عَن العوامل اللفظية مخبرا عَنهُ أَو وَصفاً رَافعاً لمكتفي بِهِ فَالْأول ك زيد قَائِم. وَالثَّانِي شَرطه نفي أَو اسْتِفْهَام نَحْو أقائم الزيدان وَمَا مَضْرُوب الْعمرَان. والثَّالِث من المرفوعات الْمُبْتَدَأ وَهُوَ نَوْعَانِ مُبْتَدأ لَهُ خبر وَهُوَ الْغَالِب ومبتدأ لَيْسَ لَهُ خبر لَكِن لَهُ مَرْفُوع يُغني عَن الْخَبَر ويشترك النوعان

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٩٣.
(٢) الكتاب، سيبويه: ١/ ٢٣.
(٣) المفصل، الزمخشري: ٤٣.
(٤) أسرار العربية، ابن الانباري: ٧٨.

فِي أَمريْن أَحدهمَا أَنَّهُمَا مجردان عَن العوامل اللفظية وَالثَّانِي أَن لَهما عَاملا معنويا وَهُوَ.. ويفترقان فِي أَمريْن أَحدهمَا أَن الْمُبْتَدَأ الَّذِي لَهُ خبر يكون اسْما صَرِيحًا نَحْو: الله رَبنَا ومؤولا بِالِاسْمِ، نَحْو: {وَأَن تَصُومُوا خير لكم}.. وَلَا يكون الْمُبْتَدَأ المستغني عَن الْخَبَر فِي تَأْوِيل الِاسْم الْبَتَّةَ بل وَلَا كل اسْم بل يكون اسْما هُوَ صفة نَحْو أقائم الزيدان وَمَا مَضْرُوب الْعمرَان"[1].

ويقترب تعريف الشيخ الملكي من تعريف الجرجاني، إذ يقول: المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للمبتدأ مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعه لظاهر نحو زيد قائم وأقائم الزيدان وما قائم الزيدان"[2] فقوله ألاسم المجرد عن العوامل اللفظية تعريف شكلي، وقوله: مسند اليه تعريف وظيفي، وقوله: او الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي تعريف شكلي، وقوله رافعة لظاهر تعريق وظيفي، وقوله: نحو زيد قائم وأقائم الزيدان وما قائم الزيدان" تعريف تمثيلي.

الخامس والعشرون الخبر:

قال الشيخ الملكي في تعريف الخبر: "والخبر ما أسند به أسناداً اتحادياً مجرد عن العوامل اللفظية. واللام في العوامل للماهية لا للاستغراق، فلا يرد ما قيل من أنه إنما يقتضي سلب العموم لا عموم السلب، فيصدق عنه عدم بعض العوامل ووجود البعض. وهو ينقسم إلى قسمين: جامد ومشتق فإن كان مشتقاً كاسم الفاعل والمفعول والصفات المشبهة والمنسوب واسم التفضيل طابق المبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً فيما لو تأخر عنه كما هو الأصل، فيقال: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون"[3].

(١) شذور الذهب، ابن هشام:٩٧.

(٢) التعريفات، الجرجاني: ٢٥٢.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٩٣.

ثم ذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ) في تعريفه: "مَا تحصل بِهِ الْفَائِدَة مَعَ مُبْتَدأ غير الْوَصْف الْمَذْكُور، ثم يشرح تعريفه فيقول: وقولي مع مبتدأ فصل أول مخرج لفاعل الفعل، وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف، نحو: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدأ"(١).

أما أبن الأنباري(ت٥٧٧هـ) فيقسم خبر المبتدأ إلى قسمين فيقول: على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ؟ قيل: على ضربين، احدهما ان يكون اسما غير صفة، نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك"(٢) ثم وعرف ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) الخبر في شرحه على ألفية ابن مالك، إذ يقول: "أنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة"(٣).

قال الجارم في النحو الواضح: "الخبر: اسم مرفوع يكون مع المبتدأ جملة مفيدة"(٤) **و**عرف عباس حسن الخبر، فيقول: هو اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ، ويتمم معناها الاساسي بشرط ان يكون المبتدأ غير وصف، أي: لا يسمى خبرا وان حصلت فائدة مع المبتدأ لان المبتدأ هو الوصف المذكور وانما سمي فاعلا سد مسد الخبر"(٥).

ويتشابه تعريف الشيخ الملكي مع تعريف الجرجاني، إذ يقول: "الخبر لفظ مجرد من العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً نحو: زيد قائم أو تقديراً أقائم زيد وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه"(٦).

---

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ٩٩.

(٢) أساس العربية، ابن الانباري: ٧٢.

(٣) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٢٠٢/١.

(٤) النحو الواضح، الجارم: ٤٦/١.

(٥) النحو الوافي، عباس حسن، ٤٤٢/١-٤٤٣.

(٦) التعريفات، الجرجاني: ١٠١.

السادس والعشرون: المفعول به:

قال الشيخ الملكي في تعريف المفعول به: "المفعول به ما كان ظرفاً للنسبة ووقع عليه الفاعل. فهو ما وقع عليه حركة المسمى وحدث عن ذات سواء كان الوقوع عليه في مرحلة التحليل والتصور، نحو: خلق الله العالم، وأنشأتُ كتاباً، أم كان الوقوع عليه في مرحلة الخارج نحو: رأيت زيداً، وسواء كان الوقوع عليه اثباتاً أم نفياً نحو: ما عملت شراً"(١).

وعرف المبرد(ت٢٨٦هـ) المفعول به فقال: "والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنه تعدى اليه فعل الفاعل "(٢) وقول المبرد في تعريفه للمفعول: نصب من ألاخطاء التي يقع فيها التعريف اذ النصب حكم والحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكننا أن نجعل الحكم تعريفا، وقوله: نصب اذا ذكرت من فعل به غير صحيح لأنه يجوز حذف عامل المفعول به اذا دلت عليه قرينته ويجب حذفه في أبواب معينة من النحو كا التحذير والنداء.

وأما الجرجاني(ت٤٧١هـ) ذكر في تعريفه: "المفعول به" هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف جر او بها، أي بواسطة حرف الجر، ويسمى ايضا ظرفا لغوا اذا كان عامله مذكورا او مستقرا اذا كان مع الاستقرار او الحصول مقدرا"(٣).

ويقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمرا وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي ويكون واحداً فصاعدا الى الثلاثة ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل اظهاره، أو لازم اظهاره"(٤) ثم عرف ابن هشام(ت٧٦١هـ): "المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل، كضربت زيداً، وهو

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢١٨.
(٢) المقتضب، المبرد: /٨.
(٣) التعريفات، الجرجاني: ٢٨٧.
(٤) المفصل، الزمخشري: ٥٨.

أحوج إلى الإعراب، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس. والمراد بالوقوع: التعلق المعنوي لا المباشرة، اعني تعلقه بما لا يعقل الا به، ولذلك الا الفعل المتعدي"[١].

ويتفق الشيخ الملكي مع الأبذي (ت٨٦٠هـ) في تعريفه للمفعول به، إذ يقول: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل إلا بعد تعلقه به فلا يرد عليه، نحو: ما ضربت زيد، لتوقف فهم الفعل، وتعلقه على زيد"[٢].

السابع والعشرون: الحال:

قال الشيخ الملكي في تعريف الحال: "الحال ما بين هيئة المسند اليه تحقيقا كالفاعل..، نحو: جاءني زيدا راكباً، والمبتدأ، نحو: زيد ضارب قائماً، وما يتصور من ان قائماً حال المستتر في الخبر فهو حال من الفاعل لا المبتدأ غير صحيح لما عرفت اولاً من انه لا يستتر الضمير في الخبر ولو كان مشتقا حتى يقع ذا الحال وثانياً قد عرف ان اسم الفاعل لا الفاعل له ابد وما اسند اليه اسم الفاعل يكون مبتدأ قدم عليه او اخر عنه ظهر او استتر فيه"[٣].

وأما سيبويه(ت١٨٠هـ) فتحدث عن الحال في باب:، ما ينتصب من ألاسماء النى أخذت من الأفعال وذلك قولك أقائما وقد قعد الناس وأقاعد وقد سار الركب وأكتفى بالمثال: "وذلك نحو قولك: مررت بهم جميعاً، وعامة وجماعة، كأنك قلت: مررت بهم قياما"[٤].

ثم قال الفاكهي(ت٢٧٢هـ) في حد الحال: "تأنيثها أفصح من تذكيرها (الوصف) ولو مؤولا (الفضلة)، أي: المسوق لبيان صاحبه او تأكيده او تأكيد عامله او تأكيد مضمون الجملة قبله، وحد الحال قسمان: مؤكده ومؤنسة. حد المؤكدة: ما ستفيد معناها بدون ذكرها. أي يكون دالا عليها بالوضع وانما افادة مجرد التوكيد"[٥] ثم قال ابن السراج(ت٣١٦هـ) في

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ١١٦.

(٢) شرح حدود النحو، الابذي: ٩٦.

(٣) الآراء الراقية الشيخ الملكي: ٢٢٠-٢٢١.

(٤) الكتاب، سيبويه: ٣٧٦.

(٥) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٦٤-١٦٥.

تعريف الحال: "والحال انما هي هيئة الفاعل او المفعول او صفة في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز ان تكون الصفة الا صفة متصفة غير ملازمة"[١].

وعرف الجرجاني(ت٤٧١هـ) الحال: "الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا نحو ضربت زيداً قائما او معنى نحو زيد في الدار قائما. والحال عند اهل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتلاب ولاكتساب[٢].

وأما الزمخشري(ت٥٣٨هـ) فقد شبه الحال بالمفعول من حيث انها فضلة مثله، بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث انها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل، او ضربة الجمع والتفريق، كقولك (لقيته راكبا)[٣] ثم قال ابن هشام(ت٧٦١هـ) في تعريف الحال، هو وصف فضله مسوق لبيان صاحبه او تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله نحو: (فخرج منها خائفا يترقب) القصص:(الآية ٢١)"[٤].

ويتشابه تعريف الشيخ الملكي مع تعريف أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، إذ يقول: "ما الحال، قيل هو هيئة الفاعل والمفعول، لا ترى انك اذا قلت (جاءني زيدا راكبا) كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وذا قلت، ضربته مشدودا كان الشد هيئه عند وقوع الضرب له"[٥].

الثامن والعشرون: التمييز:

قال الشيخ الملكي: التميز هو فرع الابهام، وهو أما في الاسم في حد نفسه او بلحاظ النسبة"[٦].... فيقسم الملكي التميز الى قسمين تمييز عن الذات وتميز عن النسبة

(١) الأصول في النحو، ابن السراج:٢١٣/١.
(٢) التعريفات، الجرجاني:٨٥.
(٣) المفصل، الزمخشري:٢/ ٣.
(٤) شذور الذهب، ابن هشام:١٣١.
(٥) أساس العربية، ابن الانباري: ١٩٠.
(٦) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٢٨.

وهو على اقسام لان ابهام النسبة قد يسري الى المسند اليه ولا يسري إلى أحدهما"[١]. التمييز المميز للذات وهو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات مثل، شبر ارضا والكيلات مثل، له قفيز بر، والموزونات مثل، أشتريت رطل زيتا، والاعداد مثل، عندي عشرون رطلا زيتا.

ولم أجد عند سيبويه ذكر لحد التمييز ولا يذكر المبرد تعريفا للتمييز بل يشرع في تفصيل الحديث عنه في باب التبيين والتمييز ويعرفه الفاكهي(ت٢٧٢هـ): التميز، أي المميز بكسر الياء، هو اسم ولو وصفا (نكرة فضلة يرفع ابهام اسم) مجمل الحقيقة كعشرين رجلا، وكم عبدا ملكت"[٢].

ثم قال الفاكهي(ت٢٧٢هـ) في حد المستثنى: "هو المخرج، أما تحقيقاً وهو المتصل، أو تقديراً وهو المنقطع (بإلا) وهي الأصل أو إحدى أخواتها من غير وسوى بلغاتها، وخلا، وعدا وحاشا بلغاتها، وليس ولا يكون وأما الجرجاني(ت٤٧١هـ) فقال: في حد التمييز: "التميز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة نحو منوان سمناً، أو مقدرة، نحو: لله دره فارساً، فأن فارسا تمييز عن الضمير في دره وهو لا يرجع إلى سابق معين"[٣] ونلاحظ ان قوله: ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة تعريف دلالي، منوان سمنا، ولله دره فارسا تمثيل.

وعرف ابن مالك(ت٦٧٢هـ) التميز فيقول: "والتميز والتفسير والتبين، وأخد والمميز والمبين والمفسر اسماء للنكرة الرافعة للإبهام"[٤] ثم يعرف ابن هشام(ت٧٦١هـ) التميز، فقال: "هو اسم نكرة، فضله، يرفع ابهام اسم، وجمال نسبة. فالأول: بعد العدد لاحد عشر فما فوقها إلى المائة، وكم الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكت، وبعد المقادير، كم رطل زيتا، (الثاني) اما محول عن الفاعل، (واشتعل الراس شيبا) أو عن المفعول، نحو: (وفجرنا

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٢٨.

(٢) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٧١.

(٣) التعريفات، الجرجاني: ٤٩.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك: ٣٧٩/٢.

الارض عيونا) [القمر: الآية ١٢]، أو عن غيرهما نحو: (أنا اكثر منك مالاً) [الكهف: الاية٣٤]، وغير محول، نحو:(لله دره فارسا)"[١].

وأما ابن هشام(ت٧٦١هـ) فقال في حد التمييز: "إن قال قائل: ما التميز؟ قيل: تبيين النكرة المفسرة للمبهم. فإن قيل: ما العامل فيه؟ قيل: فعل وغير فعل، فأما أكان العامل فيه فعلا فنحو: تصبب زيدا عرقا، وتفأ الكبش شحما٠فعرقا وشحما، كل منهما انتصب بالفعل الذي قبله"[٢] ثم يقول الأبذي (ت٨٦٠هـ): "التميز هو الاسم: خرج الفعل والحرف، المنصوب خرج الحرف والمجرور، ودخل كل منصوب يستغرقه المعنى لما انبهم من الذوات خرج الحال وغيره من المنصوبات"[٣].

ويتشابه تعريف الشيخ الملكي للتميز مع تعريف الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، اذ يعرفه فيقول: ويقال له: التبين، والتفسير، وهو رفع الابهام في جملة أو مفرداً، بالنص على محتملاته، فمثاله في الجملة (طاب زيد نفسا) وتصبب عرقا، وتفقأ شحماً، ومن المتقارب: امتلاء الاناء ماء، ومثاله في المفرد ((عندي راقود، خلا ورطلا زيتا)"[٤].

التاسع والعشرون: المستثنى:

قال الشيخ الملكي: "المستثنى ما اخرج بالا من حكم ما يعمه تحقيقاً او توهما"[٥].... يقول الملكي: المستثنى على قسمين فأن كان مخرجاً بالا عن حكم ما يعمه تحقيقاً عموم الكلي لجزئياته أو عموم الكل لأجزائه فمتصل، كجاءني القوم إلا زيداً، واشتريت العبد الا نصفه"[٦].

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ١٣٥.
(٢) أساس العربية، ابن الانباري: ١٦٩.
(٣) شرح حدود النحوي، الابذي:١٠٦.
(٤) المفصل، الزمخشري (٢/ ٣٥).
(٥) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٢٤.
(٦) المصدر نفسه: ٢٢٤.

وأما الفاكهي(ت٢٧٢هـ) في حد المستثنى: "هو المخرج، أما تحقيقاً وهو المتصل، أو تقديراً وهو المنقطع (بإلا) وهي الأصل أو إحدى أخواتها من غير وسوى بلغاتها، وخلا، وعدا وحاشا بلغاتها، وليس ولا يكون"(١).

ويذكر الجرجاني(ت٤٧١هـ) ثلاثة اقسام للمستثنى، فيقول: " [١] المستثنى المتصل: هو المخرج من متعدد لفظًا بإلا وأخواتها، نحو: جاءني الرجال إلا زيدًا، فزيد مخرج عن متعدد لفظًا، أو تقديرًا، نحو: جاءني القوم إلا زيدًا؛ فزيد مخرج عن القوم، وهو متعدد تقديرًا. [٢] المستثنى المنقطع: هو الذي ذكر بإلا وأخواتها ولم يكن مخرجًا، نحو: جاءني القوم إلا حمارًا. [٣] المستثنى المفرغ: هو الذي ترك منه المستثنى منه، ففرغ الفعل قبل إلا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد إلا، نحو: ما جاءني إلا زيد"(٢) ثم ذكر ابن مالك صاحب التسهيل(ت٦٧٢هـ) تعريفا للمستثنى اذ يقول: "وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة"(٣).

قال ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) المستثنى، فيقول: "إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: اخراج بعض من كل بمعنى (لا) نحو: جاءني القوم إلا زيداً"(٤)ثم ذكر الابذي(ت٨٦٠هـ) في حد؟ المستثنى: "المستثنى اخراج لا مخرج والمستثنى على قسمين: متصل ومنفصل وهو المخرج بالا، او احدى اخواتها، غير سوى وحاشا، وخلا، وعدا، وليس، ولا يكون تحقيقاً إن كان المستثنى منه مذكوراً"(٥).

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٠٨.
(٢) التعريفات الجرجاني: ٣٢٧.
(٣) تسهيل الفوائد، ابن مالك: ١٠١.
(٤) أساس العربية، ابن الانباري: ٢٠١.
(٥) شرح حدود، النحو، الابذي: ١٠٨.

ويتشابه الشيخ الملكي في تعريفه للمستثنى مع الفاكهي(ت٢٧٢هـ) اذ يقول الفاكهي: "هو المخرج، أما تحقيقاً وهو المتصل، أو تقديراً وهو المنقطع (بإلا) وهي الأصل أو إحدى أخواتها من غير وسوى بلغاتها، وخلا، وعدا وحاشا بلغاتها، وليس ولا يكون"(١).

ونلحظ هنا ان المستثنى تتغير حالته الاعرابية حسب الدلالة المقصودة للجملة كما تبين في الأمثلة.

الثلاثون: الاشتغال:

قال الشيخ الملكي في تعريف الاشتغال: الاشتغال "هو فيما إذا اشتغل فعل أو شبهه عن نصب اسم سابق على الفعل أو شبهه بالعمل في متعلق في ضميره نصباً، كزيد ضربته. أو جراً، كزيد مررت به، أو بالعمل في متعلق في ضميره نصباً، نحو: زيد ضربت أخاه، أو جراً نحو: زيد مررت بأخيه" ويشرح الشيخ الملكي فيقول: لو سلط على ذلك الاسم لدفع ذلك الاشتغال ونصب الاسم السابق على المفعولية ولم يخل بالمعنى جاز نصب الاسم السابق على انه مفعول في المعنى وجاز رفعه على تنزله منزلة المبتدأ"(٢).

وقال الفاكهي (ت٢٧٢هـ) فيه: "حد الاشتغال هو يجري في النصب والرفع، والمحدود الأول، أن يتقدم في اللفظ (اسم) معرفة أو نكرة او يتأخر عنه اما فعل متصرف أي مختلفة ابنته لاختلاف الزمن، كضرب، ودحرج واكرم، (او وصف صالح للعمل) فيما تقدم عليه (مشغول) ذلك المتأخر من فعل او وصف عن نصبه أي المتقدم اما لفظا، كزيد ضربته، او محلا كهذا اكرمته وبالنصب متعلق بمشغول، لمحل ضميره"(٣).

---

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:

(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٣٩.

(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٥١.

ويقترب تعريف الشيخ الملكي من تعريف ابن هشام(ت٤٧١هـ)، إذ يقول: "الاشتغال هو ان يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كـ(زيد ضربته) او محلا كـ(زيد مررت به)، أو لما لابس ضميره، نحو(زيد ضربت غلامه)"[١].

الواحد والثلاثون: التنازع:

قال الشيخ الملكي: التنازع "هو اذا توجه العاملان فصاعدا الى معمول واحد متأخر عنهما نحو: ضربني واكرمني زيد، وضربت واكرمت زيدا. او متقدم عليهما. نحو: بحول الله تعالى اقوم واقعد، اياك ضربت واكرمت. فان اتفقا عملا رفعا ونصبا وجرا كالأمثلة المتقدمة فهو معمول لكل منهما ولا تنازع بينهما اذ لا مانع من اجتماع عاملين على معمول واحد. لكل منهما ولا تنازع بينهما اذ لا مانع من اجتماع عاملين على معمول واحد٠

ويشرح الشيخ الملكي فيقول: ما ذكره البعض من أن العوامل في قواعد اللغة العربية تجري مجرى المؤثرات الحقيقة غير صحيح ضرورة جواز تقديم المعمول على العامل مع انه لا يجوز تقديم ألاثر على المؤنث الا ترى جواز تقديم المفعول وكثير من المعمولات على الفعل بالاتفاق ولا يمكن أنكاره"[٢].

وأما الفاكهي(ت٢٧٢هـ)، فقال: "التنازع أن يتقدم في اللفظ عاملان من فعل متصرف أو شبهه مذكوران في اللفظ أو أكثر كثلاثة عوامل اتفقا في العمل او اختلفا فيه على معمول واحد مطلوبا لكل منهما من حيث المعنى مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو: لقيني واكرمني زيد، او لقيت واكرمت زيد"[٣].

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ٢١٨.

(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٤٢.

(٣) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٥٢.

ويتفق الشيخ الملكي مع ابن هشام(ت٧٦١هـ)، إذ يقول ابن هشام في حدِّ التنازع: "والحاصل أنه يتأتى متنازع عاملين وأكثر في معمول واحد وأكثر، وأن ذلك جائز بشرطين، أحدهما: ان يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء، فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره، والثاني ألا يكون المعمول متقدما، ولا متوسطا، بل متأخر، فلا تنازع في نحو: (زيد ضربت واكرمت) لتقدمه، ولا في نحو: (ضربت زيد واكرمت) لتوسطه"(١).

الثاني والثلاثون: الإضافة:

قال الشيخ الملكي في تعريف الإضافة: "هي انتساب اسم الى اسم اخر فهي تفيد الارتباط في جهة وصفة اما موجود في اللفظ كما في اسماء المعاني او خارجه كما في اسماء الاعيان وهي فيها اما معلومة من الخارج فتكون جهة الانتساب والاضافة معينة، ومبنية، كدار زيد. واما غير معلومة فتبقى جهة الانتساب مهملة كفرس زيد، ويشرح الشيخ الملكي فيقول: فأن إضافة الفرس الى زيد لا تدل الا على مناسبة ما بينهما وهي تكون على انحاء وجيهات مختلفة لاحتما أن تكون المناسبة بينهما في جهة المالكية والملوكية او في جهة الراكبية والمركوبية أو غيرهما"(٢)

ويشير الشيخ الملكي إلى أن ما اشتهر بين النحويين من أن الإضافة يكفي فيها أدنى الملابسة، فأنهم يردون به أنه لابد من ملابسة المضاف بتلك الصفة بالنسبة إلى المضاف أليه، ولو كانت الملابسة ضعيفة وبالغة أدنى مراتبه لا أنه لا يجوز أضافة كل شيء إلى مناسبه باعتبار أي نحو من أنحاء الانتساب بينهما، فلا يصح إضافة زيد إلى يده، وإضافة جار زيد الى أبيه من جهة ملاحظة الربط بين جار زيد وأبيه بواسطة زيد"(٣).

(١) شذور الذهب، ابن هشام: ٢١٧.

(٢) الآراء الراقية الشيخ الملكي: ٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤٦.

وأما الفاكهي (ت٢٧٢هـ) فقد قال: الإضافة "إسناد اسم إلى اسم غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره ولو مؤولاً بتنزيله أي الغير من الاسم الاول التنوين فيه او منزلة ما أي شيء يقوم مقامه أي التنوين فيه، كدراهم زيد، أصله دراهم بغير تنوين"(١).

عرف ابن هشام(ت٧٦١هـ) الإضافة، فقال: "إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين نحو ((غلام زيد)) ومن النون في نحو((غلامي زيد))"(٢).

ثم قال ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) في تعريف الاضافة: "الإضافة على ضربين: إضافة بمعنى اللام نحو ((غلام زيد)) أي ((غلام زيد)) إضافة بمعنى، من، نحو ((ثوب خز)) أي ((ثوب من خز)) فأن قيل لما حذف التنوين من المضاف وجر المضاف إليه؟ قيل: أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال، والاضافة تدل على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما"(٣).ثم ذكر الأبذي (ت٨٦٠هـ) في حد الاضافة، بأنه: "نسبةٌ تقنينيةٌ بينَ اسمين، تثبتُ لثانيهما الخفضَ أبداً"(٤).

كما قال الجوجري (ت٨٨٩هـ) فيه: "الإضافة ضم كلمة الى اخرى منزلة من الاولى منزلة التنوين مما قبله"(٥) وقد أورد الافغاني في موجزه، أنها: "نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجر، توجب جر الثاني ابدا"(٦).

---

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٩٦.

(٢) شذور الذهب، ابن هشام: ١٧٣.

(٣) أسرار اللغة العربية، ابن الانباري: ٢٧٩.

(٤) الحدود في علم النحو، الابذي: ٤٧٥.

(٥) شرح شذور الذهب، الجوجري: ٥٦٩/٢.

(٦) الموجز في قواعد اللغة العربية، الافغاني: ٣٤١.

الخلاصة:

نستدل ان الحد عند الاصوليين لا يتوقف عند مفهوم واحد كما عند اللغويين والنحاة، وانما يتعدى ذلك حسب الدلالة القطعية التي تدل على المفهوم، ونرى ان الحدود لديهم تلقى عدة اشكالات في بيان مدلولها العام من بعض العلماء، كما فعل السيد الشهيد الاول محمد باقر الصدر بالرد على عدة مفاهيم وحدود وضوعوها العلماء الذين سبقوه، وبيان الاشكالات على الحدود، فالأصوليون اذن يحدون الحد ومفهومه بما يلائم المحدود وتبعا للوظيفة العلمية لبيان الاحكام الشرعية، ويكون الحكم شاملا في بيان الاحكام التكليفية الصادرة للمكلف في الوجوب والحرمة [١].

اما الحد عند الشيخ الملكي تراه يتعدى اللغويين والنحاة في وضعه ويتبع تقريبا مبنى الاصوليين، لأن الاصوليين يضعون تعريفا للحد بحسب ما يلائم المعنى الدلالي الواقع لفظا ومعنى، وان كان بعيد عن اللفظ الظاهري، ليتعدى الى المعنى الباطني المراد تحقيقه، ونرى ذلك امثلته في القرآن الكريم والشعر العربي، وقد عبر عنه الادباء بالانزياح اللغوي والاسلوب الانزياحي؛ لأنه (يحمل قيمة جمالية انه انزياح بالنسبة الى معيار)[٢].

وهذا يدل ان التعريف والمفهوم للكلمة لا تتوقف عند قطعي الا اذا كانت دالة لواحدة، وإنما لها دلالات واسعة يتوقف عند أخرها لبيان المراد٠فالانزياح اذن (مفهوم واسع جدا ويجب تخصيصه لبيان المعنى الثابت)[٣] وهذا ما أراد الملكي وعمل به لبيان الحد لكل مفهوم يتعرض له فيذكر الحد ثم يشرحه بما يناسب المعنى.

---

(١) ينظر: شرح الحلقة الثالثة للأصول، السيد محمد باقر الصدر الدليل الشرعي: ج١/٢١٠-٢١٢.

(٢) ينظر: بنية اللغة الشعرية، جان كوهين، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري:١٥.

(٣) بنية اللغة الشعرية: ١٥-١٦.

الفصل الثاني

جهود الشيخ الملكي في تيسير النحو

الفصل الثاني

جهود الشيخ الملكي في تيسير النحو

مدخل:

مازال نحو العربية عند أهلها عسيراً، وعرا غير ممهد، منحرفاً إلى غير قصده، لا يخلو من تعقيد ولا يسلم من انحراف، ومازال هذا النحو مثار الشكوى من المعلمين والمتعلمين على سواء، يبدأونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية، واختلط الامر واضطرب، وصار النحو مشكلةً من مشكلات التعليم في اغلب بلادنا العربية.

أولاً: انتقد الشيخ الملكي الدراسات اللغوية ورأى انها تركزت على فروع اللغة ولم تنل منبع ثرواتها ومعين مادتها ومصدر حياتها وقد لاحظت القواعد لمعظمها شذوذ وانتقاص، حتى الكتب المؤلفة أخيراً حين ينظر إليها الناظر وبه مس من الحزن على جهد اضاعه مؤلفوها، فالواجب يقضي على ذوي الحمية والغيرة من لغتهم أن يستقصي من مبدئها إلى منتهاها وتهذيب ما تحتاج إلى تهذيب وتحرير[1].

ثانيا: لقد كان دافع الشيخ الملكي في تأليف كتاب الآراء الراقية هو حاجة اللغة العربية إلى التهذيب والتحرير، فقد حوت مقدمته على المحاور العامة الداعية الى تيسير النحو. وفي هذا الفصل ساتعرض لبعض القضايا النحوية التي تعرض لها الشيخ الملكي في كتابه الآراء الراقية في ثلاثة مباحث:

وهي كما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم تيسير النحو وطرائقه.

المبحث الثاني: جهود الملكي في تيسير النحو.

المبحث الثالث: مميزات ومثالب التيسير عند الشيخ الملكي.

---

(١) ينظر: الجواري نحو التيسير: ٩.

المبحث الأول

مفهوم تيسير النحو وطرائقه

المطلب الأول: مفهوم تيسير النحو

يختلف مفهوم تيسير النحو في الدراسات الحديثة باختلاف مناهج الدراسين وتفكيرهم.

أولاً: فمن الدارسين من ينظر إلى التيسير من منظور تربوي، فيتناول هذه المسألة في ضوء أصول التدريس، وطرائقه الحديثة، والأساليب التربوية والنفسية في عرض المادة، ومنهم من ينظر إلى التيسير في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، وهؤلاء يتعرضون للمادة النحوية نفسها لا لطريقة عرضها، وقد تفاوت الدارسون في تطبيق المناهج اللغوية الحديثة على اللغة العربية.

ثانياً: ومنهم من رفض النحو العربي ولم يقدم بديلاً، ومنهم من حاول تطبيق هذه المناهج الحديثة على النحو العربي مثل تطبيق المنهج الوصفي على النحو العربي باعتماد السماع ورفض القياس والتعليل والتأويل والتقدير ونظرية العامل(١).

وهناك الكثير من المصطلحات الدالة على التجديد النحوي، ولعل أشهرها وأكثرها تداولاً هي الاحياء والاصلاح والتجديد والتيسير والتعديل والتبسيط وهذه المصطلحات لم تكن متداولة بين النحاة القدماء وقد اعتمدوا في تسمية مؤلفاتهم التي تناولت قضية تيسير النحو، على مصطلحات وعناوين تدل على البعد التعليمي لهذه المؤلفات، من ذلك: الواضح في النحو والمختصر في النحو، والموجز في النحو وغيرها من المؤلفات التي لا تختلف في محتواها عن الكتب النحوية المطولة والمتخصصة إلا في طريقة عرضها للمادة النحوية، واعتمادها على الاختصار والانتقاء من النحو ما يتناسب مع المبتدئين(٢).

---

(١) ينظر: النحو عند عباس حسن في كتاب النحو الوافي: ١٧.

(٢) ينظر: تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، محمد صاري: ١٨٤، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ١٥ –١٤، وإحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٥.

فالتيسير هو: "عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافياً بهذا مالم يسبقه اصلاح شامل لمنهج الدرس وموضوعاته، أصولاً ومسائلاً"(١).

ويرى الأستاذ التواتي بن التواتي أن التيسير هو: "تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم، أي التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته، لأنه علم محض، لا يعقل حذف بعض قوانينه وعلله"(٢).

ويعدّ التيسير مطلباً شرعياً، وأساساً تعليمياً، وعلى هذا اعتبرِ عالماً ربانياً ذاك الذي يبدأ في تعليم الناس بصغار العلمِ قبل كباره(٣).

المطلب الثاني

أهم طرق وأسس تيسير النحو

نشأت علوم العربية جملةً نتيجة لإحساسٍ هزَّ وجدان أبناء الأمة العربية منذراً بالخطر الذي داهم لغتهم لغة القرآن والسنة ومن هذه العلوم علم النحو العربي. وهذا الشعور هو الذي دفعهم إلى التفكير الجاد في إيجاد طريقة تحفظ لغة دينهم فكان النحو علم من نتاج تقدم المجتمع وتطور العقلية العربية.

وهنا لابد من معرفة المشكلات التي ادت إلى صعوبة النحو وظهور اصوات تنادي بتيسير النحو ومن ثم الوقوف على مقترحات علاجها وهي اغلبها مشكلات تتعلق بتأليف النحو وأسلوبه وجمع مادته وتفسير جواهره والتكهن في معرفة قسم من أصوله وكثرة الجدل فيها وفي عملها والغلوا في القياس والتعليل، وبروز ظاهرة العامل والتأويلات الغريبة

(١) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٥.

(٢) ينظر: هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير، التواتي بن التواتي، مجلة اللسانيات، العدد الثامن: ٣.

(٣) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن السعدي: ١٣٦.

والتقديرات مما جعل النحاة يتجهون إلى التيسير، وقد استنبط نعمة رحيم العزاوي هذه الأُسس تحت عنوان أعمال أهل التجديد والتيسير(١).

أولا: إلغاء العامل النحوي:

هو بمثابة العمود الفقري الذي قام عليه التوظيف النحوي للجملة وبالغ النحاة في قضية العامل حتى أوجدوا له نظرية **[نظرية العامل]** وألفوا كتباً تجمع قواعد النحو بعنوان (العوامل)، منها: (العوامل ومختصرة، لأبي علي الفارسي) و(المائة، لعبد القاهر الجرجاني)(٢).

وقد جاء في لسان العرب، إن معنى العامل في العربية مما عمل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جر أو جزم كالفعل، الناصب، والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، كالأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث نوعاً من الإعراب(٣).

والعاملُ ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً، نحو: (جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، ولمْ يَفْعَلْ)، وهو تعريفٌ لا يخلو من عموم في رأي النحاة أنفسهم(٤).

والعاملُ لفظيٌ ومعنويٌ، وجعلوا الفعل أصل العمل، والاسماء محمولة عليه، والحروف عند النحاة عوامل ضعيفة فلا تعمل إلا مختصة، وانما قالوا: لفظي، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو اشتماله المعنى على اللفظ(٥).

---

(١) ينظر: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي: ٢٠.

(٢) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٢٣.

(٣) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: (مادة عَمَلَ)، (٤٧٦/١١).

(٤) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، علي ابو المكارم: ٢٠.

(٥) ينظر: الدراسات النحوية، ابراهيم السامرائي: ١٠.

وقد حاول بعض النحاة القدامى إلغاء نظرية العامل، ونجد أصول ذلك عند الكسائي والفرّاء وغيرهما. لكن أهم ما وصل الينا من آراء القدامى في العامل، رأيان: **أحدهما**: لابن جني، **والآخر**: لابن مضاء القرطبي، أما ابن جني فكان يرى العامل هو المتكلم نفسه لكنه يحاول الغاءه، وقد رفض بعض المعاصرين فكرته لأنها تتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة. وأيد بعضهم الاخر وعد قوله هذا محاولة لبناء نحو جديد. أما ابن مضاء القرطبي فكان اول الداعين صراحة إلى الغاء العامل، وكل ما يترتب عليه من حذف وتقدير واستتار ومتعلقات الجار والمجرور ويأبى التنازع والاشتغال، وهاجم النحاة هجوماً عنيفاً في ذلك، لكن دعوته لم تلق تأئيداً إلا عند أصحاب التيسير المعاصرين(١).

وقد كتب ابن مضاء القرطبي كتاباً سماه: (الرد على النحاة)، وجعل مدار الكلام فيه على ما نسميه بنظرية العامل، ومذاهب النحاة فيه. وعمدة كلامه في هذه المسألة: إن الاصوات من فعل الله، وإن المتكلم-الإنسان- لا يملك من امرها شئياً، فهي موجودة مخلوقة مثل خلقه، ويقول: إن الفاعل يريد به العامل عند القائل بهما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وأما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند اهل الحق. وإن فعل الانسان والحيوان فعل الله تعالى وكذلك النار والماء وسائر ما يفعل(٢).

إن ظاهرية ابن مضاء هي التي حدت به إلى ما وصل اليه من اجتهادات، لم يؤمن به اصحاب هذا المذهب من حب للإكتشاف والاستشراف لروح المعرفة المحضة وما هذه الدعوة الا وفاء لتعليم المذهب الظاهري الذي ينتمي اليه(٣).

---

(١) ينظر: دراسات نحوية، حسن منديل العقيلي: ١٩٧-١٩٨.

(٢) ينظر: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي: ٤-٤١.

(٣) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي: ١٨.

وقد افاد ابن مضاء القرطبي من عبارة ابن جني فحمل النحويين وطالبهم بإلغاء العامل والاعتبار بظواهر النصوص وعدم الالتجاء إلى التأويل والتعليل والتقدير. والذي دفعه إلى سلوك هذا النهج والمناداة بهذه الدعوة اخذه بالظاهر في الرأي والعقيدة، ومن هنا تبدو حقيقة تفكيره، فهو لم يتصد للنحو معتمداً على طريقة موضوعية يتخذ فيها مادة العربية موضوع له ساعياً من وراء ذلك إلى تيسير النحو، وانما مدفوع الى ذلك بما تمليه عليه عقيدته(١).

ثانيا: إلغاء القياس:

القياس أصل من أصول النحو العربي، ولا يمكن الاستغناء عنه في النحو، ومعلوم أن القياس في الفقه والتشريع اصل من الأصول؛ لأن الأحكام وقواعد التشريع لا يمكن أن تستوعب الحوادث التي يحتمل وقوعها، فيكون قياس الحوادث المتشابه بعضها على بعض أصلاً يرجع اليه الفقيه ويحكم به القاضي، وأن النحوي واللغوي مقيد بما بين يديه من مادة اللغة التي صح ورودها وحكم بفصاحتها وسلامتها، منها يستنبط اصوله وقواعده ولا يملك أن يتعداها إلى ما يحتمل أن يقال مما لم يجر على لسان العرب ولم وتصح روايته عن الموثوق بهم من رواة اللغة والادب(٢).

دعاء ابن مضاء إلى الغاء فكرة القياس العقلي المجرد بوصفها كقاعدة يبنى عليها النحويون احكامهم النحوية أما إذا كان مبناه نصوص اللغة وهو ما يسمى بالقياس النحوي، فهو امر لا مناص منه ولا يرى به بأساً، فبين فساد القياس المجرد، ومن هذه الامثلة، قياسهم اعراب الفعل المضارع على الاسم لشبهه به، دون قسيميه الماضي والأمر وهم بذلك جعلوا الاسم اصلا في الاعراب وجعلوا الفعل المضارع فرعا له وزعموا ان الفعل المضارع اكتسبها لعلتين: اولهما الشيوع فيختص مثل الاسم، فكلمة رجل مثلا تصدق على الرجال جميعا، فاذا قلنا الرجل اختص الاسم بعدما كان شائعا وكذلك الفعل المضارع فان كلمة

(١) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ١٩٥-١٩٦.

(٢) ينظر: نحو التيسير: ٦٢.

يذهب مثلا تصلح للحال والاستقبال، فاذا قلنا: سوف يذهب اختص الفعل بدلالة المستقبل بعد ان كان شائعا.

ثانيهما: إن لام الابتداء تدخل على المضارع كما انها تدخل على الاسم فتقول (ان زيد اليقوم) وتقول (ان زيد لقائم)، وبهاتين العلتين كما يرى النحاة يأخذ المضارع حكم الاسم في الاعراب ويتضح ما في العلتين من التكلف، ولذلك رفضها ابن مضاء[١].

ثالثا: الغاء التعليل

اهتم النحاة القدامى بالبحث عن علل الاعراب، بحثو عن علة رفع الفاعل وعلة نصب المفعول به، كما قسموا العلل ثلاثة اقسام هي: العلل الاوائل والثواني والثوالث، ويتبين ذلك في سؤالهم عن زيد في قولنا (قام زيد) لماذا رفع زيد؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل، فيقال للفرق بين الفاعل والمفعول، قلنا له الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل الا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الاثقل الذي هو الرفع وللفاعل اعطى الاخف الذي هو النصب للمفعول، ليقول في كلامهم ما يستثقلون[٢] والفراهيدي(ت١١٧هـ) استنبط من العروض ومن علل النحو مالم يستنبطه احد، حتى لفتت انظارهم كثرة علله النحاة فسأل بعضهم عنها أعن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقد قام في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللت منه، فأن اكن اصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف الرجل في الدار على شيء منها قال، إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، والسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك،

(١) ينظر: حركة التجديد والتيسير في العصر الحديث: ٣٩.

(٢) ينظر: الرد على النحاة: ٣٦.

فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا إن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون لذلك، فإن سنح لغيري عله لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها(١).

وقد جعل الزجاجي (ت٣٣٧هـ) العلل ثلاثة اقسام(٢)، إذ قال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة اضرب: علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، وهي تقابل العلل الاول والثواني والثوالث عند ابن مضاء (ت: ٥٩٢هـ) فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامهم منها لفظا، وانما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: إنا سمعنا ((قام زيد فهو قائم، وركب زيد فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلن: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو اكل وما شابه ذلك، وهذا كثير وفي الايماء اليه كفاية لمن نظر في هذا العلم)) فأما العلة القياسية فيقال لمن قال نصبت زيد ب ((ان)) في قوله ان زيدا قائم. ولم وجب ان تنصب ((ان)) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها واخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه فأعملت اعماله لما ضارعته، فالمنصوب مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب اخاك محمد وما أشبه ذلك. أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها بالماضية أم المستقلة أم الحادثة في الحال،

أم المتراخية، أم المنقبضة بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان(٣).

(١) ينظر: مراتب النحويين: ٦٣.

(٢) الايضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

(٣) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ٢٩-٣٠.

أما السامرائي فقد انتقد العامل النحوي ورفض الأخذ به فأنه بالضرورة سينتقد العلة النحوية والتعليل ويرفض الأخذ به فأيماناً منه بدراسة الظاهرة النحوية دراسة وصفية، فقد انكر العامل لأنه ليس من طبيعة الدرس النحوي عنده، إذ قال: "إن العربية في عصرنا هذا ما زالت في مادتها النحوية مادة قديمة قائمة على التعليل، والتأويل، والافتراض هي مثقلة بالآثار المنطقية التي أحالت النحو إلى مسائل منطقية قبل ان تكون مواد لغوية ينطق بها المتكلمون"(١).

والمقصود بقوله: إن اتباع المنهج الوصفي في النحو الجديد يقتضي ملاحظة ووصف الظواهر اللغوية كما وردت تماماً وهذا قادهم إلى الغاء كل ما هو خارج إطار وصف اللغة كالتأويلات فهو يرفضها، وقول: لا بد أن يكون لنا، نحو جديد وصفي بمعنى الكلمة يوافق ماوصلت اليه اللغة العربية من تطورات ويقول انه لا يجوز ان يضل نحو اقيم على اساس هار وضعيف هو نحو القرن العشرين ونحن ندرك أن العلم تطور في شكله ومعناه(٢).

(١) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ٨٥.

(٢) ينظر: العلل النحوية عند أهل التجديد: ٩٤.

المبحث الثاني

مظاهر التيسير عند الشيخ الملكي

لم يقدم الشيخ الملكي في بداية كتابه بياناً يوضح به المسلك الذي سار به في تيسيره للنحو العربي وقواعده – كما يزعم–، واكتفي في مقدمة كتابه بالإشارة إلى الخطوط العريضة التي تناولها وبشكل مقتضب جداً، إذ قال في مقدمة كتابه: "ولقد خطتْ بعض الشعوب العربية خطوات واسعة في طريق الحضارة والمدنية، فارتقت العلوم، وتعددت الفنون، وتقدمت الصناعات، واتسعت الأفكار، وسائرت اللغة هذا التقدم فكثرت المؤلفات في العلوم والفنون المختلفة، وفي اللغة العربية نفسها، إلا أن العناية التي نالت فروع هذه اللغة لم تنل منبع ثروتها، ومعين مادتها، ومصدر حياتها، وقد لاحظت القواعد فـ اللغة العربية لمعظمها شذوذ وانتقاص، حتى الكتب المؤلفة أخيراً، حيث ينظر الناظر إليها وبه مس من الحزن على جهدٍ أضاعه مؤلفوها. فالواجب يقتضي على الذوي الحمية والغيرة على لغتهم، أن تستقصى من مبدئها إلى منتهاها، وتهذب ما تحتاج إلى تهذيب وتحرير، وتبذل ما ينبغي فيه نوع تلخيص وتغيير.

ولقد مضى حين من الدهر، فتداولها أيدي محصلي العصر، وهي مدونة غير مهذبة، يستحسنها من وقعت بيده من غير إلفات إلى لزوم تنقيحها. وبما أنه أفخر ألبسة الرجال، وأعز أمنية خابت دونها الآمال. قمت بتحرير مسائلها وقواعدها، مقتبساً من تأليف مؤسس القوانين المحكمة، ومقنن البراهين المتقنة.. ليقتبس المعلمون ما هو بحاجة منه وينبذوا دونه. وليقتطفوا من ثمارها نوراً يهتدي به في كل وقت وفي كل حين.."[1].

بهذه الكلمات قدم الشيخ الملكي كتابه في تيسير قواعد النحو، وقد بالغ في توصيف كتابته التي سنرى كيف أنها لم تقم بتيسير النحو على الشكل الذي يسمى تيسيراً بل ربما

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٣-٤.

عقّده في بعض جوانبه، ولم يكتف بذلك في مقدمته، بل تكلم كلاماً عاماً حول الجهود المبذولة في تيسير النحو وزعم بأنها تحتاج إلى الكثير والكثير، وفي الحقيقة هنالك الكثير من محاولات التيسير قد أفادت وقدمت خدمة لم يقدمها كتاب الملكي.

وفي بحثي هذا سأتعرض لبعض القضايا النحوية التي ذكرها الشيخ الملكي في كتابه (الآراء الراقية)، التي تمثل أوجه التيسير فيه كتابه:

كاد النحاة يجمعون على تصنيف الكلام إلى ثلاثة أنواع، يسموها (أقسام الكلم) هي: الاسم، الفعل، والحرف، كما وضعوا لكلّ منها علامات تميزه من حيث الشكل أو الوظيفة عن الأقسام الأخرى، ودافع بعض النحاة عن هذا التقسيم وأيدوه كما ظهر في أقوالهم وتصريحاتهم، فسيبويه قسم الكلام إلى ثلاثة أقسام هو الآخر: "ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف"(١).

والمراد من قوله ذاك هو أنّ الكلم اسم وفعل وحرف(٢)، والكلم في نظر السيرافي هو بعض ما جاء في القواعد العربية وليس الكلّ، ويتضح ذلك في قوله: "القصد من الكلم ليس كلّ ما جاء في القواعد العربية، وإنما بعض من كلّ وهو الاسم والفعل والحرف"(٣).

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو، الحاج صالح، مجلة كلية الآداب (الجزائر)، العدد الأول، سنة ١٩٦٤، ٧٦.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه١/ ١٦٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٥٠/١.

المطلب الأول

مظاهر التيسير في الأسماء

الذي يقرأ كتاب الشيخ الملكي يرى تطرقه للأسماء التي تكلم عنها كان تطرقاً مشوشاً لذهن القارئ وبعيداً عن حقيقة التيسير العملية، والمعروف أن التيسير له أسس أصلية تطرق المادة الحقيقة وهي موضوعات النحو العربية، ومادة كمالية تكمن في الشكل التنظيمي للمواد النحوية التي احتواها كتابه، والناظر في كلتا الحقيقتين لا يجدهما في كتاب الملكي.

وهكذا سار الشيخ الملكي في صناعته النحوية في بحث مصطلح الاسم وما يندرج تحته، فقد عرّف الملكي الاسم بقوله: "هو ما انبأ عن المسمى. [ثم شرح بعد ذلك معنى المسمى فقال: "والمُراد من المسمى: هو المعنى الأصيل المقرر للفظ، وهو الذي يعبرون عنه بالمعنى الثابت في نفس ما دل"(١).

فبداية ذكر الاسم تحت أقسام الكلمة دون أن يفرع له تفريعاً رئيساً يدلل على مكانة الاسم، فلم يولي فيه الجانب الكمالي الذي تكلمنا عنه والذي يعني بطريقة التنظيم التي يعتمدها الميسر في تقريبه لما يصنعه ويدعيه.

ثم بعد ذكر التعريف له ذكر شرح التعريف بشكل موجز، ثم ذكر السبب الذي سمي الاسم به فقال: "هذا هو السر في تسمية الاسم اسماً لأنه يكشف عما سمي به بخلاف الفعل والحرف، فإنهما يكشفان عما لم يسم بها"(٢). وفي الحقيقة هذا تعليل تطغى عليه النزعة الكلامية والتي دائماً ما تكون حاضرة في تبريرات الملكي وتعليلاته، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى تكوين الشيخ الملكي العلمي وتأسيسه.

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٣. وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٨.

(٢) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١١.

إن التيسير بصفته انتقاء علمي لطبيعة المادة المدروسة، وكذلك في طبيعة تدريسها وغاياتها، ثم إعدادها لفرضياتها الخصوصية، انطلاقًا من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وغيرها من العلوم الأخرى(١)، لم يكن موجوداً في تطبيقات الملكي النحوية أثناء حديثه عن الأسماء.

وقد أجمع النحاة على أن التيسير إنما هو محاولة لتقريب النحو وتسهيله للناشئة ولغير المختصين من المتعلِّمين، أو محاولة إعادة النظر في القواعد النحوية القديمة وطرحها بأسلوب علمي رصين في ضوء التراث، أو تقديم النحو خاليا من العلل والتفريعات والتأويلات، سهل المتناول قريب المأخذ من أذهان المتعلِّمين، باستخدام مناهج وطرائق تربوية مختلفة.

والحقيقة أن هذا لم يكن موجوداً في كتاب الملكي إذ تطرق لأمور بسيطة جداً في تيسير النحو وترك أموراً محورية(٢).

وخلاصة ما أتى به الشيخ الملكي في تقرير مصطلح الاسم ما يلي:

أولاً: وفيه تعرض لمصطلح الاسم، ومثّل له، حتى يقرب الاسم ومعناه للقارئ، وعليه كما قلت مآخذ في ذلك، أبرزها أنه أتى به متضمناً غير مفردٍ بعنوان مميز له، إضافة إلى ذلك جاء بالحديث عن أقسام الكلمة وعمل بين وبين الفعل والحرف مقارنات كلامية بأسلوب فلسفي يصعب على القارئ أن يفهمه(٣).

والذي سار عليه الناس أن التيسير في العملية التعليمية قائم في كثير من جوانبه على الانتقاء الموضوعي والجيد لمحتوى التدريس كماً وكيفاً، ذلك لأن الاختيار العلمي خطوة مهمة لا بد منها، ولكن الأهم من ذلك هو طريقة عرض ذلك المحتوى على المتعلم

(١) ينظر: من البيداغوجية إلى الديداكتيك: ٣٩.

(٢) ينظر: تيسير النحو بين الواقع والمأمول: ١٠٢.

(٣) ينظر: الاراء الراقية، الشيخ الملكي:١١-١٢

وترسيخه في ذهنه، بعد توزيعه على المستويات المختلفة والدروس، وإعطائه صبغة التدرج المناسب الذي يتقدم المتعلم على أساسه في مسيرة التعلم(١).

ثانياً: علل سبب تسمية ذكر الاسم بهذا المصطلح، وقد سبق أن قلت أنه تعليل كلامي، لا يدخل في منظومة التيسير من حيث المادة التي درج عليها النحاة الذين قدموا محاولات لتيسير النحو، ذلك لأن التيسير تقريب وحذف وتعديل، والتعليل النحوي ليس من التيسير في شيء.

ثالثاً: ذكر الشيخ الملكي الخصوصيات المتممة لاستعمال الاسم(٢)، وقسمها إلى قسمين، الأول: الخصوصية من حيث الحركة، ثم شرع ببيان معناها بطريقة فلسفية غاية في الصعوبة، فقال: "الخصوصية من حيث الحركة، أي الخروج من القوة إلى الفعل والمتكفل لها هيئة الأفعال فإنها وضعت آلات لجعل استعمال المادة على وجه التحقق والحدوث فالأفعال مشتملة على داليين ومدلولين.."(٣)، والثاني: الخصوصية من غير جهة الحركة، ثم شرع يشرحها بالطريقة ذاتها التي شرح بها الأول، فأين هذا الأسلوب من التيسير؟

رابعاً: الجيد الذي كان عليه الشيخ الملكي أنه لم يخرج عن رأي الجمهور في بيان أقسام الكلمة، إذ قسمها إلى اسم وفعل وحرف(٤).

وقد شارك الشيخ الملكي النحاة في بيان المصطلحات النحوية الداخلة على الاسم ولاسيما(ها التوجيه، والمنتصب على التوسع) فها التوجيه هو مصطلح ظهر عند الشيخ الملكي لما يعرف عند النحاة (ها التنبيه) حيث قال: (ويدخل أسماء الإشارة هاء التوجيه فيقال: هذا وهاتا وهذان وهؤلاء وهكذا، وانما سميناها بحرف التوجيه لا التنبيه لاستعمالها

(١) ينظر: اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطقين بها، د. عيسى الشريفوني: ص٤٨.

(٢) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١١- ١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١٣

في المخاطبة مع الله جل جلاله والتنبيه هنا غير متصور، فهي حرف جيء به لتوجيه المخاطب نحو المشار اليه سواء ترتب عليه التنبيه ام لا وتدخل ها التوجيه على الجمل الاسنادية أيضا كقولك: زيد قائم وها ان زيد قائم)[١].

وكذلك ورد مصطلح المنتصب على التوسع حيث وردت طائفة من الشواهد العربية حذف منها حرف الجر ونصب الاسم بعد موضع الحرف المتصور حذفه، اصطلح عليه النحاة (المنصوب بنزع الخافض) واصطلح عليه أيضاً (بالحذف والايصال) واصطلح عليه السيد محمد محمد الصدر (بالمنصوب بدل المجرور) وسبب أختياره لمصطلح المنتصب على التوسع، لأن نصبه توسعا في المعنى هي دلالة أوحاها هذا النصب الخارج عن دائرة الاستعمال المطرد في كلام العرب.

الشيخ الملكي فقد اصطلح عليه (المنتصب على التوسع) وعد من يرى انه منصوب بنزع الخافض متوهما، قال (قد ينتصب الاسم توسعاً بإيصال الفعل او شبهه اليه بلا واسطة حرف الجر فتوهم انه منصوب بنزع الخافض)

ذكر الشيخ الملكي ثلاثة اقسام للمنتصب على التوسع"[٢]

الأول: قياسي في أن وأن المصدريتين، نحو(أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم)"[٣] وعجبت أنك قائم.

الثاني: سماعي خاص بالشعر، قال جرير

تمرون الديار ولم تعر جوا كلامكم علي اذاً حرام

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٧١.
(٢) ينظر الدرس النحوي في الحوزة العلمية:١٢١.
(٢) المصدر نفسه: ١٥٥.
(٣) الأعراف: ٦٣.

الثالث: سماعي جائز في النثر نحو: شكرته ونصحته وكلته وزينته أي له، ونحو قوله تعالى ((واختار موسى قومه سبعين رجلا)) أي من قومه.

الشيخ الملكي: يرى ان أفعال القسم الثالث يصح تعديتها الى المفعول بنفسها وبواسطة حرف الجر، فالمنصوبات فيها مفاعيل تحقيقية لا توسعية"(١).

أما الأستاذ عباس حسن فيرى ان الاصطلاح على هذه الأسماء المنصوبة بنزع الخافض أولى من القول بانها مفعول به، وان الفعل قبلها نصبها شذوذا"(٢).

وقد علل ذلك بقوله (لأن نصبها على المفعولية مباشر وعلى وجه الشذوذ قد يوحي – خطأ– ان الفعل قبلها متعد بنفسه وان المعنى لا يحتاج الى المحذوف فيقع في الوهم اباحة تعديته مباشرة في غيرها لكن اذا قلنا: منصوبة بنزع الخافض سماعا كان هذا علاناً صريحاً عن حرف جر محذوف نصب بعده المجرور فيكون النصب دليلاً على ذلك(٣).

اما الشيخ الملكي فسبب اختياره لمصطلح "المنتصب على التوسع" ((من ملاحظته ان نصبه توسعاً في المعنى وهي دلالة اوحاها هذا النصب الخارج عن دائرة الاستعمال المطرد في كلام العرب))(٤)، لأن المنصوب على التوسع هو واحد عند جميع العلماء لكن اختلفت التسميات.

فان العربي الفصيح قصد ان يتوسع في كلامه من غير ان يحذف حرف جر، اذ لا يوجد حرف جر أصلاً، قال (ولا خافض في البين أصلا فلا وجه للقول بانه مجرور المحل" فنحن نعلم أنّ كلّ النحاة اتفقوا على نفس القسمة الثلاثية، ماعدا أبو جعفر أحمد بن صابر الأندلسي الذي أضاف إلى التقسيم الثلاثي قسما رابعاً سماه الخالفة"(٥).

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٣٩.

(٢) النحو الوافي: ١٦٢/٢.

(٣) المصدر نفسه:١٦٢/٢.

(٤) الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ١٢١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢.

وهو ما أكّده أبو حيان في قوله: "وأقسامها اسم وفعل وحرف وزاد بعضهم: وخالفة وهي التي يسميها الكوفيون (فعلا)"[١]، ورغم إضافته القسم الرابع، إلاّ أنّ الشائع لدى النحاة هو التقسيم الثلاثي، فالمبرد يقر بأنّ خاصية القسمة الثلاثية ميزة لكلّ اللغات عربية أو أعجمية، يقول: "فالكلام كلّه: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام – عربياً كان أو أعجمياً – من هذه الثلاثة"[٢].

ويرى الزجاجي(ت٣٣٧هـ) أنّ التقسيم الثلاثي فرضه العقل بدليل أننا وجدناه في كلّ اللّغات، ويرفض ما زاد على الثلاثة، لأنّ ذلك لا يستند إلى أصل واحد وهذا غير مشكل، وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها فوجدنا كلامها كلّه من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه"[٣]، وبالمقابل اعتد فريق آخر من النحاة بالمعنى ليكون عياراً على نوع الكلمة، بغض النظر على الإسناد، فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه، بمعنى أنّ معناه يدرك بلفظه، وكان غير مقترن بزمن، والفعل ما دلّ على معنى في نفسه، وكان مقترنا بزمن، والحرف ما لم يدلّ على معنى غير مستقلّ، بمعنى أنه يدلّ على معنى في غيره، وهو التقسيم الذي أخذ به أكثر النحاة المتأخرين"[٤].

وهذه الأسس التي بني عليها التقسيم الثلاثي لم تسلم من الطعن، لأنها لم تكن حاصرة لجميع أنواع الكلمة، فإذا كان الإسناد معياراً للتقسيم، فإنه توجد كلمات عدوها أسماء، لكنها لا تكون طرفا في الإسناد إلاّ بشروط كالظروف"[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان ألاندلسي تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ٢١,٤٢/١

(٢) المقتضب، المبرد:٣/١

(٣) ينظر: الايضاح في علل النحو:٤٥.

(٤) ينظر: مباحث لغوية، محمد علي الرديني: ١٤٥.

(٥) بلغة النحاة في شرح الفائقة، الشيخ هادي كاشف الغطاء:٢٦٢-٢٦٤.

ومن خلال التسمية للاسم تطرق الشيخ الملكي الى اختلافات رفع الاسم ونصبه، وقد شارك النحويين في رافع الاسم الواقع مبتدأ والاسم الواقع خبر، حيث كانت للنحويين اراء في ذلك لانهم اختلفوا على اقوال: احدها ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد، والخبر مرفوع بالمبتدأ.. والثاني.. ان رافع الجزئين هو الابتداء، الثالث انهما ترافعا، والرابع ان الابتداء عامل في المبتدأ وهو معه عاملان في الخبر، والخامس ان الرافع لهما معا هو التعري عن العوامل اللفظية، وهذه الاختلافات نجدها في كتب النحاة جميعا"[١]، وكان للشيخ للملكي دور في بيان رأيه في هذه الاختلافات، فكان له راي أخر لأنه رفض ما قيل في رفع المبتدأ والخبر ورأى انهما (مرفوعان بالإسناد الاتحادي القائم بهما... لأن استوائهما في اقتضاء الرفع يدل على ان المقتضي له انما هو الجامع بينهما وهو الاسناد، السيد البهبهاني رفض الاقوال الخمسة في عاملهما، قال(فما اشتهر من رفع المبتدأ بالابتداء في غير محله، ومن الغريب توهمه بعضهم من رفع الخبر بالابتداء أيضا، والابتداء والخبرية انما يتقومان بالهيئة التركيبية وليس احدهما متقوما بالآخر كما هو الظاهر... فجعل العامل فيهما الابتداء لا وجه له على كل حال، وقد تبقى بهذا البيان انه لا وجه للقول برفع الخبر بالمبتدأ أو بالابتداء والمبتدأ معا كما انه لا وجه للقول برفع كل من المبتدأ والخبر بالاخر ٠وما اشتهر من انه التجرد عن العوامل اللفظية فوه)"[٢].

((هذا الرأي الحوزوي هو اقرب ما يكون الى رأي الدرس النحوي الى اننا لا يمكن ان نعده رفضاً قطعياً لنظرية العامل لسببين: احدهما لإنهم اخذوا بالعامل النحوي في موضع آخر، والثاني ان قضية النسبة الرابطة بين طرفي الاسناد–والتي هي في الأصل من مؤثرات أصول الفقه في البحث النحوي–هي التي افضت الى رفض العامل في المبتدأ والخبر)).

(١) ينظر: الكتاب:١/٢،٤٠٦،١٨/١٢٦-١٧٠، والمقتضب: ١٤٩/٢، الأصول في النحو :٥٨/١.

(٣) ينظر الدرس النحوي في الحوزة العلمية:١١٠

المطلب الثاني

مظاهر التيسير في الأفعال

تجلت مظاهر التيسر في حديث الشيخ الملكي عن الفعل بما يلي:

أولاً: من مظاهر التيسير في كلام الشيخ الملكي على الفعل، أنه ذكره بدايةً بعنوان رئيس لا فرعي، فعنون له ب (الفعل وأقسامه)(١).

ثانياً: مقارنةً بما فعل الشيخ الملكي بالاسم مع الفعل نجد أن الملكي قد أحسن في الفعل أكثر من عمله في الاسم، إذ يتضح أن فيه بعض التنظيم وجمع الموضوعات التي تخص الفعل في مكان واحد دون أن تكون المادة مبعثرة، بغض النظر عن الأمور التي أتى بها عن الفعل أثناء حديثه عن الاسم وبعض المقارنات التي ما كان ينبغي أن يأتي بها، كما أسلف في حديثي عن الاسم.

ثالثاً: قال الشيخ الملكي في حدِّ الفعل: "هو ما أنبأ عن حركة المعنى. والمراد من (كلمة) ما الشي، مطلقا ومن الانباء الاخبار، ومن المسمى به اللفظ واتصف بوقوع التسمية عليه، ومن الحركة الصفة المقابلة للسكون، وهي الامر الحادث من الشي تحقيقا أو اتصافاً قياماً أو وقوعاً"(٢).

والحقيقة أن تعريف الشيخ الملكي للفعل تعريف جيد، ويعدّ في سياقات التعاريف الدلالية التي أتى بها الملكي في ضمن كتابه، مع أن في الواقع لا يتناسب مع كونه تعريفاً يقع ضمن سياقات التيسير، والإشكال في ألفاظ التعريف الغريبة والتي هي لربما تكون صعبة المنال على من يقرأ كتاب الشيخ الملكي ويريد أن يفهم محتواه. وهذا التعدد الحاصل في تعريف المصطلحات النحوية له اثاره السلبية على عموم الدارسين، وعلى المبتدئين

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٣٠

(٢) المصدر نفسه، :٣٠

خاصة، ولم يغفل عن هذه النقطة العلماء إذ ذكروها في ضمن سياقاتهم التنظيرية لإشكالات التيسير، إذ عدوا تداخل المصطلحات من عيوب المادة النحوية لما تشكله من التباس من وراء هذا التعدد والتداخل، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الاضطراب وعدم الوضوح، فمع أن الاصطلاحات قد اختلفت بين النحويين إلا أنها تتقارب في الدلالة اللغوية، ومثال ذلك خلافات الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، فإننا لو نظرنا في مصطلحات الكوفيين لا نجد (الترجمة، والتبيين والتكرير والمرود) في مصطلحاتهم كلها لما يسمى عند البصريين البدل، وسيبويه يسمي عطف البيان بدلاً، ويطلق الفرّاء التفسير على ما عرف عند البصريين بمصطلح (المفعول لأجله)، ويطلقه أيضاً على التمييز[١].

رابعاً: لم يخل كلام الشيخ الملكي كعادته من الجانب الكلامي والفلسفي، بل كان هذا التوجه دائم الحضور في أسترسالاته في تبيين الموضوعات النحوية التي تطرق لها، وكالعادة لم يسلم في ذلك حديثه في الفعل، ومثال ذلك قوله بعد تعريف الفعل: "ومن الحركة الصفة المقابلة للسكون، وهي الأمر الحادث من الشيء تحققاً أو انصافاً قياماً أو قعوداً. وهي لا تنطبق على الحدث إلا إذا لو لوحظ مسنداً بالإسناد الحدوثي، فإن الحدث إذا لوحظ مع قطع النظر عن النسبة أو مع النسبة على سبيل التقييد يكون كسائر المفاهيم مورداً للتسمية، وأما إذا لوحظ مسنداً بالإسناد الحدوثي يخرج من كونه مسمى ويصير المجموع المتحصل منه ومن الإسناد حركة وفعلاً للمسند إليه، ويسمى اللفظ المنبئ عنه تبعاً لمدلوله فعلاً"[٢].

لذا نجد ان الشيخ الملكي في ملاحظاته الأصولية ودخولها في النحو لم يكن تيسيراً منه ومن ذلك ترى ملاحظاته في الفعل الناقص كانت مستفيضة ولم تكن ميسرة، فقد ناقش مسألة الفعل الناقص عند النحاة"[٣].

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي، عوض أحمد القوزي: ١٦٤

(٢) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٣٠-٣١

(٣) ينظر في المسألة: الانصاف ٨٢١/٢، وشرح المفضل ٨٩/٧-٩٠، والآراء الراقية، ٧٤-٧٥، والمغني في النحو: ٤٣،٩/٣.

وقال الشيخ الملكي الفعل على قسمين: تام وناقص (فالتام ما ينبئ عن حركة المادة التي لا يفيدها الاعراب المتكفل للنسبة، فمفادها دائما لمعنى جديد غير ما افادته الأحوال الاعرابية) والفعل الناقص هو (ما ينبئ عن حركة المادة التي تستفاد من الأحوال الاعرابية المتكفلة للنسبة فمفاده عين مفاد الاعراب لكن بلحاظ الاستقلالي) ففعلية الفعل أنما هي بأعتبار الهئية لا المادة اذ المادة جزء مشترك بينه وبين الأسم فان للفعل ومادة وهئية، فهي تدل بمادتها تدل على المصدر أو الحدث وبصيغتها على زمن وقوعه من ماضي وحاضر ومستقبل[١].

((هكذا عرف الشيخ الملكي الفعل التام والناقص بطريقة أفكار الأصوليين في البحث النحوي، ويستطرد موضحاً كيف يدخل الفعل الناقص على الجملة الاسمية ولا يفيد غير اتصاف الذات وقد تكلفت به العلامة الاعرابية))[٢]، قال:(فاذا قيل: زيد قائم، فهناك أمور ثلاثة: الموضوع والمحمول والنسبة المدلول عليها بالحركات الاعرابية التي هي معنى حرفي لملاحظة حائل الطرفين، وهي بهذا اللحاظ لا تصلح للحكم عليها أو بها، ولكن قد تلاحظ تلك النسبة بلحاظ استقلالي فتقع موردا للنفي والاثبات وتصبح معنى مستقلا صالحا لأن يحكم به أو عليه كمعاني سائر الأسماء فيعبر عنها بالكون ونحوه مما يشق منه الأفعال الناقصة)[٣].

ويرى النحاة ان النقص في هذه بالأفعال من وجهين:

احدهما: لعدم دلالتها على الحدث، **والثاني** لانهل ايتم بها مرفوعها كلام بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع والمنصوب [٤].

أما الشيخ الملكي فيرى انها (اتصفت بالنقص لانها تفيد معنى جديد غير افادته الأحوال الاعرابية وهو ربط القيام بزيد في المثال المتقدم... وهذا هو السر في اختصاص

(١) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية:٣٠٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٠.
(٣) الآراء الراقية الشيخ الملكي: ١٦٦-١٦٧.
(٤) ينظر: المغني في النحو: ٩/٣.

الأفعال الناقصة بالدخول على المبتدأ والخبر... فليس معنى كان زيد كاتبا الا ان زيدا تحقق اتصافه بالكتابة)"[١] الشيخ الملكي يعني عدم افادتها معنى جديداً، عدم افادته الحدث.

اختلف النحاة في خبر كان فالبصريون على نصبه نصب المفعول، والكوفيون على انه حال"، ولكل فريق حججه[٢].

ذكر الشيخ الملكي الراي الأول وعده خطأ، قال: (وهو غير صحيح)" واختار الراي الثاني من دون ان ينسبه الى الكوفيين بعد ان عد اسمها فاعلا للفعل الناقص، قال: (بل المرفوع بها لا يكون اسما لها، بل فاعلا لها تحقيقا لان الفعل لابد له من فاعل ولا يمكن وجود فعل بدون فاعل فالمنصوب بها ليس خبرا بل حالا لازمة للمرفوع في الفعل الناقص، لانه من الأفعال اللازمة)"[٣].

((فيما يتعلق بعدم الإفادة من الفعل الناقص غير اتصاف الذات بالوصف، والحق ان الفعل الناقص يفيد تحديد زمن الجملة الاسمية الداخل عليها، فبعد ان كان مجرد اتصاف "زيد قائم" اصبح اتصاف في زمن معين، أما عدد الأفعال الناقصة من اخوات كان فقد تفيد معنى جديد يضاف الى معنى الزمن نقول: صار زيد فقيها بعد ان كان نحويا، فقد اشتركت صار مع اخواتها في اثبات الخبر))[٤].

أن اقتضاء الفعل الناقص للفاعل، هذه القضية هي التي دفعت النحويين ان يعدوها افعالا ناقصة، لأنها لا يتم مع مرفوعين كلام تام الى جانب نقصان الحدث، فقد اتضح ان الشيخ محمد كاظم الملكي يعد كان فعلاً لازماً واسمه فاعلاً تحقيقاً والحقيقة ان النحويين

---

(١) ينظر: الآراء الراقية: ٧٥.

(٢) الانصاف: ٨٢١/٢، وشرح المفصل: ٨٩/٧.

(٣) الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٣١٠.

(٤) ينظر: الآراء الراقية: ٧٥. والدرس النحوي في الحوزة العلمية، ٣١٠.

يصطلحون على الأفعال الناقصة أفعال العبارة او الأفعال اللفظية غير الحقيقي" لإنها لا تحتوي على حدث أولا ولا تتم الفائدة مع مرفوعها لوحده فكيف يكون اسمها فاعلاً تحقيقاً لفعل غير حقيقي. يبدو ان هذه القضية نابعة من وجهة نظر أصولية، لأن الأصوليين لا يشترطون الفائدة في الكلام ولا في الجملة، لأن الكلام عندهم ما يتكلم به سواء اكان كلمة مفردة ام جملة كلمات مفردة او مركبة"(١).

أما الشيخ الملكي فيشترط الإفادة في الكلام، ولكنه يتفق مع الأصوليين على ان الإفادة تأتي من كلمة واحدة مثل "ضرب" لأن الإفادة في اللفظ من النسبة التامة، والنسبة التامة تتحصل من لفظ الفعل وحده من خلال الحدث".

الناظر يجد هناك تناقضاً بين عد اسم كان فاعلاً لها وبين افادة الكلام من لفظ الفعل وحده، لان محور الإفادة من لفظ الفعل وهو النسبة التامة المتحصلة من الحدث والفعل الناقص لا حدث فيه اطلاقاً، وعليه فلا يوجد حدث منسوب الى فاعل ما، فضلاً عن ان وجهة النظر الأصولية التي تبناها الشيخ محمد كاظم الملكي تعد الفاعل خارجاً عن الفعل بل هو متعلق من متعلقات الفعل كسائر المفاعيل"(٢).

هذا فيما يتعلق بالفعل التام المتأصل في الحدث، فكيف بالفعل الناقص الخالي من الحدث، نجد ان الشيخ الملكي لم يوفق في عد اسم كان فاعلاً لها.

خامساً: التعليل الذي ذكره في تسمية الفعل تعليلاً كلامياً أيضاً، وهو ذات فعله مع الاسم، إذ قال: "فتسميه فعلاً باعتبار العنوان الوجداني المتحصل من اجتماع الحدث والإسناد لا باعتبار مدلوله التضمني، وهو المبدأ العاري عن النسبة لأنه قد يكون صفة للعلم والجهل وقد لا يكون صفة ولا فعلاً كالعدم والفقد ونحوهما. وإنّما طرأ على الحدث عنوان الفعل

(١) الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٣١٠ – ٣١١.

(٢) المصدر نفسه: ٣١١.

بصيرورته حركة للمسند إليه بالاشتمال على الإسناد الحدوثي.."[١]. وفي كلام المكلي هذا وعورة وفلسفة لا يمكن للقارئ المتقدم أن يفهمهما إلا بقراءة متأنية وتفكيك للعبارات التي أتى بها، وهذا ليس تيسيراً للنحو، وإنما هو عكس ذلك تماماً.

ولعل القارئ لكتاب الشيخ الملكي يرى بأن من قال من الدارسين عن محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثاً لم تقدم جديداً، ولم تفعل شيئاً يعيد للنحو حيويته؛ لأنها لم تصحح وضعاً، ولم تجدد منهجاً، ولم تأت بجديد إلا إصلاحاً في المظهر، وأناقة في الإخراج – ولا أناقة في كتاب الشيخ الملكي من هذه الناحية–. أما القواعد فقد بقيت على حالها كما ورثناها، حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل[٢]، فقد أصاب لو قصد بذلك الشيخ الملكي ومن كانت تأليفاته على هذه الشاكلة.

وهو رأي فيه شيء من المبالغة في توهين الجهود التي بذلها اللغويون والمربون لحل مسألة القواعد. وكذلك فيه جانب كبير من الحقيقة، لأن الواقع الذي هو عليه المادة النحوية في الكتب والمقررات التعليمية يؤكد فشل جل محاولات الإصلاح والتجديد، إن لم نقل كلها. فتلك المحاولات سلكت طريقاً مسدودة، واستنفذت جهودها في أرض بور، فكانت النتيجة العملية صفرا أو قريبة من الصفر.

إن توجه كل محاولة لتيسير النحو يتأسس على نوع الفكرة التي يحملها الدارسون حول مفهوم التيسير بمعنى أن التصورات التي يحملها الميسرون حول مفهوم التيسير تؤثر سلبا وإيجابا في جانبه الإجرائي[٣]. وعليه، فإن انطلاق المجددين والمصلحين من مفاهيم وتصورات قاصرة عن فكرة التيسير أدى إلى اقتراح بدائل مشوهة أو خاطئة أو ناقصة.

---

(١) ينظر: الآراء الرافية، الشيخ الملكي:٣٠.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥.

(٣) يرى ويليام فرنسيس ماكي (W.F. Mackey) الباحث اللساني المعروف أن توجه كل طريقة لتعليم اللغات، وأسلوب تعليم لغة معينة يتأسسان على نوع الفكرة التي يملكها الدارسون عنها. فإذا كانت إحدى الطرق مستوحاة من فكرة أن==

سادساً: قلنا في النقطة الأولى أن الملكي قد أحسن في وضع عنوان رئيس للموضوع، ولكنه في الحقيقة رغم العنوان الذي وضعه إلا أنه لم يلتزم في ذلك بتفريعاته، ولم يذكر أقسام الفعل المصطلح عليها بداية وهي: (الماضي والمضارع والأمر).

المطلب الثالث

مظاهر التيسير في الحروف

أما الحروف فقد تعرض لها الشيخ الملكي في كتابه لها، ولعل أبرز مظاهر التيسير فيها ما هو آت:

أولاً: في بيان حدّ الحرف وحقيقته الاصطلاحية، قال الشيخ الملكي: "الحرف هو ما أوجد معنى في غيره، والمراد من الانباء: احضار المعنى في ذهن السامع فأنبأ مقابل خبأ هو المكنون في الضمير وإظهار ما خفي"(١). وقد عرف الحرف في موضع الحديث عن الكلمة وأقسامها.

ثانياً: لم يبرز الشيخ الملكي في كتابه الحرف بعنوان رئيس كما هو فعله مع (الفعل)، بل ذكر تعريفه ضمناً، ثم ذكر عنوانين فرعية خاصة بالحرف ولها علاقة به كـ: (إشارة إجمالية إلى معاني بعض الحروف)(٢).

ثالثاً: بيان بعض معاني الحروف إذ قال: "لما كانت الحروف آلات المعاني لإحداث المعاني في مدخولاتها فلا بأس بالإشارة إلى جملة من معانيها ليوجب مزيد اتضاح المرام منها"(٣). وقد تعرض لبيان بعض الحروف (لام التعريف) و (حروف التنبيه) و (حروف النداء) و(وحروف الندبة)

==اللغة عبارة عن لائحة من الكلمات، فإنها لن تكون بالطبع متشابهة مع طريقة مستوحاة من فكرة أن اللغة عبارة عن نظام: ١٩.

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٥.

و(حروف الاستفهام) و(الحروف المشبه بالفعل) و(حروف الاستثناء) و(حروف التنكير) و(حروف التثنية والجمع) و (حروف الجر) وقد تعرض لكل واحدة بشيء من البيان[١].

رابعاً: نرى ان الملكي وضع مصطلحاً جديداً من مصطلحات النحو وأدخله ضمن الحروف وسماه الجملة الحرفية، حيث اصطلح الشيخ الملكي على الجملة الظرفية بالجملة الحرفية، فقال (ان كان الاسناد إضافيا حرفيا فالجملة حرفية لعدم تحققه الا من الحرف أو بمنزلته وهذه تسمى عند النحويين الظرفية.

عنها لاطراد الحرفية دون ضرورة عدم انحصارها فيها فأن "زيد على السطح" والمال لزيد "وعمرو كالأسد" وأمثالها تكون ظرفية [٢].

وقد أكد الشيخ الملكي صحة استعمال مصطلح (الجملة الحرفية) من خلال مقابلته بمصطلح الجملتين: الاسمية والفعلية قال: (مع أنه لم يكن الا حسن المقابلة الحرفية والاسمية والفعلية دون الظرفية لكفانا في العدول عنها إليها"[٣].

الجملة الظرفية والجملة الحرفية لم تثبت انها جملة قائمة بنفسها، وأن قولنا: "زيد في على السطح، والمال لزيد هاتان الجملتان ليستا جملا ظرفية أو حرفية، وإنما هما جملتان أسميتان والجار والمجرور شبه جملة وليست جملة، أن الشيخ الملكي نفسه رفض القول بالجملة الظرفية وعد القول بها في غير محلة".

ولو تنزلنا مع الشيخ الملكي بأنها جملة حرفية فالأسناد الإضافي وقع في قولنا: زيد عندك وزيد أمامك فالأخبار هنا ظروف وليست حروف، والجملة الظرفية التي قال بها طائفة من النحويين أنما هي جملة –عدهم على وفق نظام معين[٤]، قال ابن هشام (هي المصدرة

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٥-١٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣.
(٣) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٢٣.
(٤) المصدر نفسه: ١٢٤.

بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد" أو أفي الدار زيد)[1]، وما مثل له الشيخ الملكي ليست جملاً ظرفية.

((وبعض الدراسات النحوية الحديثة رفضت ما يسمى بالجملة الظرفية" أما ما يتعلق بحسن المقابلة مع الاسمية والفعلية هي مقابلة غير مقبولة، لأن الجملة الظرفية أو الحرفية لم تثبت أصلاً لتكون هناك حسن مقابلة، فضلاً عن كون القواعد اللغوية تأخذ بالاستقراء وتتبع كلام العرب وليس بحسن المقابلات أو التوافقات وهي زيادة اصطلاح))[2].

(١) مغني اللبيب: ٧/٢.

(٢) الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ١٢٤.

المبحث الثالث

مميزات التيسير ومثالبه عند الشيخ الملكي

المطلب الأول

مميزات التيسير عند الشيخ الملكي

أولاً: الإتيان على حقائق المصطلحات العلمية دون مقدمات منطقية وفلسفية كثيرة، والولوج إليها بشكل مباشر، بعد العنوانات التي يضعها بداية لكل موضوع، فهو أجاد في ترتيب العناوين وفصلها عن بعضها، حتى يتسنى للقارئ الوصول إلى الموضوع وفهمه بيسر وسهولة.

فعند تعريف الشيخ الملكي لحدِّ الإعراب، يسبقه بقوله في العنوان الرئيس (حقيقة الإعراب وأنواعه) ثم يقول في حدِّه: "هو حالة مختلفة تطرأ على أواخر معظم الاسماء، فالإعراب أثر في آخر اللفظة يقتضيه معنى من المعاني المعتورة عليه، وأنواعه اربعة: رفع ونصب وجر وجزم. ويشترك في الرفع والنصب الاسم والفعل، ويختص الاسم بالجر، كما يختص الفعل بالجزم"(١).

ثم يشرعُ بعد ذلك في بيان الأمثلة التي تبين ما تقدم من حقيقة الإعراب وتوضح ما يمكن توضيحه من خلالها، فيقول "في قولك: ضرب زيدٌ عمراً، الرفع في زيدٍ علامة على أن ذكره في هذا الكلام لكونه فاعلاً للفعل، والنصب في عمرو علامة على أن ذكره لكونه مفعولاً، وهكذا في سائر الأحوال الإعرابية"(٢).

وفي حقيقة الأمر أن قضية الإعراب إحدى القضايا الهامة في الدراسات اللغوية، بوصف الإعراب سمة تتصف بها اللغات السامية جميعاً، وهو من خصائصها الموغلة في التاريخ(٣).

---

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٤٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٤٤.

(٣) ينظر: فقه اللغة، إبراهيم السامرائي: ١١٨.

ويرى الكثير من دارسي النحو العربي أن الإعراب فيه أهم من كله شيء، لأنه يشكل مظهراً من مظاهر الصعوبة وطريقاً غير سهل لمن يسلك طريقه لتعلم اللغة العربية، فاللغات الأخرى غير العربية أقل تعقيداً في قواعدها من اللغة العربية(١).

والدراسات اللغوية العربية الحديثة تناولت الإعراب ودراسته بشكل مبكر من القرن الماضي ومن جوانب متعددة، إذ حاول الباحثون دراسته وتحليله وتتبع تطوره تاريخياً، مع مقارنته بما يوجد في اللغات الأخرى، وقد انقسمت آرائهم إلى مذاهب شتى في قضية الإعراب، ومن أبرزها: أثر الإعراب في المعنى وأهميته، والتي سأتطرق إليها مبينا إشارة الملكي إلى ما ذهب إليه من خلال تعريفه وحديثه عن حقيقة الإعراب وماهيته.

والحقيقة أن النحاة في هذه المسألة انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب أكثر النحاة إلى الاعتراف بوجود الإعراب وأثره في تأدية المعنى، وكشفه، وإزالة اللبس الذي يعتري معظم حالاته، وعليه فلحركات الإعراب دلائل على المعاني المرادة في سياق الكلام.

قال الزجاجي(ت٣٣٧هـ) "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضُرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه"(٢).

---

(١) ينظر: نحو التيسير:٢٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو :٦٩.

وقال ابن فارس: "فأمّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غيرَ معرب أو "ضربَ عمرْ زيد" غير معرب لم يوقَف على مراده. فإن قال: "ما أحسنَ زيداً" أو "ما أحسنُ زيدِ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده.

وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فهم يفْرُقون بالحركات وغيرها بين المعاني. يقولون "مِفْتَح" للآلة التي يُفتح بها. و"مفتح" لموضع الفتح و"مقص" لآلة القص. و"مقص" للموضع الذي يكون فيه القصّ. و"محلب" للقدَح يُحلب فيه و"محلب" للمكان يُحتلب فيه ذواتُ اللبن.."[١].

الفريق الثاني: ينكر هذا الفريق دور الإعراب في التدليل على المعنى، وإنما يرون أنه وجد في اللغة لأغراض أخرى، ومن قال بهذا الرأي من القدماء محمد بن المستنير الشهير بـ (قطرب) المتوفى سنة (٢٠٦هـ)[٢]، ومن المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس[٣]، وغيره من المستشرقين[٤].

ومن منظور قطرب الذي عاب عليهم هذا الاعتلال، يرى أن العرب لم تُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك. ولعل زيداً، أخوك. وكأن زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائماً، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مال عندك؛ ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحداً إلا زيد، وما في الدار أحد إلا زيداً. ومثله؛ أن القوم كلهم ذاهبون وأن القوم كلهم ذاهبون،

---

(١)ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:١٤٣.

(٢) الايضاح في علل النحو:٧٠-٧١.

(٣) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس:٢٤٢، وفي أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي:١٨٧.

(٤) ينظر: اسرار الغة:١٨٧.

فيرى أنه لو كان الإعراب إنما دخل الكلام للتفريق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل(١).

قال الشيخ الملكي: "فالوضع في الإعراب عين الوضع في الحروف والفرق بينهما ليس إلا في أن الحروف ألفاظ، والإعراب عرض وحال"(٢).

وعلى هذا فإن الشيخ الملكي يذهب إلى أن الحركات الإعرابية تابعة للمعنى الموجود في السياق، ولأجل ذلك كان تعريفه لحقيقة الإعراب تعريفاً يقتضي ما ذهب إليه من هدم تأثيره في المعنى، مختصراً بذلك ذكر الخلاف ومشيراً إلى ما يراه صواباً بالاحتجاج الذي ذكره، والصواب خلاف ما ذهب إليه.

ثانياً: عدم ذكر مسائل الخلاف الفرعية التي في الغالب لا تحقق ثمرة واقعية، وهذا من المسالك التي اتبعها الملكي في الكثير من الأحيان في كتابه، فعلى سبيل المثال قال محمد كاظم الملكي في حدِّ الجملة: "الجملة هو ما تضمن لفظين بالإسناد إثباتاً أو نفياً. فالمفرد لم يكن جملة لعدم كونه جماعة من اللفظ، نعم هو جملة باعتبار كونه جماعة من الأصوات الهجائية، والجملة تعم الكلام من وجه لاجتماعهما في الجمل المفيدة، وافتراقهما منه في الجمل الناقصة، وافتراقه عنها في المفردات المفيدة"(٣).

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٧٠.

(٢) ينظر: الآراء الرقية، الشيخ الملكي: ١٤٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه :٢٢.

المطلب الثاني

مثالب التيسير عند الشيخ الملكي

الناظر في كتاب الشيخ الملكي يرى أنه في مقدمة كتابه دعا إلى تيسير النحو العربي، لكن لم يبين لنا فيها منهجه الدقيق في التيسير الذي سار عليه بل إنه خالف الخطوط العريضة التي دعا إليها في مقدمة كتابه وزعم أنه سيخلص منها كتابه هذه، ((الذي يقرأ العنوان المشار إليه يظهر له أنها محاولة تيسر والذي يتصفح مقدمة الكتاب يتيقن انها محاولة تيسير، إذ انتقد الدراسات اللغوية التي ركزت على فروع اللغة (ولم تنل منبع ثرواتها، ومعين مادتها ومصدر حياتها، وقد لاحظت القواعد في اللغة العربية لمعظمها شذوذ والانتقاص، حتى الكتب المؤلفة أخيراً حين ينظر الناظر وبه مس من الحزن على جهد اضاعه مؤلفوها، فالواجب يقضي على ذوي الحمية والغيرة من لغتهم ان تستقضي من مبدئها الى منتهاها وتهذب ما تحتاج الى تهذيب وتحرير))[1].

والحقيقة أن العنوان والمقدمة يختلفان تماماً عن المضمون والظاهر ان محاولة الشيخ محمد كاظم صادق الملكي جادة في نفسها لكن لم يوفق فيها والسبب يعود إلى سيطرة النزعة الأصولية والفلسفية عليه التي ظهرت بوضوح في محاولته أولاً وعدم السير على نهج الميسرين ثانياً فمثلاً لم يدع إلى الغاء نظرية العامل التي يكاد أصحاب التيسير أن يتفقوا على انها محور التعقيد في النحو العربي ولم يضم المتشابه بعضه إلى بعض ولم يجمع الشتات المتناثر من أبواب النحو إلى غير ذلك مما ظهر تشخيصه واتفق عليه اهل الدرس النحوي الجديد.

فقد ظهر كتابه على نمط مباحث الألفاظ أو المبادئ اللغوية التي يبحثها الأصوليون في مقدمات مؤلفاتهم الأصولية وكما لا يخفى على من اطلع على هذه المقدمات حجم

(١) الدرس النحو في الحوزة العلمية: ١٦٥.

الصعوبة والتعقيد اللذين يجابه بهما دارس اللغة العربية لهذه المباحث من حيث المصطلح والأساليب وطريقة البحث والأفكار الفلسفية التي تأبها الطبيعة اللغوية الذي يقرأ كتاب الدكتور مصطفى جمال الدين البحث النحوي عند الأصوليين"[١].

ويتفق ((على غرابة بحث الأصوليين النحوي قياسا بما يعرفه الباحثون المتخصصون في علم النحو العربي، فالشيخ محمد كاظم الملكي كتب محاولته الآراء الراقية في تيسير القواعد اللغة العربية بطريقة الأصوليين في البحث النحوي ولكنها ايسر وأوضح مما كتبه الاصوليون في مقدماتهم اللغوية أو مباحث الالفاظ وعليه نستطيع أن نقول: أنها محاولة تيسير لطلاب الأصول لا لطلاب اللغة العربية فهي تعسير لاشك في ذلك، وقد وصف احد الباحثين هذه المحاولة في ضمن المحاولات التي لم ترق للمستوى المطلوب))[٢].

ولكيلا يكون الانتقاد له اعتباطاً يرود الدكتور صالح كاظم الجبوري مجموعة من نصوص الملكي تؤكد هذه المآخذ:

أولاً: يتحدث الشيخ الملكي عن الفعل، قال (فالفعل في مرحلة التحليل مركب من المعنى الاسمي والحرفي وينحل إليهما فلا يكون مقابلاً لهما في حد ذاته. وإنما يتقابل معهما باعتبار تحصل العنوان الوجداني من اجتماع الامرين وهو حركة المسمى وهي تحققه وحدوثه ففعلية الفعل إنما هي باعتبار الهيئة لا المادة.

إذ المادة وهو المسمى جزء مشترك بينه وبين الاسم فالتقابل بينهما بالنسبة إلى الجهة المميزة المشتركة والمراد من تحققه وحدوثه خروجه من القوة الى الفعل وانتقاله من العدم إلى الوجود، والمراد من هذا الوجود والعدم الرابطان اللذان هما طرفا النسبة المعبر عنهما بالسلب والثبوت لا الوجود والعدم العارضان للماهية"[٣].

---

(١) الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ١٦٥-١٦٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٦.

(٣) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٣١-٣٢.

ثانياً: يتحدث الشيخ الملكي عن الفعل الناقص، قال (والناقص ما ينبئ عن حركة المادة تستفاد من الأحوال الاعرابية المتكلفة للنسبة فمفاده عين مفاد الاعراب لكن باللحاظ الاستقلالي بيان ذلك ان القضية اللفظية عبارة عن لفظي الموضوع والمحمول مع الكيفية الطارية عليهما وهذه القضية اللفظية وان اختلفت بحسب التعابير لكنها كواشف ومرايا بالنسبة الى القضية الواقعية التي هي جهة ثابته في نفس الامر"[١].

ثالثاً: المعلوم عند الجميع أن التعريف لابد فيه من الوضوح والايجاز بما لا يخفى على احد فانظر كيف عرف الشيخ الملكي الخبر في كتاب تيسير، قال (والخبر ما اسند به إسناداً إتحادياً مجرد من العوامل اللفظية واللام في العوامل للماهية لا للاستغراق فلا يرد ما قيل من انه يقتضي سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عدم بعض العوامل ووجود البعض)"[٢].

والموضوعية تقتضي أن اشير الى ان الشيخ الملكي قد اتفق واختار طائفة من اراء وأفكار الكوفيين" التي يعدها الدرس النحوي الحديث من اراء التيسير القريبة من واقع اللغة العربية، فضلاً عن نظراته الثاقبة التي تتفق والمنهج الحديث في دراسة اللغة العربية، وملاحظاته النقدية لمنهج القدماء وطائفة من المباحث النحوية[٣].

أهم المثالب التي ارتكبها الشيخ الملكي تكمن فيما يلي:

أولاً: عدم مراعاة حاجة المتعلم في كثير من كلامه في الحدود وغيرها، بل حتى في شرحه لم يكن في كثير من الأحيان ميسرا له بل معقدً، وعباراته ذاتها تحتاج إلى فكٍ وتيسير.

ومن ذلك ما قاله الشيخ الملكي في حدِّ الفعل الماضي: "إن هيئة الفعل الماضي وضعت لإفادة تحقق المادة، فهي لا تدل على هذا التحقق على أن يكون معنى آليا لا

(١) الدرس النحوي في الحوزة العلمية:١٦٦.

(٢) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٩٣.

(٣) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ١٦٦ – ١٦٧.

متأصل.. إن استعماله الفعل الماضي قد يقع في موقع الاخبار، وقد يقع في موقع الإنشاء، وقد يقع في موقع التعليق على شيء... ويرى الملكي إن هيئة الماضي موضوعة للكشف عن النسبة بلحاظ نفسها محضاً، وهو تحققها صدوراً او قياماً، ولذا كان الماضي أول المشتقات، فالنظر في الماضي مقصور إلى جانب المادة، ولا نظر فيه إلى جانب الذات بحسب الوضع"(١).

فهذا تعريف معقد جداً بالنسبة لشخص يريد أن يتعلم النحو العربي ويرنو إلى معرفته، بل إن هذا التعريف في حقيقته إذا ما قارناه بتعاريف من هو أسبق منه ومن هو متقدم عليه، نجد أن تعريفه له أيسر من تعريف الملكي.

فابن **ابن هشام**(ت٨٦٠هـ) يسر هذا في حد الفعل الماضي حينما حدد العلامات التي نستدل بها على الفعل الماضي، فهو عنده: "ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت، وقعدت، ومنه، نعم وبئس وعسى وليس"(٢).

بل حتى الفاكهي(ت٢٧٢هـ) كان تعريفه أيسر بكثير، وأقرب إلى ذهن المتلقي من تعريف الشيخ الملكي وأيسر فهماً، إذ قال في تعريفه له: "كلمة دلت وضعا على حدث وزمان معين دلت وضعا على حدث وزمان دخل مع المحدود قسيماه لدلالتهما على ذلك ثم خرجا بقولهم (انقضى) ذلك الزمان قبل دخول زمن التلفظ لعدم انقضاء زمانهما قبل، كضرب، ودحرج، فإنها دلت وضعاً على حدث وزمان معين"(٣).

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٥٣-٥٤.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٥.

(٣)ينظر: شرح الحدود النحوية: ٧٩.

ثانياً: تعقيد القواعد النحوية:

إن تجنب الإسراف في إثارة القضايا الفكرية العميقة والغامضة يعدُّ من ضروريات تيسير النحو العربي وتقريبه للقارئ، كما إن إشعار المتعلم بأن ما يتلقا من معلومات خلال ذلك يفتح له باباً لاكتساب ما يحتاجه في حياته اليومية من النحو، فالتقريب إنما يكون تقريباً إذا استطاع أن يلامس الواقع التطبيقي لأفراد المجتمع العربي، وذلك ما يغذي يلامس الحاجة الفكرية والاتصالية للفرد العربي، وترسيخ الفصحى لديه(١)، فالقواعد النحوية لا بد أن يكون تيسيرها هادفاً إلى خلق الجو اللغوي الذي يهدف إلى كيفية استعمال اللغة(٢).

كما ينبغي لهذه القواعد النحوية التي تنهض بهذه الوظيفية التعليمية، أن تكون هذه القواعد محدودة محكمة، لا تسبب للدارس ارتباكاً ولا تشوشاً، بعيدة عن التعقيد والنيل من عزيمة الدارس في التعلم(٣).

والذي سار عليه الشيخ الملكي في كتاب على عكس ما تقدم في غالب الأحيان، فإنه كثيراً ما كان يعقد القواعد النحوية الذي زعم تيسيرها. ولقد دققنا النظر في التيسير نجد ان الملكي زاد في عملية النقد النحوي للنحاة، ولم يكن ميسرا وخاض في القواعد النحوية، فقد خاض في الفعل المبني للمجهول وبيان الفاعل عند النحويين، فأن الفاعل عند النحويين فاعل الفعل المبني للمعلوم.

ونائب الفاعل معمول الفعل المبني للمجهول "يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطي ما كان للفاعل: من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه" (٤).

---

(١) ينظر: تيسير تعليم النحو، القوزي: ٣٥٥.

(٢) ينظر: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكريا: ٢١.

(٣) ينظر: مقدمة كتاب النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم:( ).

(٤) شرح ابن عقيل: ١١/١.

الشيخ الملكي يقول: إن ما اصطلح عليه النحويون بنائب الفاعل هو الفاعل، قال الشيخ الملكي: "فما سموه نائباً عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله انما هو الفاعل المسمى الذي يقتضيه الفعل"(١).

حجتهم في ذلك:

أولاً- "ان الفعل المشتمل على الاسناد الوقوعي انما يقتضي الفاعل الذي تقوم به الحركة الوقوعية وهو المضروب فكما ان انكسر لا يقتضي سوى المنكسر ولا فاعل له سواه ولا ينافي فكذلك الفعل المجهول لا يقتضي الا ما قام به الحركة الوقوعية ولا فاعل سواه، ولا ينافي ذلك كون المضروب مفعولا للفعل المعلوم".

بيان ذلك ان الفعل المتعدي يقتضي فاعلاً يصدر عنه الحدث ومفعولا به يقع عليه فكما ان انكسر الزجاج "لا يقتضي الا المنكسر وهو الفاعل فكذلك الفعل المبني للمجهول يقتضي الفاعل وان كان مفعولاً به في الأصل، لأن الفعل المجهول لا يصاغ الا من الأفعال المتعدية فيرتبط "ذاتيين فاذا تصورنا هذا الارتباط المنحل الى نسبتين: احدهما نسبة الحدث الى الفاعل والأخرى، نسبته الى المفعول به وما بمثابته من ظرف او مصدر مقصود بالذات صح المجئ به نحو: احتفل احتفال عظيم".

فان وقوع الاسم مفعولا لفعل لا يتعارض مع وقوع الاسم نفسه فاعلا لفعل أخر وان اتحد مادة، فان الكوز مثلا مفعول لكسرت وفاعل لاينكسر (٢).

ثانياً- "ان الفعل هو ما أنبأ عن حركة المسمى فحقيقته متقومة بالانباء عن حركة مضافة الى المسمى واضافتها اليه من قبيل إضافة الحركة الى ذيها وهو المتحرك فأنطبق عنوان الفعل على الحدث المسند بالاسناد الحدوثي باعتبار انطباق عنوان الحركة عليه كما انطبق

---

(١) الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٢٦٢.

(٢) ينظر: الآراء الراقية: ١٩١. وينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٢٦٢.

عنوان الفعل على المسمى المسند اليه كذلك باعتبار صيرورته متحركا وذا حركة فالعنوانان متلازمان..... فلو كان الفعل المجهول فعلا لم يسم فاعله لزم انطباق عنوان الحركة إلى الحدث والمسند بالاسناد الحدوثي من دون انطباق عنوان المتحرك على المسمى المسند إليه كذلك وهو خلف، بل لزوم خروج الفعل عن حقيقته لعدم انبائه حينذ عن حركة مضافه إلى ذيها"(١).

وقد اكد الشيخ الملكي فقال: فتضح غاية الاتضاح ان الطرف للاسناد الوقوعي في الفعل هو والفاعل وأن كان مفعولا للفعل المعلوم ولا منافاة بينهما، والمراد من الاسناد اعم من الايجاب والسلب فانهما طرفان للإسناد ونحوان منه لانهما انما يتعلقان بالمسند لا بالإسناد فهو ثابت على كلا التقديرين وإنما ينفي الاسناد في مقام التعداد فقط.

ويمكن أن يراد من إضافة الحركة إلى المسمى ما يعم اسنادها إلى ذيها والى من وقع عليها فلا اشكال (٢).

أما الخيارات الآخرى التي قد تقوم مقام الفاعل فيقول الشيخ الملكي: فالنائب عن الفاعل هو نفس الفاعل حيث ان صيغة المجهول إنما تفيد اسناد الحدث إلى ذات ما وقوعاً فمع عدم تحققه تحقيقاً لابد من تحققه تنزيلاً فيستتر فيه حينئذ المسمى الذي اعتبر وقوع الحدث عليه تنزيلاً وهو اما مصدر الفعل المذكور أو اعم منه، ومن الزمان والمكان والاسناد التنزيلي في اسناد الحدث الى نفسه على وجه الوقوع كناية عن تحققه قطعاً، ثم إن وجد اللفظ مفعول به اختص تفسير المستتر به فيرتفع على وجه النيابة عندنا لا طرف لوقوع الحدث تحقيقاً فلا يصار إلى غيره إلا عند فقده ضرورة عدم جواز المصير إلى التنزيل لا

(١) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٢٦٢ –٢٦٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣.

عند التعذر عن الأصل فان اتحد المفعول به تعين له وان تعدد فلك الخيار في جعل واحد مفسر مرفوعاً والباقي منصوبا(١).

نجد الشيخ الملكي يقتصر على إقامة المفعول به مقامه ومع عدم تحققه يكون مصدر الفعل المبني للمجهول وهو الفاعل، ان ما توصل اليه الشيخ محمد كاظم الملكي هو بفعل الثقافة الأصولية التي ظهرت بوضوح في طرحه واعتراضه، فضلاً من كونه من الفقهاء الأصوليين، وأن كتابه تطغى عليه النزعة الأصولية والفلسفية. وهذا الراي في نائب الفاعل يتفق تماما والدرس النحوي الجديد.

ويقول الدكتور المخزومي: وهو يتحدث عن الفرق بين الفاعل ونائبه: "ولكننا نخالف القدماء، فنزعم ان المسند اليه في كل منهما نوع واحد؛ وذلك لأن كل منهما مرفوع، ولأن كلا منهما مسند اليه، ولأن كل منهما يستدعي تأنيث عن الفعل اذا كان مؤنثاً، وهم يصرحون في اثناء البحث في النائب عن الفاعل ان جميع ما يذكر من احكام تنطبق على النائب عن الفاعل(٢).

والخلاصة يتكون موقف الملكي من تيسير النحو في المواقف الآتية:

أولاً: مهد الشيخ الملكي بتنظير لم يطبقه في ثنايا كتابه، فقد حوت مقدمته على المحاور العامة الداعية إلى تيسير النحو، ولكنه لم يلتزم بما ألزم نفسه به.

ثانياً: خلت مقدمة كما خلت ثنايا الكتاب من أيّة قواعد ومنطلقات تأسيسية توضح المنهج الذي سار عليه الشيخ الملكي فيه كتابه.

---

(١) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٢٦٤.

(٢) ينظر: أساس النحو: ٥٤، والدرس النحوي في الحوزة العلمية: ٢٦٤.

ثالثاً: لم يعمل بالأسس التي سار عليها المشتغلون بتيسير النحو ولم يدع إليها، كإلغاء نظرية العامل، وإلغاء التعليل، وإلغاء القياس، وغيرها.

رابعاً: غلب على الشيخ الملكي الأسلوب الكلامي والمنطقي الوعر الذي يتنافى مع حقيقة التيسير غاياته.

خامساً: عدم ترتيب الكتاب وتنظيمه وتبويبه، بل في كثير من الأحيان تتناثر معلومات الموضوع الواحد في أكثر من موضع من مواضع الكتاب.

الفصل الثالث

جهود الشيخ الملكي في الخلاف النحوي

الفصل الثالث

جهود الشيخ الملكي في الخلاف النحوي

لقد اعتمد أصحاب محاولات التيسير النحوي المعاصر على الخلاف النحوي اعتماداً كبيراً، وقد صرّح بعضهم بذلك، وكانوا يبحثون في الخلاف النحوي المتعدد؛ ليجدوا ما يناسب العصر، ويتفق مع توجههم في الدراسة فيأخذون به ويدعون اليه وان كان رأيا غير مشهور، ويهملون غيره وأن كان رأياً مشهوراً تناقلته الكتب النحوية، ويأخذ به أكثر النحاة، وسيما الذي يتناقض وما يهدفون أليه من اصلاح وتيسير.

وحقيقة هذه الدراسة لم تشمتل على كل المسائل التي ذكرها الشيخ محمد كاظم الملكي على أنها مسائل خلاف بين النحاة، بل قامت على المسائل التي كان فيها ردود وعرض وترجيح ورأي، وقد أقتضت طبيعة البحث أن يقوم على مبحثان، كما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي ونشأته.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي عند الشيخ الملكي.

المبحث الأول

مفهوم الخلاف النحوي ونشأته

المطلب الأول: مفهوم الخلاف لغةً واصطلاحاً:

أولاً: مفهوم الخلاف لغةً:

قال ابن فارس: "الخاء واللّام والفاء أصول ثلاثة، أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء ويقوم مقامه، والثاني: خلاف قُدّام، والثالث: التغيير"(١).

والأصل الأول هو المقصود في قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفة، أي: مختلفون، لأن كل واحد منهم يُنحّي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه، وهو معنى قولهم: الخلاف: ضد الموافقة.

ومن هنا يقال: خالف الرجل صاحبه: لم يوافقه، وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة وخلافاً.

والخلاف أعم من الضد، لأنّ كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، لأن الضدين هما اللذان بينهما غاية الخلاف(٢).

ثانياً: مفهوم الخلاف اصطلاحاً:

الخلافُ بمعناه الاصطلاحي لا يخرج عن سياقات المعاني اللغوي المذكورة أعلاه، ألا أنه خُصص في معنى التضاد والتعارض، ومن أبرز تعريفات الخلاف ما يلي:

قال الجرجاني في تعريفه: "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل"(٣).

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٢/ ٢١٠- ٢١٣.

(٢) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: (مادة خلف):٣١٣.

(٣) التعريفات، الجرجاني:٧٣.

قال أبو الوفاء البغدادي في تعريف الخلاف: "الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين"(١).

والتعريفان السابقان متقاربان في المعنى، والناظر في تعريف الجرجاني يرى أن عبارته أوضح من تعريف أبي الوفاء.

المطلب الثاني

الفرق بين الخلاف والاختلاف

أما الإختلاف فيأتي أيضاً بمعنى الخلاف، يُقال: اختلف يختلف اختلافاً القوم، ضد اتفقوا، ومن ثم يستعمل كلّ من الكلمتين مكان الآخر(٢).

ولم يفرّق ابن عقيل والجرجاني بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح عند تعرفيهم للخلاف، وفرّق الكفوي بين الخلاف والاختلاف بقوله:"والإختلاف: هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفاً، والاختلاف: ما يستند إلى دليل، والخلاف: ما لا يستند إلى دليل، والاختلاف من آثار الرحمة، كما في الحديث المشهور والمراد فيه الإجتهاد لا اختلاف الناس في الهمم، والخلاف من آثار البدعة"(٣).

وفرّق بعضهم بينهما بأن الخلاف: ما يحمل في مضمونه النزاع والشقاق والتباين الحقيقي، والاختلاف: هو ما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجري على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية، فهذا اختلاف لا خلاف إذا كان الاختلاف لفظياً، والجمع بين القولين ممكناً(٤).

---

(١) الجدل، أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي: ٢٤١.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: (مادة خلف): ٩/ ٩٠.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي: ٦١.

(٤) ينظر: أدب الرأي (أدب الاختلاف في مسائل العلم)، محمد عوامة: ١٠.

المطلب الثالث

نشأة الخلاف النحوي وظهوره

قبل التطرق إلى بداية حدوث الخلاف النحوي وامتداده التاريخي لا بد من التعريف بنشأة النحو العربي، وكيفية امتداده التاريخي، وذلك للارتباط الجذري بينه وبين نشأة الخلاف إذ لا يُعدُّ الخلاف النحوي إلا جزءاً أو ظاهرة من ظواهر النحو العربي الممتد عبر تاريخه الطويل.

عندما جاء الإسلام كانت اللغة العربية مستكملة لأدوات التعبير، ولها تراث أدبي يحتوي شتى المشاعر الوجدانية والاجتماعية، وقد اتفقت الكلمة على الإعتداد بهذا التراث، والإعجاب به منذ عصر الجاهلية إلى يومنا هذا.

فلما كانت ما يسمى بـ(الفتوحات الإسلامية)، واختلاط العرب الفاتحين بالشعوب التي كانت تحت سيطرة الفرس والبيزنطيين والأحباش، ودخول كثير من هؤلاء في الإسلام، واضطرارهم إلى تعلّم ما استطاعوا من العربية، وكان بين العرب الفاتحين وهؤلاء الشعوب اختلاطاً وأخذاً وعطاءاً، تسرّب الفساد إلى لغة كثير من العرب، وبدأ يُسمع لحن في التخاطب، قليلاً في الأول، ثم أخذ في الانتشار حتى لفت إليه أنظار المسؤولين وغيرهم من أهل الحل والعقد(١).

ويُعدُّ اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، وقد بدأ اللحن قليلاً خفيفاً منذ أيام الرسول ﷺ على ما يظهر، فقد لحن رجل بحضرته فقال: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"(٢)، وهذا ما يشير إلى أنه كان معروفاً بهذا الاسم نفسه (اللحن)، بدليل أن السيوطي روى عن رسول الله ﷺ قوله: "أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فأنى لي اللحن"(٣).

---

(١) ينظر: من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني: ٧- ٨.

(٢) الخصائص، ابن جني: ٢/ ٨.

(٣) المزهر، السيوطي: ٢/ ٣٩٧، ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني، وقد ضعفه المحدثون.

ولم يقف اللحن عند هذا الحد بل تسرّب إلى قراءة الناس للقرآن، وأصبح يشكل خطراً كبيراً يُنبئ بضياع العربية، ومن أوائل من لحن في قراءة القرآن أعرابي قدم إلى المدينة، فقال: (من يقرئني شيئاً مما أُنزل على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسولِهِ..)[1]، فقال الأعرابي: إن يكن الله بريئاً من رسوله، فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر بن الخطاب مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، وقصّ القصة فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسولَهِ﴾[2] فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم، فأمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة)[3].

كلّ هذا وغيره من الأحداث دعا علماء العربية إلى إحداث النحو، والتأليف فيه، والإجتهاد لحفظ العربية وتيسير تعلمها للأعاجم، فشرعوا يتكلمون في الإعراب وقواعده، حتى تمّ لهم مع الزمن هذا الفن.

والذي تجمع عليه المصادر أنَّ النحو نشأ بالبصرة، وبها نما واتسع وتكامل، وأنّ رؤوسه بنزعتيه السماعية والقياسية كلهم بصريون، وأنَّ أول من أرسل في النحو كلاماً هو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) بإشارة من الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام).

---

(١) في سورة التوبة: ٣.

(٢) سورة التوبة: ٣.

(٣) ينظر: نزهة الألباء: ٧، وتهذيب تاريخ دمشق، ابن عساكر: ٧/ ١١٠، والخصائص:٢/ ٨، ومراتب النحويين ١٨، وروايات اللحن في هذه الآية لا تتفق على وتيرة، فمنها ما يجعل هذه القصة في زمن زياد، وأن زياداً هو الذي طلب من أبي الأسود وضع شيء يقيم عوج الألسنة اللاحنة، فأبى أبو الأسود، فبعث زياد رجلا يقعد له بطريقه، وأمره أن يقرأ شيئا من القرآن ويتعمد اللحن، فقرأ: ﴿.. أن الله بريء من المشركين ورسولِهِ..﴾ بالجر، فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: "عز وجه الله، إن الله لا يبرأ من رسوله" ثم رجع من فوره إلى زياد فقال: "يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت". انظر كتاب "الف باء" للبلوي: ١/ ٤٦، ولا يبعد الجمع بين الروايات.

وقيل: أنَّ علياً (عليه السلام) ألقى على أبي الأسود شيئاً من أصول هذا النحو، ثم قال له: "انح هذا النحو" فسمي الفن نحواً.

وقيل كذلك: أنّ أول من تكلّم فيه: نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ)، وقيل: عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، وقيل: لم يصل إلينا شيء عن أحد قبل يحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ)، وابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، إلى غير ذلك من الأقوال(١).

ومن يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود الدؤلي في (تاريخ دمشق لابن عساكر) مثلاً، ثم يفكر في توارد أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النحو لا يستبعد ذلك، فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر، وبديهة نيرة، ثم هو بعدُ بليغ أريب مرن الذهن، وحسبك اختراعه(٢).

وفي هذا الشَّأن يقول بروكلمان: "يبدو أنَّ أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام"(٣).

ويقول أيضاً: "أمَّا تعيين أوّل من وجه العرب إلى الاشتغال بالبحوث اللُغوية فهذا أمر لا يزال غامضا بعد"(٤).

ويرى الدكتور عبد الرزاق الصاعدي أنَّ سبب الغموض عند بعض هؤلاء، أنَّه ليس ثمة ما يقطع بالحقيقة في هذا الشأن؛ لضياع كثيراً ممَّا أُلّف في المراحل الأولى لنشأة هذا

---

(١) ينظر: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو، د. فتحي الدجني :١١٢،٣٩،٢٧ ،١٢١، ونشأة النحو وتطوره وتاريخ أشهر النحاة، أحمد الطنطاوي: ٢٣- ٥٠.

(٢) ينظر: اختار أبو الأسود كاتبا وأمره أن يأخذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد وقال له: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين" فهذا نقط أبي الأسود. أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي: ١٦، وتهذيب تاريخ ابن عساكر: ٧/ ١٠٩، والفهرست، أبن النديم :٦٠

(٣) تاريخ الأدب العربي: ١٢٣/٢.

(٤) المصدر نفسه ١٢٨/١.

العلم، أو لإضطراب بعض المصادر التاريخية التي تعرّضت لنشأة النحو العربي، إضافة إلى هيمنة روح التشكيك عند بعض المستشرقين في قدرة العرب على ابتداع علم لم يكن لهم سابقة فيه، فانساق أكثر هؤلاء وراء عواطفهم، وزعموا أنّ علوم العربية في نحوها ومعجمها ما هي إلا تقليد ومحاكاة، أو ترجمة أجنبية يونانية أو سريانية أو هندية أو فارسية.

والحق أن نشأة علوم العربية وعلى رأسها النحو ليست بهذه الدرجة من الغموض، ومن الممكن أن يصل الباحث إلى نقطة البداية أو ما يقرب منها، مستعيناً بالقرائن العلمية والروايات التاريخية الكثيرة، بعد تخليصها من بعض الشوائب.

فالعربية بعامة والنحو بخاصة ثمرة لحشد من التراكمات والأنظار والإشارات والملحوظات اللغوية، الَّتي أثارها عدد من النابهين من أصحاب الذائقة اللغوية الرفيعة من الصحابة والتابعين وغيرهم، الذين اشتركوا بدرجات متفاوتة في العناية باللغة، وأسهموا في إرساء الأسس النحوية الأولى، وتطوير العديد من المفاهيم اللغوية، ونقلها إلى مرحلة علمية جديدة.

وبرز من هؤلاء جماعة كان لهم النصيب الأوفر في نشأة علم النحو قياساً بمعاصريهم، وعلى تفاوت بينهم، وهم: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وأبو الأسود الدؤلي في النصف الأول من القرن الأول، ونصر ابن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز في النصف الثاني من القرن الأول، ولبروز هؤلاء في هذا العلم وتفوقهم على غيرهم من معاصريهم نُسب إبتداع علم النحو في العربية إليهم، واثنان من هؤلاء الأربعة كانوا في المدينة وهما: علي (عليه السلام)، وعبد الرَّحمن بن هرمز الأعرج"[1].

وهذا الرأي الذي تبناه الدكتور الصاعدي لعله يمثّل الرأي الأكثر توازناً من بين الآراء الأخرى، إذ أنّ نشأة علم النحو كانت تراكمية، وكان لكلّ مَن ذُكر من العلماء أثر في قيام هذا العلم.

(١) أصول علم العربية في المدينة، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: ٢٩٤– ٢٩٥.

أولاً: نشأة الخلاف النحوي:

مرَّ النحو العربي في نشأته بمراحل عدة حتى استوى على سوقه، وأصبحت له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة والدارسين لهذا العلم، خاصة بعد الطبقة البصرية والأولى الكوفية، وبداية الطبقة الرابعة البصرية التي يرأسها سيبويه، والثانية الكوفية التي يرأسها الكسائي، وذلك بعد انتقال مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة حاضرة العراق الثانية، التي اشتد الخلاف النحوي فيها، وبرز فيها بشكل واضحٍ جداً.

وعندما يُذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدى البصريين والكوفيين، والذين أخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها، التي بلهجاتها نزل القرآن، ودار بينهما الخلاف في جلّ أبواب النحو ومسائله، على ما تفرع من أصول النحو، التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سبباً في وضعها وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلفاه من مسائل وآراء في النحو العربي، من حيث القواعد والفروع.

كذلك لم يكن بعدهما خلاف ذو بالٍ يُذكر، إذ جاء بعدهم أهل بغداد ونحوهم قائم على ما دار بين البصريين والكوفيين، وعلى ما جاء في المذهبين، ولم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو البصري والكوفي، فلم يزيدوا على النحو، ألا أنهم انتقوا من آراء المدرستين، لذا سمّوا (مدرسة الانتخاب)، أو (المدرسة المزدوجة)، أو (المدرسة التوفيقة)[1].

وأما ما جاء بعد البغداديين من علماء الأندلس ومصر والشام، في القرنين الخامس والسادس وما بعدهما، فلم يكن الخلاف بينهم منتشراً، كما أنهم اتجهوا إلى التأليف في تخصصات اللغة من نحو وصرف ومعاجم، كما ألفوا الكثير من الشروحات والاختصارات في مختلف علوم اللغة، مما ورثوه من علماء البصرة والكوفة، وظهرت المؤلفات النحوية القيمة في بابها، ومن ذلك كتاب (المفصَّل) للإمام الزمخشري والذي ألفه على نسق ترتيب

(١) ينظر: ضحى الإسلام: ٢/ ٢٩٨، ومدرسة الكوفة: ٩٠، والمدارس النحوية، : ٢٤٥-٢٤٦

أبي علي الفارسي في كتابه (الإيضاح العضدي)، لأجل ذلك يُعد كتاب المفصل هو الشغل الشاغل للشراح في القرن السابع الهجري، ومن أشهر الشروحات عليه (شرح ابن يعيش)، إذ يُعد شرحه من أفضل الشروح(١).

وبفضل الثورة العلمية في التأليف والشرح والاختصارات امتلأت المكتبات، وأصبح لعلم النحو وفروع اللغة مراجع عدة بإمكان المتعلمين الرجوع إليها.

وما كانت تلك الثورات المعلوماتية التي حصلت في مدارس النحو إلا نتيجة لما كان بين المدرستين البصرة والكوفة من خلافات نحوية، فهذه البصرة نشأ بها النحو قبل الكوفة بحوالي مئة عام، ثم انتقلت بعد الخلافة إلى الكوفة، وحينها أخذ الكوفيون علم النحو على علماء البصرة ثم انتهجوا بالنحو ومسائله نهجاً خاصاً بهم، وخاصة على يد العلامة الكسائي، إذ يُعد صاحب الباع الطويل في صناعة الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأصبح الخلاف منتشراً حتى طال جميع أبواب النحو ومسائله، وأصبح لكل مدرسة من المدرستين مذهب خاص تقوم عليه أصول مدرستهم.

ثمّ تطور الخلاف وأصبح على أشده حين ظهرت (مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النحو العربي)، وتمايزت مدرستا البصرة والكوفة في ذلك، وتفاقمت الخلافات بين المدرستين بتأثيرات خارجية، كالتأثيرات السياسية أو العصبية أو القبلية، وغير ذلك من بواعث الاختلاف.

ثانياً: ظهور الخلاف النحوي:

كان أول خلاف نحوي ظهر على الساحة بين البصريين والكوفيين ما ذكره سيبويه في كتابه، وهو أن الخليل كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقرأه، وأن كل ما جاء في كتاب سيبويه من: قال الكوفي يكون هو الرؤاسي(٢)، وهذا في نظري ليس خلافا

(١) ينظر: إنباه الرواة: ٤/ ١٣٦، والمدارس النحوية: ٢٨٠

(٢) نزهة الألباء: ١٢٨، والأغاني: ١/ ١٠٢.

يعتد به، وربما لم يكن هناك خلاف أصلاً، ولم يكن الخلاف سوى وجهات نظر متبادلة بين الرجلين (الخليل، وأبو جعفر)، إذ أنهما اجتمعا في القراءة علن عيسى بن عمر، وهذا ما جعل بينهما نوعاً من الود والأنس، سمح للخليل أن يطلب كتاب الرؤاسي، وروى منه بعض الأقوال لتلميذه سيبويه، فأثبتها سيبويه في كتابه.

وربما كان هناك ردّ على قول أحدهما أو وجهة نظر للآخر، لكن لم يكن هذا الخلاف بالمشهور والشائع، كما كان فيما بعد بين المدرستين، ولم يأخذ الطابع المنهجي الذي ظهر بظهور الكسائي، واعتباره إماما لأهل الكوفة في النحو، ثم أن رجلين كالخليل والرؤاسي كانا عفيفين على ما ذكره الأفغاني، فلم يكونا طالبين للمادة ولا الجاه، الذين بسببهما تأخذ مسائل الخلاف منحى آخر غير هادئ، ومتى خلت المناقشات العلمية مما يورثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة، جميلة صافية(١).

ولم يكن هذا الخلاف ولا غيره مما حدث في هذه الفترة المبكرة قد وصل إلى حد التنافس بين البصرة والكوفة المتمثلتين في الخليل والرؤاسي، إذ أن أبا جعفر لم يكن إلاً، بصرياً أو تعلم النحو في البصرة، ولم يكن بالنحوي الذي يستطيع الوقوف أمام الخليل، وكذلك ما حدث بين البصريين أنفسهم من خلاف في هذه الفترة، لم يكن أكثر من مذاكرة وحكاية للأقوال المخالفة، والرد عليها أحيانا، فأنت كثيراً ما تجد سيبويه يورد لشيخيه، ثم يخالفها، فيقول: (وزعم يونس...)، (وزعم الخليل...)(٢)، وقيل: أن بداية الخلاف النحوي الواضح، الذي أخذ طابع المنهجية والتنافس الشديد، وتمثيل وجهتي النظر للبصريين والكوفيين كانت بدءاً من عهد سيبويه والكسائي، الطبقة الرابعة البصرية والثانية الكوفية، وخاصة بعد أن قرّب العباسيون الكسائي وتلامذته، وخصوهم بتربية أولادهم، وبالإغداق عليهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم، عكس أهل البصرة،

(١) ينظر: في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني: ١٦٨.

(٢) ينظر: الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل:٢٥، ومدرسة الكوفة، المخزومي: ١٦٦

لذا كانت روابط الودّ بين بني العباس وأهل الكوفة من المتانة ، الشيء الذي لم يتوفر للبصريين.

لأجل ذلك اجتهد الكوفيون للتمسك بدنياهم التي نالوها من بني العباس، ووقفوا بالمرصاد للبصريين، الذين يفوقونهم علماً وحالوا بينهم وبين النجاح المادي، وكذلك المعنوي لدى العباسيين، وحاولوا بكل قوة الحط من مكانة البصريين أمام الخلفاء والأمراء، فمن لم يقدروا على إبعاده بالمال، سعوا في الغض من علمه ومكانته لدى بني العباس، مما كان له الأثر في الوقوف ضد البصريين زماناً طويلاً، والانتصار للكوفيين في المناظرات العلمية في بلاط الخلفاء والأمراء.

ولصاحب المدارس النحوية رأي آخر، إذ يقول: (إن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، إذ إنه كان عالماً بلغات العرب..، خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل عليه، وحمل عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم، وهو الذي فتح للفرّاء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصراعيها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد)[1].

ولم يكن الأخفش تلميذ سيبويه زائداً في هذا الخلاف، بالرغم من أنه عمّقه وفتح أبوابه، ولم يكن إتصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرة النحوية المشهورة بين سيبويه والكسائي، وخُذل فيها سيبويه، فجاء الأخفش لينتصر لأستاذه، فاستماله الكوفيون بعد أن اطمأن إلى رغد العيش معهم، فوافقهم في بعض مسائلهم[2].

(١) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٩٥، ١٥٦.

(٢) ينظر: نشأة النحو، الطنطاوي: ١٠٥

المبحث الثاني

الخلاف النحوي عند الشيخ الملكي

ذكر الشيخ الملكي في كتابه العديد من الخلافات النحوية التي سطّرها النحاة، وقد كان له في كثير من الأحيان أثناء عرض الخلافات اعتراضات أو ترجيحات، بانت خلالها شخصية الملكي ونظرته تجاه اختلاف النحويين في الكثير من المسائل، وقد تطرّقتُ في هذا المبحث إلى الترجيحات والاعتراضات التي أوردها الملكي (رحمه الله) في كتابه، وهي كما يأتي:

المطلب الأول

أقسام الجملة عند الشيخ الملكي واعتراضه على تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية، والقول بإضافة الجملة الحرفية

لقد كان للجملة اهتمام واسع من طرف النحاة القدامى وغيرهم بتقسيمها، ولكل منهم نظرته الخاصة في دراسته للجملة.

فقد قسّم النحويون الجملة بحسب ما تبدأ به، فإن كان اسماً سموها جملة اسمية، وإن كان فعلاً سموها جملة فعلية، وحصروا الجملة في هذين النوعين، ثم زاد ابن السراج الجملة الظرفية[1].

وهناك من زاد عليه إلى أربعة وأكثر، ونجد أن هيكل التقسيم بصفة عامة كما يكون بحسب التركيب (جملة صغرى، جملة كبرى)، وبحسب النوع (جملة اسمية، وجملة فعلية)، وحسب الحكم (جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب).

(١) ينظر: نظرات في الجملة العربية، كريم ناصح الخالدي: ٢٢.

ويتناول القدماء أنواع الجمل من منطلقات، فمنها المنطلق، والوضعي العام فقالوا (الكلام خبر وطلب إنشاء، وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع، ويرى ابن هشام أنه ينحصر في الخبر والإنشاء، إذ كلها ترجع إليهما، فقالوا: الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، وقد اختلفت التقسيمات للجملة العربية من حيث الإنشائية، والمنطلق الثاني تركيبي)[١].

وقد اختلفت التقسيمات للجملة العربية من حيث تعددها: فهناك من يرى أن "الجملة العربية نوعان لا ثالث لهما: (جملة اسمية، وجملة فعلية)، ويمكن التمييز بينهما: إذا كانت الجملة مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً فهي جملة اسمية، أما إذا كانت مبدوءة بفعل غير ناقص فهي جملة فعلية"[٢].

أما الشيخ الملكي فيرى أنَّ تقسيم الجملة يعتمد على نوع الإسناد لا على بداية الجملة، إذ ينقسم الإسناد – حسب رأيه – على ثلاثة أقسام:

الأول: "الإسناد الجملي الاتحادي؛ لأنه يتحد أحد طرفيه مع الآخر وينطبق عليه، ويصحّ قيام أحدهما مع الآخر، ووضع هذا هو موضعها تحقيقاً كزيدٌ قائم.

والثاني: الإسناد الحدوثي الفعلي؛ لأنه يحدث أحد طرفيه مع الآخر، وينطبق عليه ويظهر منه تحقيقاً أو تنزيلاً إثباتاً أو نفساً، نحو: ضرب زيدٌ.

الثالث: الإسناد الإضافي الحرفي، نحو: زيدٌ في الدار[٣].

وفصّل الشيخ الملكي أكثر في قضية الجملة الإسمية والجملة الفعلية، معللاً ومضيفاً إليهما الجملة الحرفية فيقول: (فإن كان الإسناد حملياً اتحادياً تسمى بالجملة الإسمية؛ لتحقق الإسناد بين الإسمين بمجرد التركيب الحملي، وهو جعل أحدهما عقيب الآخر، محمولاً عليه من دون حاجة إلى رابط مخصوص من هيئة اشتقاقية أو أداة تفيده، وعدم تحققه في الفعل والمجرور بحرف الجر، وإن كان الإسناد حدوثياً فعلياً فالجملة تسمى فعلية؛ لعدم تحققه إلا

(١) ينظر: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، محمد إبراهيم عبادة: ١٣٢.

(٢) التطبيق النحوي، عبدة الراجحي: ٨٣.

(٣) الآراء الراقية، اشيخ الملكي: ٢٣

من قبل هيئة الفعل، وإن كان الإسناد إضافياً حرفياً فالجملة حرفية؛ لعدم تحققه إلا من الحرف أو ما بمنزلته...)[١].

ويعترض الشيخ الملكي على النحاة لاعتمادهم في تقسيم الجملة على بدايتها إذ يقول: "فقد ظهر لك أنَّ (زيدٌ ضربَ) كـ(ضربَ زيدٌ) جملة فعلية لا اسميه؛ لظهور أن الإسناد فيها حدوثي، لا يختلف الإسناد بتقدم الاسم على الفعل"[٢].

والذي ذهب إليه الملكي لم يكن بدعاً، فعلى الرغم من اشتهار التقسيم الثنائي للجملة، ألا أن هنالك من علماء اللغة من ذهب إلى غير التقسيم المشهور، والمسألة لا تعد كونها وجهات نظر، تتبعت اجتهادات لها كلها تخريجات لا بأس بها، وعلى حسب نظرة كل شخص إلى بناء الجملة ذهب إلى تقسيمه.

المطلب الثاني

تقديم الفاعل على عامله لا ينفي فاعليته

ذهب سيبويه، والبصريون غير الأخفش، ومنهم المبرد، إلى وجوب تقدم العامل على الفاعل، وإن ورد ما ظاهره تقدم الفاعل فإنهم يجعلون الضمير في الفعل مؤخراً[٣].

وجاء عن ابن السراج أنه: لا يجوز أن يقدّم على فعله إذا قلت (قام زيد) فلا تقول: زيد قام فترفع زيداً بـ(قام) ويكون (قام) فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: (الزيدان قامَ، والزيدون قامَ) تريدُ قام الزيدان، وقام الزيدون)[٤].

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣.

(٢) ينظر: الآراء الراقية: ٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٦٢، والمقتضب: ٤/ ١٢٨.

(٤) ينظر: الأصول: ٢/ ٢٢٨.

وقد تبعهم كثير من النحويين من العصور المختلفة ومنهم: ابن السراج، والفارسي، والزبيدي، وابن جني، وابن السيد البطليوسي، والزمخشري، وابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري، والجرجاني[١]، وغيرهم.

ويذهب الشيخ الملكي إلى جواز تقديم الفاعل على عامله (الفعل)؛ لأنه يرى أنَّ المسألة تعود إلى الإسناد، وأشار إلى ذلك في أكثر من موضع، إذ يقول:"وما زعمه النحويون أن الفاعل في صورة التقديم مبتدأ وليس بفاعل مخالف للضرورة، فهو فاعل مقدّم على فعله ولا ضير فيه، حيث أن الفاعل ينحصر في ما أسند إليه الحدث بالإسناد الحدوثي٠

كما أن الفعل الذي هو المسند بالإسناد الحدوثي يتقوم بالإنباء عن حركة المسمى، سواء تقدّم على فاعله أو تأخر، فلا فرق بين أن يقال: (ضربَ زيدٌ) بتقديم الفعل، أو (زيدٌ ضربَ) بتأخيره، لأن الاسم في الصورتين مسند إليه الفعل بالإسناد الحدوثي، فلو كان الفعل في صورة تأخره مسند إلى الضمير المستتر فيه، والجملة خبر عن الاسم المتقدم لزم أن لا يكون إسنادها إلا على وجه الإتحاد، لأن الإسناد الحاصل من الجملةالاسمية لا يكون إلا اتحادياً، فيلزم حينئذٍ اتحاد الفعل وفاعله مع الاسم المتقدّم وهو غير صحيح، فاتضح غاية الاتضاح أن الاسم المتقدّم كالمتأخر فاعل الفعل ومسند إليه بالإسناد الحدوثي، فوحدة الإسناد في الصورتين، وعدم اختلاف التركيب باختلاف تقديم الاسم وتأخيره دليل على أن التفصيل بين الحالتين لا أساس له من الصحة.."[٢].

(١) ينظر: الأصول، ابن السراج: ١/ ٧٣، ٢/ ٢٢٨، والإيضاح العضدي، الفارسي: ١٠٦، و الواضح في علم العربية، الزبيدي: ١٧٩، واللمع في العربية، ابن جني: ٧٩، و الحلل في إصلاح الخلل:١٤٦

(٢) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٨٨-١٨٩

ومما تقدّم يتضح لنا أنَّ الشيخ الملكي يذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون في جواز التقديم(١)، ويخالف ما ذهب إليه سيبويه والبصريون عموماً، في وجوب تأخير الفاعل عن الفعل وإن تقدّم فهو للضرورة(٢)، على الرغم من أنَّ سيبويه لم يشر إلى ذلك صراحة، ولكن يُفهم ذلك من قوله في باب المبتدأ والخبر، إذ قال: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قوله:

وصدَّتْ فأطوَلْتَ الصُّدودَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَدومُ(٣)

وإنما الكلام: وقلَّما يدوم وصال"(٤)، وقد احتج البصريون بما يلي:

أولاً: لو كان الفاعل مقدّماً في (زيدٌ قامَ) لجاز أن تدخل عليه النواصب، وهو دائماً مرفوع(٥).

ثانياً: أن الفعل مع الفاعل كجزئي كلمة، فكما لا يقدّم عجز الكلمة على صدرها، كذلك لا يقدّم الفاعل على فعله(٦).

ثالثاً: أن الاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره، نحو: زيدٌ قائم أبوه، وليس كذا إذا تقدّم عليه الفعل(٧).

---

(١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو علي المرادي: ٥٨٤/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام:٨٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور:٥١/١.

(٣) البيت مختلف في نسبته، نسبه الدكتور فايز محمد لعمر بن ابي ربيعه، ينظر ديوانه: ٣٥٨، ونسبه الدكتور نوري حمودي القيسي للمرار الفقعسي، ينظر: المرار بن سعيد الفقعسي، حياته وما تبقى من شعره:١٧٥.

(٤) الكتاب، سيبويه: ٣١/١.

(٥) ينظر: المقتضب، المبرد: ٤/ ١٢٨.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٤٩.

(٧) ينظر: الباب في علل البناء والاعراب: ١٤٩/١.

رابعاً: يقول الجرجاني: "لأنه لو جعلنا (زيدٌ) في نحو: (زيدٌ ضرب) مرفوعاً بضرب، وكان (ضربَ) فارغاً من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز: الزيدان ضرب، فلما لم يقولوا إلا (ضرباً)، علمت أن الزيدان رفعهما الإبتداء، والفاعل هو الألف في (ضرباً)"(١).

خامساً: الفعل عامل في الفاعل، ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول(٢).

سادساً: لو كان الفعل عاملاً في الاسم المتقدّم لا بضميره، لما برز في التثنية والجمع.

ذقال الجرجاني: "فالعامل فوق المعمول في الرتبة، فيختص بمواضع لا يقع المعمول، لما يكون للسيد من الرتبة مالا يكون للعبد... فإذا لم تفرّق بين الجواز والوجوب دفُعتَ إلى ضروب من التخليط"(٣).

وقد جعل البصريون لإعراب الاسم المرفوع المقدّم على الفعل حالتين:

الأولى: أنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وذلك حينما يتقدّم الاسم على الفعل مباشرة، من غير أن يسبق الاسم ما يختص بهذا الفعل(٤).

الثانية: أن الاسم المرفوع فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر، وذلك حينما يسبق هذا الاسم ما يختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط(٥).

ويرجح الباحث الأخذ برأي الكوفيين لأمرين:

١- بُعده عن التكلف والصناعة البحتة التي تجعل (النحو) في منأى عن روح اللغة.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٢٨.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٧٤.

(٣) شرح المفصل: ١/ ٧٤.

(٤) المقتصد: ١/ ٣٠٤- ٣٠٥.

(٥) شرح عيون الإعراب: ٩٤

٢- كأن في مذهبهم كثيراً من الانضباط في تقسيم الجمل، حين يكون عامل الفاعل (فعلاً)، فإذا وجد الفعل في الجملة سواء تقدم الفاعل أو تأخر فإن الجملة تكون فعلية، أما إذا وجِد الاسم فقط فالجملة اسمية، وعلى هذا فإنه لا يشكل على الدارسين في المراحل المبتدئة، فهم الفارق بين الجمل الاسمية والفعلية.

المطلب الثالث

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر ركنان أساسيان يتم بهما المعنى في الجملة الاسمية، وكل منها مرفوع، وعامل الرفع فيهما محل بحث واختلاف بين النحاة.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قومٌ وعلى رأسهم سيبويه إلى أنه يُرفع بالابتداء وحْده، إذ قال سيبويه: "كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام"(١). وذهب آخرون إلى أنه يَرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً(٢)، فيقول المبرد: "ومعنى الابتداء: التنبيه والتَّعْرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام...، والابتداء والمبتدأ يَرفعان الخبر"(٣).

وأخيراً نجد أبن السراج موافق لشيخه المبرد فيما ذهب إليه، فقد جاء في الأصول أثناء حديثه عن المبتدأ: وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالإبتداء، والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا ومحمد نبينا، عبد الله أخوك، فعبد الله: مرتفع بأنه أول مبتدأ، فاقدٌ للعوامل، ابتدأتَه لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه، وأخوك: مرتفع لكونه الحديث المبني على الاسم الأول

(١) الكتاب:١/٤٠٦. وينظر: الإنصاف:١/ ٤٤، مسألة (٥)، أسرار العربية:٣٣ – ٣٤، المغني في النحو: ١/ ١٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/ ٤٤، مسألة (٥)، أسرار العربية:٣٣ – ٣٤، المغني في النحو: ١/ ١٥١.

(٣) المقتضب: ٢/ ٤٩، ١٢٦/٤.

المبتدأ[١]. وعلَّل ابن السراج أن المبتدأ لا يَستغني عن الخبر، كما أن الفعل لا يستغني عن الفاعل، فكلٌّ منهما لا يستغني عن صاحبه[٢]، والعلة علة استغناءٍ.

وعند الرجوع إلى سيبويه والمبرد، نجَد أن ابن السراج قد خالف سيبويه في هذه المسألة؛ إذ إن الرافع للخبر عند سيبويه المبتدأ وحْده[٣].

وقد رجَّح ابنُ يعيشَ قول سيبويه في أن رافع الخبر هو الابتداء وحده، واستدل بقوله: "والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده، كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثرٌ في العمل، ألا أنه كالشرط في عمله، كما لو وضَعت ماء في قدرٍ، ووضَعته على النار، فإن النار تُسخّن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القِدْر، لا بها، فكذلك ها هنا"[٤].

إذاً مذهب سيبويه أنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ[٥]، ومذهب المبرِّد وابن السرّاج أنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء[٦].

ويذهب الكوفيون إلى أنهما تَرافعا، فالمبتدأ رفَع الخبر، والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلاً منهما طالبٌ الآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة[٧].

أما الشيخ الملكي فيخالف الآراء السابقة التي ذُكرت، ألا إننا نستطيع القول أنه أقرب إلى مذهب الكوفيين؛ لأنه يرى أن المبتدأ والخبر إحداهما محتاج إلى الآخر، ولكن ليس

(١) ينظر: الأصول: ابن السراج:١/٥٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٥٨).

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٨، والرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه: ٢٩٠.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣، ٢٥٢

(٥) ينظر: الكتاب (١/ ٢٧٨).

(٦) ينظر: المقتضب :٢/ ٤٩، ٤/ ١٢٦، الأصول:١/ ٥٨).

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: / ٤٤، مسألة (٥)،أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك: ١/ ١٣٧.

أحدهما رفع الآخر، وإنما المسألة متعلقة بالإسناد كما هو الحال في تقدّم الفعل على الفاعل أو تأخره، فيقول الشيخ الملكي: "والمبتدأ والخبر مرفوعان بالإسناد الإتحادي القائم بهما لا بالابتدائية والخبرية، لأن استوائهما في اقتضاء الرفع، يدل على أن المقتضى له إنما هو الجامع بينهما وهو الإسناد لا الخصوصيتان المختلفان باختلاف تعلقه بالطرفين"(١).

ويرى الباحث أنَّ كلام الشيخ الملكي فيه نظر؛ لأنَّ الإسناد الاتحادي ينطبق على جملة (زيدٌ قامَ)، ولكن إذا نظرنا إلى الفعل (قامَ) نراه مبنياً الفتح، وليس مرفوعاً كما الحال في (زيدٌ قائم) مثلاً.

المطلب الرابع

تقديم الخبر على المبتدأ

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد نحو(قائم زيد)، و(ذهب عمرو)، والجملة نحو (أبوه قائم زيد)، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرد أو جملة(٢)، ذكر سيبويه أن وظيفة التقديم والتأخير العناية، والإهتمام بالمتقدم، وضعف العناية بالمتأخر(٣).

وهذا التقديم جعل العلماء يختلفون فيه بين مجوّز له ورافض، قال ابن معط: وقد يتقدم خبر المبتدأ كقولك: (كيف زيد) (وأين عمرو)، إذ قال: (ذهب أئمة البصرة إلى جواز تقدم الخبر على المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة، فالمفرد كقولك: (قائم زيد)، والأصل (زيد قائم)، والجملة كقولك: (أخوه منطلق زيد) والأصل: زيد أخوه منطلق، وذهب أئمة الكوفة إلى أن ذلك غير جائز؛ لما فيه من تقديم المضمر على الظاهر، ألا ترى أن في قائم ضمير، فإذا تقدّم على المبتدأ لزم من ذلك)(٤).

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٩٣

(٢) يُنظر: الإنصاف: ٦١.

(٣) ينظر: الكتاب سيبويه: ١٤٣/٢.

(٤) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٠٠، وينظر: المحصول: ٥٨١/١.

وهناك أدلة سماعية وقياسية أخرى، إستدل بها البصريون، منها قول الفرزدق:[١]

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد[٢]

فهنا (بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر.

قال الشيخ الملكي: الأمر الذي يجب التنبيه عليه هو أن النحاة قد فصّلوا بين زيد أبوه قائم، وزيد قائم أبوه، فجعلوا الخبر في الأول جملة وفي الثاني جائز الوجهين، مفرداً يجعل اسم الفاعل خبراً وأبوه فاعلاً له، وجملة يجعله مبتدأ، واسم الفاعل خبراً مقدماً، والمجموع خبراً عن المبتدأ المقدّم، والشيخ الملكي يرفض ذلك ويقول هذا غير صحيح؛ لأن جعل اسم الفاعل خبراً عن زيد يقتضي وقوعه محمولاً له، وإسناده على وجه الفاعلية يقتضي وقوعه محمولاً أيضا، فيلزم ثبوت القيام لهما وبطلانه في غاية الوضوح[٣].

ويجيز الكسائي رأس المدرسة الكوفية تقديم الخبر على المبتدأ في (ضربته زيدا)[٤]، وكذلك الفرّاء أجاز أيضا إذا كان المبتدأ ضميراً منفصلاً، والخبر اسم موصول نحو (أنت الذي يضرب)[٥]، وقد نقل عن ابن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وقال ابن عقيل معترضاً على ذلك النقل: (وليس بصحيح، وقد قدّمنا الخلاف في ذلك عن الكوفيين)[٦].

---

(١) هذا البيت منسوب الى الفرزدق ولم يوجد في ديوانه وهو في الانصاف: ٦٦/١ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد الطيف الشرجي الزبيدي: ٢٣.

(٢) هذا البيت منسوب الى الفرزدق ولم يوجد في ديوانه وهو في الانصاف: ٦٦/١ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد الطيف الشرجي الزبيدي: ٢٣.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي:١٩٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٥/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع/جلال الدين السيوطي:٣٧/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣/١.

ذهب الشيخ الملكي إلى أن الخبر لا يقع جملة إلا إذا اتحدت مع المبتدأ، وانطبقت عليه نحو: قولي الحمد لله، ونطقي حسبي الله، فأن الجملتين فيهما عبارة عن المقول والمنطوق، وهما متحدان مع القول والنطق ضرورة اتحاد المقول والمنطوق، والنطق نحو: زيد أبوه قائم، أو قائم أبوه زيد، أو في الدار أبوه، فلا تتحد الجملة فيه مع الاسم المقدّم إسناداً اتحادياً حدوثياً أو إضافياً(١).

إن ما منعه الكوفيون لا يعني أنه لم يرد عن العرب، ولا أنه لم يستعمل، وإنما يعني أن المقدّم عندهم من ذلك لا يعرب خبراً، نظراً للحجة التي تعلقوا بها وأقاموا عليها رأيهم، وهي أن يتقدم المضمر على الظاهر(٢)، والأصل في الجملة الإسمية أن يأتي المبتدأ أولاً ثم يأتي الخبر، وقد يختلف ترتيب الجملة فيتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً، أو وجوباً فيهجر رتبته، وهو ما يسميه الدكتور تمام حسان الرتبة غير المحفوظة(٣).

أما الشيخ الملكي فقد ذهب الى أن ألاصل في المبتدأ يجب أن يكون مبتدأ التقديم فقال: والأصل في المبتدأ أي ما يقتضي أن يكون عليه من حيث أنه مبتدأ التقديم، ويجب التقديم الذي هو الأصل إذ استوجب التصدير إما بنفسه نحو: من أبوك، أو بسبب من اقترانه بلام الابتداء: نحو: لزيد قائم، أو الإضافة إلى ما له الصدر نحو: فتى من وافد، أو كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو: الإنسان زيد، أو متساويين في التخصيص، وخيف البس بالتأخير نحو: أفضل منك، أفضل مني، فأن أمن اللبس جاز التأخير نحو: بنونا بنو أبائنا، أو كان الخبر محصوراً فيه كأنما زيد شاعر، وما زيد ألا شاعر.

ثم قال الشيخ الملكي يجب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو خلاف الأصل اذا استحق التصدير نحو: أقائم زيد أم قاعد أو كان المبتدأ محصور فيه نحو: ما فقيه الا أنت، وأنما

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣/١.

(٢) الإنصاف: ٦٥/١.

(٣) ينظر: الخلاصة النحوية: تمام حسان: ٨٣، ومقالات في اللغة والادب/ تمام حسان: ٢.

الشاعر أنت، ويجوز الاكتفاء بكل من المبتدأ والخبر عن الجزء الأخر مع العلم به لدليل يدل عليه كقولك: في جواب السائل: كيف زيد، وزيد في جواب السائل: أزيد قائم أم عمرو، وأنما عبرت بالاكتفاء لا بالحذف تنبيها على عدم تقدير لفظ في نظم الكلام"(١).

المطلب الخامس

تنكير التمييز وتريفه عند الشيخ الملكي

التمييز: "هو ما فيه معنى (من) الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع"(٢).

والتمييز قسمان، تمييز (ذات)، ويسمى تمييز(مفرد)، وتمييز (نسبة) ويسمى تمييز (جملة) أيضاً. فالأوّل: نحو: (عشرون درهماً)، و(رطل زيتاً)، و(لنا مثل ما لكم خيلاً)، (عندي ثوب صوفاً)، والثّاني: تمييز النسبة، وهو ما كان مفسراً لجملة مبهمة النسبة، نحو:(طاب زيد نفساً)، و(لله درّه فارساً) و(ملأ الله قلبك سروراً)(٣).

وأطلق النحويون على التمييز مصطلح: (التمييز، المُميِّز، التفسير، المفسِر، التبيين، المبيِّن)(٤).

ومن مسائل الخلاف التي ذكرها الشيخ الملكي، مسألة جواز تعريف التمييز، إذ قال: "والأصل في التمييز مطلقاً أن يكون نكرة، ويجوز تعريف التمييز عن المسند بقسميه المسميين بـ(المفعول المطلق، والمفعول لأجله) عندهم بالاتفاق، وأوجبوا تنكير غيره من التمييز عن المفرد وعن المسند إليه وعن الإسناد، وما جاء منه معرفة كـ(طبت النفس يا

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٩٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٩/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢/ ٢٩٨-٣٠١، وهمع الهوامع: ٣٣٦/٢، وجامع الدروس العربية: ٣/ ١١٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨١، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٧٩، والمقتضب: ٣/ ٣٢، و٢٥٩، و٢٧٢، اللمع في العربية: ٦٤، وهمع الهوامع: ٦٢/٤، وحاشية الصبان: ٢/ ٧٥٣، والنحو الوافي، لعباس حسن: ٤١٧/٢.

قيس) مؤول بالنكرة عندهم، وهو تعسف لا دليل عليه ولا يتقدم التمييز على المبهم المميز عنه مطلقا سواء كان تمييز عن المفرد أو عن النسبة الا لضرورة"[١].

فنلحظ من كلام الشيخ الملكي أنَّه يجيز تعريف التمييز، وهذا هو مذهب الكوفيين[٢]، فقد أجازوا التعريف، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[٣]، وبقولهم:(غُبِن الرجلُ رأيَهُ)، و(ووَجِعَ ظَهْرَهُ)، وبقول الشاعر:

رَأَيْتُك لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جلادَنا ... رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا بَكرُ عَنْ عَمْرو[٤]

وقد تأوَّل البصريون شواهد الكوفيين بتأويلات عدة، كي يخرجوها من التمييز إلى معنى آخر، وهذه التأويلات هي:

١- إنَّ الفعل السابق لهذه الكلمات المنصوبة ضُمِّنَ معنى الفعل المتعدي، فهي مفعول به؛ لأنَّ (سفه نفسه) بمعنى (ضيّع نفسه، أو جهل نفسه)، وبعضهم شدد الفاء في (سفه) وجعلها (سفَّه) فأصبحت (نفسه) مفعولاً به أيضا[٥].

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٣٦.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٧٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف أبو البركات الأنباري: ٣١٥/١ وائتلاف النصرة: ٤٥، وهمع الهوامع: ١ /٧٢١.

(٣) سورة البقرة: ١٣٠.

(٤) البيت منسوب إلى رشيد بن شهاب اليشكري (شاعر جاهلي)، ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٦، و٣/ ٢٢٥، وشرح الاشموني: ١٨٢/١، وشرح التصريح: ١/ ١٥١. وجاء برواية أخرى في المفضليات: ٣١٠:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(٥) ينظر: معاني القران وإعرابه: ٢٠٩/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٤٨/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣٧٣/١.

٢- إنَّ هذه الكلمات المنصوبة (التي جعلها الكوفيون تمييزاً) إنَّما هي منصوبة على نزع الخافض، فتقدير (سفه نفسَه) هو (سفه في نفسِه)، وذهب بعض البصريين إلى أنَّ هذه الكلمات منصوبة على التشبيه بالمفعول به[١].

٣- ذهب بعضهم إلى أنَّ هذه الكلمات هي توكيد لمؤكَّد محذوف، تقديره: (سفه قولَه نفسه)[٢].

وهذه التأويلات الثلاثة قد اعْتُرِضَ عليها أيضاً من بعض النحاة، للأسباب الآتية:

السبب الأول: أنَّ الأفعال التي تتعدى بنزع الخافض ليست مطلقة، بل خمسة أفعال: (أَمَرَ، اخْتَار، اسْتَغْفَرَ، سَمَّى، كَنَّى)، وورد ذلك سماعاً[٣].

الثاني: أنَّ تضمين الأفعال لا يقاس عليه[٤].

والثالث: أنَّ النصب على التشبيه بالمفعول به أمرٌ مختلف فيه، فبعضهم جوَّز ذلك[٥] وبعضهم منعه، قال أبو حيان: "وأما كونه مشبها بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل"[٦].

أما السبب الرابع: فهو أنَّ النصب على التوكيد لمؤكَّد محذوف فيه مخالفة للأصل؛ لأنَّ الأصل ذكر المؤكَّد والمؤكِّد، فإبقاء المؤكِّد وحده فيه خلاف أيضاً، وقال السيوطي: "وفي توكيد محذوف خلاف فأجازه الخليل وسيبويه والمازني... فيقال في (الذي ضربته نَفْسَه زيد): (الذي ضربت نَفْسَه زيد)، (ومررتُ بزيد وأتاني أخوه أنفسهما)، ومنعه الأخفش، والفارسي، وابن جني،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨، والبحر المحيط أبو حيان الأندلسي: ٦٢٨/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١١/١، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: ٧١٥.

(٣) ينظر الأصول في النحو: ٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٤/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٨/١.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٦٦/٢.

(٦) البحر المحيط: ٢٢٨/١.

وثعلب، وصححه ابن مالك، وأبو حيان؛ لأنَّ التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا، ولأنَّه لا دليل على المحذوف، ورد الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره، والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف، قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز"(١).

ويتضح من هذه النقاط الأربع أنَّ هذه التأويلات قائمة على التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، فالمشهور أنَّ الكلام الخالي من التأويل والإضمار والتقدير أولى من الكلام الذي فيه التأويل والتقدير والإضمار؛ لأنَّ" الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"(٢).

أمَّا الشاهد الشعري، فقد ردَّه ابن مالك بقوله: "أراد: وطبت نفساً"(٣).

وذهب الأستاذ عباس حسن إلى أنَّ الشاعر قد أدخل الألف واللام على كلمة (نفس) التي هي تمييز، والتمييز ـ على المشهور ـ لا تدخله (أل)، وكان الأصل أنْ يقول: طبت نفساً، ولكن الضرورة الشعرية قهرته(٤).

أما البصريون فيمنعون تعريف التمييز(٥)، قال سيبويه: "تقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين... وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة"(٦). ويرى الزجاج: "أنَّ معنى التمييز لا يحتمل التعريف... وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين"(٧).

وقد احتج البصريون على ما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية:

---

(١) همع الهوامع:٣/ ١٧١.

(٢) شرح الكافية، الرضي: ٣٥٢/١.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٦. وينظر: شرح الاشموني: ١٧٠/١، وحاشية الصبان: ٢٦٥/١.

(٤) النحو الوافي: ١/ ٤٣٠. وينظر: جامع الدروس العربية: ١٥٢/١.

(٥) ينظر: الكتاب:١٨١/٢، المقتضب:٣/ ٣٢، ٥٦، ارتشاف الضرب: ١٦٣٣/٤، ائتلاف النصرة للزبيدي: ٤٤.

(٦) الكتاب: ٢٠٥/١.

(٧) معاني القران وإعرابه: ٢١٠/١.

أولاً: وجوب النكرة في التمييز؛ لأنه واحد في معنى الجمع، فتقول: عندي عشرون درهماً، معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك فهو نكرة(١).

ثانياً: هناك تشابه بين التمييز والحال، فكلاهما فضلة تأتي بعد تمام الكلام، فالأصل في الحال نكرة، وفي التمييز كذلك، فقولك: تفقأ زيد شحماً، بمنزلة: قولك جاءني زيد راكباً، في أنك لما تم الكلام نصبت ما بعده (٢).

ثالثاً: إنَّ التمييز يدل على الجنس أو النوع، والنكرة تؤدي هذا الغرض، لأنَّها أخفُّ من المعرفة(٣).

أنَّ الإقرار بمجيء التمييز معرفة لم يثبت إلَّا عند الفرّاء، إذ قال: "العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾(٤)، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنَّه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾(٥)، فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: ضقت جاء الذرع مفسراً؛ لأن الضيق فيه كما تقول: هو أوسعكم داراً، دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل"(٦).

وقد وصف العكبري رأي الفرّاء بأنَّه ضعيف(٧)، بل عدَّه الزمخشري شذوذاً(٨). وأمَّا ما جاء به النحاة المتأخرون من أنَّ هذا هو رأي الكوفيين عموماً، ففيه نظر؛ لأنَّه لم يثبت إلا للفراء، أما لغيره فلا دليل عليه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/٧٠.

(٢) ينظر: المقتصد: ٢/٦٩٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها: ٢/٦٩٢.

(٤) سورة القصص،: ٥٨.

(٥) سورة النساء: ٤.

(٦) معاني القران: ١/ ٧٩.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ابو البقاء العكبري: ١/١١٧.

(٨) ينظر:الكشاف:١/١٨٩

ويرى الباحث أنَّ موقف الفراء يمكن تفسيره بنقطتين:

الأولى: كان الفرّاء يدرك أنَّ الأصل في التمييز التنكير، ولكن جاء معرفةً في بعض الشواهد أيضاً، وهذه الشواهد يقبلها على ظاهرها، من دون اللجوء إلى التأويل والتقدير كما فعل البصريون؛ لأنه يقول: "وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١] العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة"[٢]، لكنَّه يقبل تأويلها بدليل قوله: "...لأنه وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه.

الثانية: إنَّ ما جاء معرفة في التمييز يقر به الفرّاء ويقبله سماعاً، ولا يقيس عليه؛ لأنَّه قليل والقياس يصح بالكثرة، فيقول: "قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٣] وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنَّه مفسِر، والمفسر فِي أكثر الكلام نكره"[٤].

المطلب السادس

إخراج المفعول فيه من المفاعيل الخمسة

المفعول فيه: "هو ما نُصب من اسم زمان أو مكان، مقارن لمعنى (في) دون لفظها"[٥].

واصطلح البصريون على تسمية المفعول فيه ظرفاً، والظرف هو الوعاء الذي توضع فيه الأشياء كالجراب، والعدل والأواني، ويسمى ظرفاً لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها[٦].

---

(١) سورة البقرة: ١٣٠.

(٢) معاني القرآن، الفراء: ٧٩/١.

(٣) سورة القص: ٥٨.

(٤) معاني القرآن، الفراء: ٧٩/١.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٦٧٥/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٤٢٢.

وتعد هذه التسمية تسمية مجازية؛ لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود والأطراف المتناهية، كالقارورة، والحِب، وسائر الآنية، وليس هذا كذلك، فإن كلمة (فوق، وتحت، وزمن، وحين) ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقة، وإنما سُميت بذلك لأن الأحداث تكون فيها، وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية(١).

والظروف عند النحاة أسماء الأمكنة والأزمنة فأن وقع فيها فعل نصبها كما ينصب زيد اذا وقع به الا أن زيدا مفعول به وهذا مفعول فيه، وكذلك هي زمان، أو مكان ضمن معنى الظرفية باطراد، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو اسم جار مجراه(٢).

وقد اعترض الشيخ الملكي على إدخال المفعول فيه ضمن المفاعيل، في حين عدَّه من ضمنها العديد من المؤلفين من علماء النحو قديماً وحديثاً، ويذكر الشيخ الملكي أن الظرف زمانا أو مكانا أن لم يستعمل الا على وجه الظرفية، كعند ولدي ،وقط، وعوض، فهو غير متصرف واستعمال عند مجرورا بمن لا ينافي ذلك، لأنه في حكم الظرفية، وان جار أستعماله على وجوه مختلفة فاعلا ومفعولا ومبتدأ وخبرا وهكذا فهو متصرف كأغلب الظروف،(٣). فقد ذكره ابن السرّاج في الأسماء المنصوبات بعد ذكر بعض المفاعيل قبله، فقال: "شرح الثالث (أي من الاسم الثالث من الأسماء المنصوبات) وهو المفعول فيه.. ينقسم على قسمين: زمان ومكان، أما الزمان، فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة، وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة، كما بينا فيما تقدم، فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني"(٤).

---

(١) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢/ ١٧٧.

(٢) المقتضب، المبرد:٣٤١/٤، شرح التصريح: ١/ ٣٣٧، شرح الأشموني: ٢/ ١٢٥ – ١٢٦.

(٣) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٢٣٧، شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٢٢، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٣٦٩، شرح شذور الذهب، : ٤٤٠/٢، النحو المصفى، محمد عيد: ٤٢١.

(٤) الأصول في النحو: ١٩٠/١.

وقد اعترض الشيخ الملكي على هذا الإدراج بقوله: "أدرج الكثير من النحويين المنتصب على الظرفية، في سلسلة المفاعيل التي هي من القيود وسموه مفعولاً به، وهو غير صحيح، لأن الظرف قد يكون ركناً وعمدة في الكلام، كقولك: صلاتي خلف العادل وضربي عند الأمير، وقد يكون فضلة كقولك: صليت يوم الجمعة، وصمت شهر رمضان، وجعل الركن من الظروف فضله باعتبار تعلقه بمحذوف عام من أفعال العموم في غير محله، لما عرفت من عدم الدليل على التقدير، بل دليل الدليل على العدم"(١).

فالذي اختاره الشيخ الملكي أن الظرف هو الخبر بنفسه، من دون تعلقه بشيء في هذا الموضع، وفي موضوع آخر وهو رأي الكوفيين من قبل(٢).

وقد رد الدكتور صالح الجبوري على اعتراض الشيخ الملكي بالقول: بأن تصنيف النحاة للمفعول فيه في ضمن المفاعيل، وعدّه منها قائم على استصحاب الأصل، فهو فضلة في أصله، وقد يأتي ركناً عند من لا يقدر محذوفاً عاماً، ولكنه يبقى في أصله فضلة ولا يخرج عن هذا الأصل الذي هو عليه(٣). قال المبرد: "فَيكون الْمَفْعُول فِيهِ فضلَة كالحال والظرف والمصدر وَنَحْو ذَلِك، مِمَّا إِذا ذكرته زِدْت في الْفَائِدَة، وَإِذا حذفته لم تخَلّ بالْكَلَام؛ لِأَنَّك بحذفه مستغن؛ أَلا ترى أَنَّك تَقول: قَامَ زيد، فلولا الْفَاعِل لم يسْتَغْن الْفِعْل، وَلَوْلَا الْفِعْل لم يكن للاسم وَحده معنى، إِلَّا أَن يأتي في مَكَان الْفِعْل بِخَبَر.."(٤).

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ٢٣٧– ٢٣٨.

(٢) ينظر: الدرس النحوي في الحوزة العلمية: ١٣٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٣.

(٤) المقتضب المبرد: ١١٦/٣.

المطلب السابع

جواز إعمال العامل الثاني إذا تنازع العاملان

في بادئ الأمر لا بد من معرفة مفهوم التنازع عند العلماء، وتحرير معناه تحريراً وافياً، قال الفاكهي فيه بأنه: "هو أن يتقدّم اللفظ عاملان فأكثر، من فعل متصرف أو شبهه، مذكوران في اللفظ، إتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد، مطلوب لكل واحد منهما من حيث مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً"(١).

والتنازع في العمل من المسائل الخلافية التي أوردها الشيخ الملكي، وأعطى رأيه فيها، وبشكل عام هناك ثلاثة مذاهب في هذه المسألة:

المذهب الأول: مذهب البصريين، فهم يرون إعمال الثاني أولى من الأول(٢)، واستدلوا بأدلة منها:

الدليل الأول: كثرة المسموع، كقوله تعالى:﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(٣)، وكقول الشاعر:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها ... جَرى فَوْقَها، واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَب(٤)

فهنا أعمل العامل الثاني، ولو أعمل العامل الأول لقيل: آتوني أفرغه عليه قطرا، أي آتوني قطرا أفرغه عليه، وفي البيت لقيل: (واستشعرته)؛ لأنَّه إذا أُعمل العامل الأول مع افتقار العامل الثاني إلى مفعول، فالأولى إضماره ليربط الفعل الثاني بالاسم المذكور، ويمنع تعلقه بغيره، ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى(٥).

---

(١) شرح الحدود النحوية، الفاكهي:٢٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٧٤/١، والمقتضب:٧٢/٤، والإنصاف: ١/ ٨٨ وشرح المفصل، ابن يعيش:٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٨/٢ وشرح الرضي: ٢٠٤/١، وارتشاف الضرب: ٩٠/٣، وحاشية الصبان: ١٠٢/٢.

(٣) سورة الكهف: ٩٦.

(٤) البيت لطفيل الغنوي، ديوانه: ٣٢.

(٥) ينظر: الانصاف: ٧١/١-٧٤ وشرح الكافية الشافية: ٦٤١/٢-٦٤٢.

الدليل الثاني: المجاورة، فالأقرب أولى بالعمل، ويدل على مراعاة القرب والمجاورة شواهد كثيرة، يقول فيه: "راعت العرب الجوار فقالوا: حجر ضَبٍّ خربٍ، ماء شنٍّ باردٍ، فعدلوا عن الإعراب مراعاة للقرب"(١).

الدليل الثالث: كثرة تكرار الضمير في درج الكلام، كقولنا في الصلاة على النبي الأكرم وآل بيته الأطهار: (اللهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، وباركْ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت ورحِمت وباركْتَ على إبراهيم)، ولو أعمل الأول لقيل كما صلّيت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم.

الدليل الرابع: توالي حروف الجر، نحو: نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير، والأصل: نبئت كما نبئت عن زيد بخير، (ج): الفصل بين العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله(٢).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، فالكوفيون اختاروا إعمال الأول(٣)، واستدلوا بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: السماع عن العرب، فقد ورد عن العرب إعمال الأول، كقول ذي الرمة:

ولمْ أمدح لأرضيهُ بشعري ... لئيماً أن يكونَ أصابَ مالاً(٤)

وقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعودِ أراكَةٍ ... تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ عودُ إسْحِلِ(٥)

---

(١) ينظر: الانصاف: ٧١/١-٧٤ وشرح الكافية الشافية: ٦٤١/٢-٦٤٢. وشرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/١-٤٧٩.

(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٢٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٨/٢.

(٣) الإنصاف: ٨٨/١، وشرح المفصل: ٧٧/١، وشرح التسهيل:٢/ ١٦٨ وشرح الرضي: ٢٠٤/١، وارتشاف الضر: ٩٠/٣، وحاشية الصبان: ١٠٢/٢، وشرح التصريح: ٤٨٣/١.

(٤) ينظر: ديوانه: ١٥٣٤.

(٥) المصدر نفسه: ٣٣٩.

ففي البيت الأول أعمل العامل الأول (لم أمدح)، في المعمول (لئمياً)، ولم يعمل الثاني (أرضيه)، بل أعمله في ضميره (الهاء)، وفي البيت الثاني أعمل الأول (تنخل) في المعمول (عودُ)، ولم يعمل الثاني (فاستاكت)، ولو أعمله لقال: فاستاكت به بعود إسحل؛ لأنَّ (استاكت) لا يتعدى بنفسه(١).

الدليل الثاني: دليل عقلي، إذ استدلوا بأنّ إعمال الأول أسبق في العمل، وهو دليل على الاهتمام به، وهو موافق لما أجمعت عليه العرب، كإعمال (ظنَّ) وأخواتها إن تقدمت، وإهمالها إن تأخرت أو توسطت(٢)، وكذلك عند اجتماع القسم والشرط، فإنّ جواب السابق منهما مغنٍ عن جواب الثاني(٣).

الدليل الثالث: إنَّ إعمال العامل الأول يؤدي إلى التخلص من الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم(٤).

المذهب الثالث: جواز إعمال أيٍ منهما: ذهب بعض النحاة إلى أنَّ لا ترجيح بين العاملين، وللمتكلم أن يختار ما شاء منهما، قال الأزهري في شرح التصريح: "وقيل هما سيان؛ لأنَّ لكل منها مرجحاً،"(٥). وأخذ به ابن إياز أيضاً إذ قال:«وللناظر في ذلك الترجيح"(٦).

وهذا ما ذهب إليه الشيخ الملكي أيضاً، فإنه يرى أنَّ المسألة يحددها الشخص المتكلم نفسه لا غير، إذ قال: "وإن اختلفا عملاً (العاملان) فالعمل ثابت لواحدٍ منهما، إذ لا يجوز اجتماع الأثرين المختلفين على محل واحد، ولا يتعين الأول أو الثاني للعمل، بل يتخير

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ١٣٠/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:١٧٨١/٤-١٧٨٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩٥/٧، ١٢٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٧، ٣٩٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٩/٢، وأوضح المسالك: ١٥٠/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٧١/١.

(٥) شرح التصريح:١/ ٤٨٣.

(٦) المحصول في شرح الفصول لابن إياز:٢/ ٨٠٥.

المتكلم في إعمال أيهما شاء وإهمال الآخر، فإن عملت الأول منهما أضمرت الثاني مطلقاً، طالباً للمرفوع أو المنصوب أو المجرور نحو: (أكرمتُ وضرباني الزيدين)، و(وأكرمني وأكرمتُه زيدٌ)، و(وقام ومررتُ بهما أخواك)، لعود الضمير على المتقدم رتبة وإن كان متأخراً عنه لفظاً.

وإن أعملت الثاني منهما حذفت الأول المعمول المنصوب أو المجرور؛ لعدم كونه عمدة، واستلزم الإضمار عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، نحو: (أكرمتُ وأكرمني زيدٌ)، و(ومررتُ ومرّض بي عمر)، إلا إذا أوجب الحذف اللبس فيجب إضماره مؤخراً عن المعمول المتنازع، في نحو: (استعنت واستعان عليّ زيد به)، إذ لو حذف من الأول لم يعلم أن زيد مستعان به أو مستعان عليه، فوجب إضماره مؤخراً دفعاً للالتباس، ودفعاً للإضمار قبل الذكر" [1].

وما يكون من قبيل هذين المثالين: (كنتُ وكان زيد صديقاً أباه)، و (ظنني وظننت زيداً قائماً أباه)، ولم يجب فيهما الإضمار لا مؤخراً ولا مقدماً، ولا الإظهار ولا الحذف؛ لأن العاملين فيهما متفقان في العمل، فالاسم المنصوب فيهما الذي زعموا تنازع العاملين فيه مفعول ثانٍ في باب ظن، وخبر للفعلين في باب كان، وأما ما اختلف فيه عملاً فالحق وجوب حذف المنصوب من الأول مطلقاً، إلا أن يوجب اللبس[2].

هذا ما قرره الشيخ الملكي في باب التنازع الذي اختاره فيه، إذ ذهب إلى جواز إعمال العاملين بالشروط التي يجب من خلالها الإلتزام بها أثناء إعمال أي واحدٍ منهما، اذ يقول الشيخ الملكي لا مانع من أجتماع عاملين على معمول واحد وما ذكره بعض النحويين من أن العوامل في قواعد اللغة العربية تجري مجرى المؤثرات الحقيقية غير صحيح ضرورة

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٣– ٢٤٤.

جواز تقديم المعمول على العامل، وليس الشيخ الملكي وحده بل مال بعض المحدثين أيضاً إلى هذا المذهب؛ لأنَّه حسب رأيهم يُعد إدراكاً للحقيقة وإرجاع الأمور إلى طبيعتها(١).

وإلى ما ذهب الشيخ الملكي يميل الباحث، لأنَّ مسألة إعمال أحدهما تعود للمتكلم نفسه، فيقدم ما يراه مهما لغاية في نفسه، وبه أخذ الدكتور فاضل السامرائي إذ قال: "إننا لا نعتقد أنَّ تعبيراً ههنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما نرى أنه ينبغي أنْ يُنظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

١-ما أعملته في الاسم الظاهر، أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢- ما ذكرته وصرّحت به أهم مما حذفته(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ السيرافي قد نُسب رأياً للفرّاء يرى فيه أنَّ العاملين يعملان في معمول واحد، إذا استوى الفعلان في الفاعلية نحو: قام وقعد زيدٌ، قال السيرافي: "وقد زعم الفرّاء أنا إذا قلنا: قام أو قعد زيد، فالعامل في (زيد) الفعلان جميعا"(٣).

وقد رفض معظم النحاة هذا الرأي وعدّوه فساداً في الأصول(٤)، ورفضه الشيخ الملكي أيضاً؛ لأنه لا يجوز اجتماع الأثرين المختلفين على محل واحد، ولايتعين الأول أو الثاني للعمل بل يتخير المتكلم في أعمال أيهما شاء واهمال الاخر، فان عملت الأول منهما اضمرت للثاني مطلقا طالبا للمرفوع أو المنصوب أو المجرور(٥).

---

(١) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي، النحو العربي نقد وتوجيه:٩٦، وقضايا نحوية: ١٧١، ونحو التيسير:٣١.

(٢) ينظر: معاني النحو: ١٤٥/٢-١٤٦.

(٣) شرح الكتاب، للسيرافي: ٣٦٣/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٣/١، والمذكر والمؤنث، لابن الانباري: ١٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٦/١.

(٥) ينظر: الآراء الراقية، الشيخ الملكي:٢٤٣.

المطلب الثامن

علامة الإعراب في الأسماء الستة عند الشيخ الملكي

ذكر الشيخ الملكي بأنَّه يُستغنى عن الإعراب بالحركات في الأسماء الستة، خلافاً للأصل، شريطة أنْ تكون غير مصغّرة، وغير مضافة إلى ياء المتكلم(١).

وهذه من المسائل الخلافية بين النحاة، فقد اختلفوا في إعراب هذه الأسماء على مذاهب عدة منها:

المذهب الأول: بانقلاب الحروف، أي: أنَّها أُعربت بانقلاب بعض هذه الحروف إلى بعض، فعلامة الرفع (الواو) تبقى على حالها، وعلامة النصب (الألف)، وعلامة الجر (الياء) منقلبتان عن الواو، وينسب هذا المذهب إلى الجرمي(٢).

وهذا ما يذهب إليه الشيخ الملكي أيضاً إذ يقول: "(ويُستغنى عن الإعراب بالحركة في الأسماء الستة وهي (أبوه، وأخوه، وهنوه، وحموه، وفوه، وذو مال) مضافة إلى غير ياء المتكلم بانقلاب الحرف الأخير منها_ وهو لام الكلمة في الأربعة الأولى، وعينها في الأخيرين _ ألفاً وياءً حالة النصب والجر، فتقول: في حالة الرفع (جاءني أبوه) إلى آخره بالواو على الأصل، وفي حالة النصب (رأيت أباها) بالألف لمناسبة ألف الفتحة، وفي حالة الجر مررت بأبيها، وهكذا في سائر الكلمات، فبقاء اللام أو العين على الأصل يعلم أنها مرفوعة، وبانقلابه إلى الألف يعلم أنها منصوبة، وبانقلابه إلى الياء يعلم أنها مجرورة، فيستغنى بالانقلاب عن من الإعراب بالحركة.."(٣).

---

(١) ينظر: الآراء الراقية الشيخ الملكي: ١٤٧.

(٢) ينظر: التبيين: ١٩٤، شرح المفصل ابن يعيش: ٥٣/١، التذييل والتكميل: ١٧٧/١.

(٣) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٤٧.

ويردُّ الشيخ الملكي على من يرى أن علامات الإعراب هي الحركات فقط، فيقول: "وإن الإعراب ينقسم إلى إعراب بالحركة وإعراب بالحرف ضرورة أنَّ الإعراب علامة لاستعمال الكلمة، والاستعمال صفة متأخرة عن موصوفها وهي الكلمة"(١).

المذهب الثاني: الإشباع، إنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وأنَّ هذه الحروف إشباع لها(٢)، وهذا ما ذهب إليه المازني والزجاج، واحتجَّا بأنّ الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجرّ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فدلّ على أنّ الباء في (أب) حرف الإعراب، وأنّ هذه الحركات التي هي الضمّة والفتحة والكسرة حركات إعراب، وإنّما أُشبعت فنشأت عنها هذه الحروف (الواو والألف والياء)، فالواو عن إشباع الضمّة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة(٣). واستدلوا على ذلك بما ورد في الشعر، وذلك يكون للضرورة، كقول الشاعر في إشباع الضمة:

وأَنني حيثما يُدني الهوى بَصَري ... من حيْثُما سلكوا أدنُوا فأنْظُوْرُ(٤)

أي: (فأنظر)، ولكنه اضطر فأشبع الضمة على الظاء؛ فتولَّد عن هذا الإشباع زيادة الواو، واعترض بعضهم على هذا المذهب؛ لأنَّ الإشباع إنما ورد عنهم في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام(٥).

المذهب الثالث: بالنقل والانقلاب، أي أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف أيضاً، ولكنها منقولة إليها من الحروف، وأنَّ الأصل في الرفع (هذا أخَوُكَ) بضم الواو بعد فتحةٍ، فاستُثقلت الضمة على الواو فنُقلت عنها إلى ما قبلها، فسُكِّنت الواو وانضم ما قبلها فقيل: (أخُوْكَ)،

---

(١) الآراء الراقية، الشيخ الملكي: ١٤٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٧١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢١/١، وهمع الهوامع: ١٣٦/١.

(٤) ينظر: ديوان ابن هرمة: ١١٨، وحققه الدكتور محمد جبار المعيبد برواية: وأنني حيثما (يثني)...

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢٧/١، وهمع الهوامع: ١٣٦/١.

ففيها في الرفع النقل فقط، وفي النصب: (رأيتُ أخَوَكَ)، بفتح الواو بعد فتحة، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً فقيل: (أخَاك) في النصب قلب فقط، وفي الجر مررتُ (بأخَوِكَ) بكسر الواو بعد فتحة فاستُثقلت الكسرة على الواو فنُقلت إلى ما قبلها فسُكِّنت الواو وانكسر ما قبلها فقُلبت ياءً، ففيها في الجر نقل وقلب، وهذا مذهب أبي علي الجرمي، وقيل مذهب الربعي أيضاً(١).

ورُدَّ هذا المذهب من أربعة أوجه:

الأول: أنَّه غير مطَّرد في النصب؛ لأنَّ النقل على ما ذُكر إنما هو في الرفع والجر دون النصب.

الثاني: إنَّ النقل إنما يكون من المتحرك إلى الساكن في الوقف وهذا ها هنا بالعكس؛ لأنه نقل إلى متحرك في الوصل.

الثالث: أنَّهم جعلوا حرف الإعراب ليس الحرف الأخير.

والرابع: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية(٢).

المذهب الرابع: بالإعراب من مكانين، أي أنها معربة بالحروف والحركات جميعاً(٣)، ويُنسب هذا المذهب إلى الكوفيين(٤)، وقد احتجوا لمذهبهم بدليل "تغير الحركات على الباء حال الرفع والنصب والجر، وكذلك والواو والألف والياء تجري مجراها في كونها إعرابها بدليل أنَّها تتغير حال الرفع والنصب والجر... فدل على أنَّ الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ٤٣، والايضاح في شرح المفصل ،ابن الحاجب: ١/ ١١٧، التذييل والتكميل: ١٧٧/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٣/١، وهمع الهوامع: ١٣٦/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٠/١، همع الهوامع: ١٣٦/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٥٥/٢، الإنصاف: ٢٠/١، أسرار العربية: ٩٥، شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٥/١ التذييل والتكميل: ١٧٧/١، ائتلاف النصرة: ٢٨.

والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر فوجب أنْ تكون معربة من مكانين"[١]. ورُفض هذا المذهب أيضاً؛ لأنه لا نظير له في العربية، ولو "جوزنا أنْ يجتمع في الاسم إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر"[٢].

المذهب الخامس: نيابة الحروف عن الحركات، فقد نابت (الواو، والألف، والياء) عن (الضمة، والفتحة، والكسرة)، فهي معربة بهذه الحروف، وأنَّ هذه الحروف علامات إعراب لا حروف إعراب، ويُنسب هذا الرأي إلى قطرب والزيادي والزجاجي، وهشام الضرير من الكوفيين[٣]، وقد رفض بعض النحاة هذا المذهب؛ لعدم النظير، لأنَّ علامات الإعراب زائدة على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء (فوك، وذو مالٍ) فلو كانت هذه الحروف علامات إعراب أدى إلى بقائها على حرف واحد وهو عديم النظير، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرف واحد [٤].

المذهب السادس: الحمل على النظير، فأنها "معربة بالحركات المقدرة على هذه الحروف، وأنَّها حروف إعراب، وإليه ذهب سيبويه وجمهور البصريين، والأصل في الرفع (هذا أخُوُك) بضمتين، الأولى منهما تبع للثانية فحُذفت ضمة الواو استثقالها لها عليها وقُدرت، وفي النصب: رأيتُ أخَوَكَ بفتحتين كذلك تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا وقُدرت علها الفتحة تعذراً، وفي الجر: مررتُ بأخِوِكَ بكسرتين كذلك أيضاً، فحُذفت كسرة الواو استثقالاً، فحروفها في الرفع أصلية والنصب والجر منقلبة"[٥]، وهذا هو الرأي المشهور وعدَّه بعضهم

---

(١) الإنصاف: ٢٠/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠/١. وهمع الهوامع: ١٣٦/١.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويي ابو البقاء العكبري: ١٩٤، شرح التسهيل، ابن مالك: ٤٣/١، التذييل والتكميل ابو حيان الأندلسي: ١٧٩/١، ائتلاف النصرة: ٢٨.

(٤) همع الهوامع: ١٣٦/١.

(٥) الانصاف: ١٧/١ وهمع الهوامع: ١٣٦/١.

"مذهب قوي من جهة القياس؛ لأنَّ الأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات ظاهرةً أو مقدرةً، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه"(١).

وقد رفض السهيليّ هذا المذهب؛ لأنّ الواو والألف والياء ليست أحرف إعراب، واستدلّ بأنّه لو "كانت الواو في (أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك: هذا (أَخِيَّ) كما تقول: هؤلاء مسلميَّ، فتدغم الواو في الياء، لأنّها حرف إعراب عند سيبويه، وهي عند غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع ثبتت مع ياء المتكلم، وهي زائدة علامة إعراب عند بعض النحويين، فكيف يُحذف ما هو لام الفعل وأحقّ بالثبات منها، فقد وضح أنّها ليست الحروف"(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ سيبويه في المواضع التي تحدث فيها عن الأسماء الستة، يذكر فيه أنَّ (الواو، والألف، والياء) في الأسماء الستة حروف إعراب، وأنَّها معربة بحركات مقدرة، ولعل النحاة اخذوا عنه هذا من خلال كلامه عن إعراب المثنى؛ لأنَّه ذكر أنَّ حروفه حروف إعراب، إذ قال: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية..."(٣). ولعل هذا يتضح من كلام ابن الورّاق إذ قال: "جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها"(٤).

(١) شرح التسهيل، ابن مالك: ٤٨/١، وينظر الإنصاف: ٢٠/١.

(٢) نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ٩٩.

(٣) الكتاب، سيبويه: ١٧/١.

(٤) علل النحو، ابن الوراق: ١٢٨.

أنَّ المذهبين الخامس والسادس هما أفضل المذاهب؛ لأنَّ الأول بعيد عن التكلف وخال من الحذف والتقدير، ويتلاءم مع إعراب المثنى وجمع المذكر، بل عدَّه ابن الورّاق توطئة لهما كما ذكرنا، ألَّا أنَّ ما يؤخذ على هذا المذهب هو مخالفته ما استقر من قواعد العربية؛ لأنَّ الأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، وأما مذهب سيبويه والجمهور فهو قوي في القياس وله نظير في كلام العرب، ألا أنَّه لا يخلو من التكلف.

الخاتمة

الخاتمة

وبعد جولة من الدراسة خلص البحث الى النتائج الأتية:

١- انفرد الشيخ الملكي بطائفة من الحدود النحوية ذات الدلالات الوظيفية الجديدة، وذات نظرات وصفية ثاقبة تعالج في ضوئها طائفة من قواعد النحو العربي بما ينسجم والدراسات الحديثة، وقد شغلت في كتابه مواضع لابأس بها، بل كان لها حضور دائم حتى في العناوين الرئيسية لمباحثه النحوية في كتابه الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية الحديثة، ولعل الناظر في الكتاب يرى ذلك بكثرة، فهو دائما ما يأتي بذلك فمثلا يقول: حقيقة الكلمة، ثم يتبع ذلك بتعريفها وبيان أنواعها، وما يندرج تحت مفهومها من حقائق تخصها.

٢- انتهج الشيخ الملكي سبيلا وسطا معتدلا في الاختيار والانتقاء عند تناوله مسائل الخلاف، فهو يؤيد الراي البصري اذ رأه راجحاً وكذلك يفعل اذ ما رأى رجحان الراي الكوفي، وقد يقف موقف الحياد من دون ترجيح لأحدهما حينما تكون المسألة تحتمل الوجهين ولا يوجد دليل قاطع لترجيح أحد الرأيين وان صح أن ينسب الملكي الى مدرسة نحوية.

٣- ان للشيخ الملكي قدرة عالية على تنويع الحدود وتوظيفها في مجالات متعددة تنفع في الادلاء برأيه أو ترجيح الأقرب في المسائل النحوية وتمثل ذلك انه أدخل ومازج بين مصطلحات أكثر من علم ففي النحو تجده يستعمل مصطلحات كوفية الى جانب مصطلحات بصرية في موضع واحد، وهناك مصطلحات خاصة أنفرد بها الشيخ الملكي في كتابه الآراء الراقية لم يجد الباحث أحدا قد أشار اليها، وهو مصطلح ها التوجيه، والمنتصب على التوسع، والجملة الحرفية.

٤- من خلال استعراضنا للحدود النحوية التي وردت في تعريفات الشيخ الملكي وتحليلها وموازنتها مع التعريفات الواردة عند النحويين المتقدمين، نلاحظ عدداً من السمات البارزة التي اتسمت بها هذه التعريفات، حيث تتسم التعريفات النحوية عند الملكي بالإيجاز الذي يوازن فيه بين الجانب الشكلي والدلالي للمصطلح النحوي.

٥- مذهب الشيخ الملكي في الحدود النحوية انتقائي إذ لا يأخذ من نحوي محدد بل يجمع بين أراء النحاة واقولهم ونادرا ما ينقل تعريفاً بنصه من نحوي معين بل يجمع ما يذكره أكثر النحويين ويصوغه بأسلوبه الخاص.

٦-خلت مقدمة الشيخ الملكي كما خلت ثنايا الكتاب من أية قواعد ومنطلقات تأسيسية توضح المنهج الذي سار عليه الشيخ الملكي اذ لم يعمل بالأسس التي سار عليها المشتغلون بتيسير النحو ولم يدع إليها، كإلغاء نظرية العامل، وإلغاء التعليل، وإلغاء القياس، وغيرها.

٧-الشيخ الملكي يأتي على حقائق المصطلحات العلمية دون مقدمات منطقية وفلسفية كثيرة، والوج أليها بشكل مباشر، بعد العنوانات التي يضعها بداية لكل موضوع، فهو أجاد في ترتيب العناوين وفصلها عن بعضها، حتى يتسنى للقارئ الوصول الى الموضوع وفهمه بيسر وسهولة.

٨-كشفت الدراسة عن أراء نحوية متناثرة بأفكار أصولية نتجت عنها اراء قريبة الى الطبيعة اللغوية التي حاكت ما يدعو اليه الدرس النحوي الحديث.

٩-كانت عبارة الشيخ الملكي في اغلب الأحيان صعبة وعرة يتعذر على من يريد القراءة في كتب تيسير النحو فهمها بسهولة، لأن الشيخ الملكي يكتب بلغة أصولية ذات نزعة فلسفية ومنطقية وكلامية أثرتا في تذليل قواعد النحو ومفاهيمه.

١٠- التبويب المتناثر وعدم تقسيم الكتاب الى مباحث، وضم ما تشابه أو أقترب من المباحث الى بعضها بل وجدت متناثرة في الكتاب في أحايين كثيرة.

١١- لم يعتمد الشيخ الملكي على أي نظرية من النظريات التي طرحها أهل التيسير والتجديد كالغاء نظرية العامل، وحذف التعليل، وجودة الترتيب، والاختصار، وتسهيا العبارة، وكل ذلك لم يكن موجودا في كتابه ألانادرا٠

١٢- للشيخ الملكي علمية فذه في النحو أبرزها هذا الكتاب تشكلت في أعتراضاته وترجيحاته وتعليلاته، وكلها كانت تنبىء عن عالم جليل القدر في هذا الموضع، لكن الكتاب لايخدم عمليات تيسير النحو،لأن الشيخ الملكي لم يعمل بالاسس التي سار عليها المشتغلون بتيسير النحو ولم يدع اليها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القران الكريم

أولا: الكتب المطبوعة:

١- الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها: محمد كاظم صادق الملكي، ط١، مطبعة الآداب – النجف، سنة (١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م).

٢- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو: الدجني فتحي عبد الفتاح، وكالة المطبوعات، (١٩٧٤م).

٣- أحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مجمع اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ت، محمد حماسة عبد اللطيف، (٢٠١٣م)

٤- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنى، عني بنشره وتهذيبه: فرنيس كرنكو، بيروت، طبعة دار العتصام، (١٩٨٥م).

٥- أرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٩٨م).

٦- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقق، أضواء السلف – الرياض، ط١، (١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م).

٧- أساس النحو: السيد علي بن محمد الموسوي البهبهاني، الناشر: مكتبة الصدوق، طهران، إيران، (١٣٨٥هـ).

٨- أساس النحو: الموسوى البهبهانى على بن محمد، طهران، مكتبة الصدوق، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م)(د٠ط).

٩- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق(د٠ط)(د٠ت).

١٠- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٥م).

١١- الأصول في النحو: السراج أبو بكر محمد بن سهيل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٠٨هـ).

١٢- الأعلام: الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، (١٤٠٩هـ ،١٩٨٩م).

١٣- الأغاني: علي بن الحسين، أبو فرج الاصفهاني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، (١٩٦٠م)(د٠ط).

١٤- الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: د. ميشال زكريا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١٥- ألف باء: بلوي يوسف بن محمد، القاهرة، المطبعة الوهبية، (١٢٨٧هـ ،١٨٧٠م).

١٦- الأمالي الشجرية: ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ، ١٩٩١م).

١٧- انباه الراوة على انباه النحاة: القفطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، (١٩٥٠م)(د٠ط).

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، (١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م).

١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)(د.ت).

٢٠- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، ط١، (١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م).

٢١- الايضاح العضدي: أبو علي الحسن بن احمد الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، دار التأليف، ط١، (١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م).

٢٢- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط٥، (١٤٠٦هـ).

٢٣- البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، من منشورات دار الهجرة، قم – إيران، ط٢، (١٤٠٥هـ).

٢٤- بلغه النحاة في شرح الفائقة: الشيخ هادي كاشف الغطاء، مؤسسة كاشف الغطاء، النجف الاشرف(د٠ط)(د٠ت).

٢٥- بنية اللغة الشعرية: جان كوهين، ترجمة: محمد المولى، ومحمد العمري، دار توبقتال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، (١٩٨٦م).

٢٦- تاريخ الأدب العربي: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١، (١٩٦٠م – ١٩٩٥ م).

٢٧- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العموري، دار الفكر، (١٤١٥هـ).

٢٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م).

٢٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ط)(د.ت).

٣٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، (د٠ط) (د.ت).

٣١- التطبيق النحوي: المؤلف: عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، (١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م).

٣٢- التعريفات: الجرجاني الشريف بن محمد بن علي، تحقيق: محمد الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٣هـ).

٣٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، (١٤٢٨ هـ).

٣٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العرب، ط١، (١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م).

٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن

علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، (١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م).

٣٦- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٠هـ ،٢٠٠٠م).

٣٧- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده: شوقي الضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١، (١٩٩٣م).

٣٨- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: شوقي ضيف، دار، القاهرة، (١٩٨٦م).

٣٩- الجدل على طريقة الفقهاء: أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، (١٩٩٨م).

٤٠- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

٤١- الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، (٢٠٠١م).

٤٢- حاشية الصبان: محمد بن علي الاشموني، دار احياء الكتاب العربي، (د.ط)(د٠ت).

٤٣- الحدود في علم النحو: الأبذي أحمد بن محمد بن محمد الجبائي الأبذي شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، أربد، (١٩٨٨م).

٤٥- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم: دار غريب للطباعة والنشر، ط١، (٢٠٠٨م).

٤٦- حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط٢، (١٩٩٥م).

٤٧- الحلل في اصلاح الخلل: البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد للنشر، (١٩٩٨٠م).

٤٨- الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت(د٠ط) (د.ت).

٤٩- الخلاصة النحوية: تمام حسان، عالم الكتب، مصر – القاهرة، (١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م).

٥٠- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: آداب المستنصرية، مصر، ط١، (١٩٩٣م).

٥١- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثه، د. حسن منديل العقيلي، دار الضياء للنشر والتوزيع(٢٠٠٧م)

٥٢-الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي: حسين علي فرحان العقيلي. دار الكتب والوثائق العراقية، (٢٠٠٤م)(د.ط).

٥٣- دراسات نحوية: حسن منديل حسن العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (١٩٧١م)(د.ط).

٥٤- دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (١٤١٦هـ،١٩٩٥م).

٥٥- ديوان إبراهيم بن هرمه: تحقيق: الدكتور عبد الجبار المعيبد، بغداد، مكتبة الاندلس، (١٩٦٩م).

٥٦- ديوان ذي الرمة: تحقيق: دكتور عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الايمان، بيروت، ط ١، (١٩٨٢م).

٥٧- ديوان طفيل الغنوي: طفيل بن عوف بن كعب من بني غني من قيس عيلان المتوفى سنة (٦٠٩م)،

٥٨- ديوان عمر بن ابي ربيعة: مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧١م).

٥٩- الذريعة الى تصانيف الشيعة: آغا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت (د.ط)(د.ت).

٦٠- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، م ج ع، (١١١٩هـ)(د٠ت)

٦١- رسالة الحدود: الرماني أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (١٩٨٤م)(د٠ط).

٦٢- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري – المتوفى في القرن ١٢): عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية – مكة، ط١، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م).

٦٣- شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

٦٤- شرح ابن النحوية: بدر الدين محمد بن يعقوب، ترجمة، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، مكتبة الثقافة الدينية، (٢٠١٦م).

٦٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمذاني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط٨، (١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م)

٦٦- شرح ابيات سيبويه: أبو جعفر بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، النجف الاشرف، مطبعة العربي الحديثة، ط١، (١٩٧٤م).

٦٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).

٦٨- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ط١، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)

٦٩- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الازهري، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، مطبعة، عيسى البابلي الحلبي وشركائه(د٠ط)(د٠ت).

٧٠- شرح الحلقة الثالثة للأصول: السيد محمد باقر الصدر، الدليل الشرعي، السيد كمال الحيدري، مؤسسة الصدر للطباعة، (١٤٤٣هـ، ٢٠١٣م).

٧١- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هويدي، دمشق، دار المأمون للتراث، (١٩٨٢م).

٧٢- شرح الكوكب المنير المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: ط٢، (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).

٧٣- شرح المفصل: ابن يعيش موفق الدين، عالم الكتب، بيروت، البنان،(د٠ط) (د٠ت).

٧٤- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

٧٥- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م).

٧٦- شرح حدود النحو: للأبذي، شرحها ابن قاسم المالكي، تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، (١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م).

٧٨- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققها وضبط غريبهما، وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن، المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيى الدين عبد الحميد ، المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ،البنان، (١٣٩٥هـ).

٧٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١، (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٤م).

٨٠- شرح عيون الإعراب: الإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط١، (١٤٠٦هـ).

٨١- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١، (١٣٨٣هـ).

٨٢- شرح قطر الندى: ابن هشام جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١، (١٣٨٣)

٨٣- شرح كتاب الحدود في النحو: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، حققه وقدّمه: الدكتور محمد الطيب الإبراهيمي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٨٤- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق: احمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، (٢٠٠٨م).

٨٥- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب وكلامها: ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، (١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧م).

٨٦- ضحى الإسلام: أحمد أمين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، (١٩٦١م)

٨٧- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: خليل أحمد عمايرة، سوريا – دمشق، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، (١٩٨٢م).

٨٨- علل النحو: ابن الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق: محمود محمد محمود ناصري، دار الكتب العلمية، للنشر، بيروت، لبنان، ط٢، (٢٠٠٨م).

٨٩- العلل النحوية عند أهل التجديد: صباح علاوي خلف، جامعة سامراء كلية التربية، العراق – سامراء، ط٤٣، (٢٠١٥م).

٩٠- الفصول الخمسون: أبو الحسين بن عبد المعطي المغربي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه للنشر، (د.ط)(د.ت)

٩١- فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، دار العلم للملاين، بيروت(د٠ط)(د٠ت)

٩١- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ط، (١٩٧٩م).

٩٢- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية: عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط١، (١٩٨٥م).

٩٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، تحقيق: مصطفى السقا، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٩٤- قضايا نحوية: مهدي المغزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، (٢٠٠٢م).

٩٥- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، (١٩٧٣م).

٩٦- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت(د٠ط)(د٠ت).

٩٧- اللباب في علل البناء والأعراب: الاسفرائيني، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، (١٩٩٦م).

٩٨- لسان العرب: ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة(د٠ط)(د٠ت).

٩٩- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (١٩٧٢م)(د٠ط).

١٠٠- مباحث لغوية: محمد علي الرديني، دار الهدى، الجزائر، د.ط، (٢٠٠٩م)

١٠١- المحصول في شرح الفصول: جمال الدين الحسين بن بدر بن اياز بن عبد الله البغدادي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، (١٤٣١هـ، ٢٠١٠م).

١٠٢- المدارس النحوية: شوقي ضيف (١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف.

١٠٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، (١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م).

١٠٤- المذكر والمؤنث: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، (١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م).

١٠٥- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي(ت٣٥١) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر، المكتبة العصرية (١٤٣٠)٠

١٠٦- المرتجل: أبو محمد عبد الله بن احمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م).

١٠٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي جلال الدين، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم/ ط١، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٥٨م).

١٠٨- المصطلح النحوي نشأته وتطوره من أواخر القرن الثالث الهجري: عوض أحمد القوزي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

١٠٩- معاني النحو: فاضل السامرائي، منشورات جامعة الموصل، (١٩٨٩م).

١١٠- معجم المؤلفين: كوركيس عواد، مطبعة الارشاد (١٨٠٠هـ،١٩٦٩م) ((د٠ط)

١١١- معجم رجال الفكر والادب في النجف خلال الف عام: الاميني محمد هادي، النجف، مطبعة الآداب، (١٩٦٤م)(د.ط).

١١٢- معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

١١٣- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، (١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م)(د٠ط).

١١٤- المغني في النحو: منصور بن فلاح اليمني النحوي، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، (١٩٩٩م).

١١٥- مفردات ألفاظ القران: المفردات في غريب القرآن المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ)

١١٦- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

١١٧- مقالات في اللغة والأدب: تمام حسان، عالم الكتب، مصر – القاهرة، (١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م).

١١٨- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلان الجمهورية العراقية، (١٩٨٢م).

١١٩- المقتضب: المبرد أو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١(د٠ت).

١٢٠- من اعلام اللغة والادب، كاظم عبود الفتلاوي، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر(١٩٦٩م) (د٠ط)

١٢١- من البيداغوجية إلى الديداأكتيك، دراسة وترجمة: رشيد بناني، الحوار الأكاديمي والجامعي، الدار البيضاء، ط١، (١٩٩١م).

١٢٢- من تاريخ النحو العربي: محمد سعيد الافغاني، ط٢، بيروت، دار الفكر، (١٩٧٨م)(د٠ط).

١٢٣- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، الناشر: مكتبة الأنجلو المصري، (١٩٩٠م)(د٠ط).

١٢٤- منة المنان في الدفاع عن القرآن: السيد محمد محمد صادق الصدر، دار النجوى، بيروت، ط١، د ت.

١٢٥- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط١، (١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م).

١٢٦- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، (١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م).

١٢٧- نتائج الفكر في النحو: السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (١٩٧٨م).

١٢٨- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٤هـ ،١٩٨٤م)(د.ط).

١٢٩- النحو العربي بين الاصالة والتجديد: عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، ط١، (٢٠٠٨م).

١٣٠- النحو العربي نقد وبناء: إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت(د.ط)(د٠ت).

١٣١- النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، (١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م).

١٣٢- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج المؤلف: عبده علي إبراهيم الراجحي (ت١٤٣١هـ)، دار النهضة العربية، بيروت،(١٩٧٩م).

١٣٣- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: علي الجارم ومصطفى أمين، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع(د٠ط)(د٠ت).

١٣٤- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر، دار المعارف، ط١٥.

١٣٥- النحو الوظيفي: عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤، (١٩٧٨م).

١٣٦- نزهه الالباء في طبقات الادباء: الانباري، تحقيق: براهيم السامرائي، بغداد مكتبة الاندلس، ط٢، (١٩٧٠م).

١٣٧- نشأة النحو تطوره وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المنار، طبعة القاهرة، (١٩٨٩م).

١٣٨- نظرات في الجملة العربية: كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(د٠ط)(د٠ت).

١٣٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح ابياته وغريبه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الاعلم الشمتمري، دراسة وتحقيق: رشيد بالحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م).

١٤٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية (١٣٩٤هـ،١٩٧٥م) (١٤٠٠هـ،١٩٨٠م).

١٤١- الواضح: أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، تحقيق أ.د. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمّان، ط ٢، (٢٠١١ م).

ثانيا: المجلات والدوريات

١- أصول علم العربية: عبد الرزاق أبن فراج الصعدي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العددان:١٠٥ ،١٠٦(١٩٩٧م، ١٩٨٨م).

٢- أعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطق بها: عيسى الشريفوني، المجلد١٨، العدد:٢،(١٩٩٨م)

٣- مقال الشايع والصحيح: محمد ضاري حمادي، مجلة حراس الوطن، العدد:٥٤، (١٩٩٠)٠

٤- النحو العربي ومنطق أرسطو: الحاج صالح، مجلة كلية الآداب، الجزائر، العدد الأول، (١٩٦٤م).

٥- هل النحو العربي في حاجة الى تيسير: التواتي بن التواتي، الجزائر، مجلة السانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية، العدد الثامن(٢٠٠٣)

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١- الدرس النحوي في الحوزة العلمية في النجف الاشرف: الدكتور صالح كاظم الجبوري، مكتبة الروضة الحيدرية.

٢- تيسير النحو عند عباس حسن في كتابة النحو الوافي: عبد الله بن حمد ابن عبد الله.

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Misan University
Arabic Department
Postgraduate Studies

The Grammatical Efforts of Sheikh Muhammed Kazim Al- Malki

Athesis

Submitted to the council of the college of education, Maysan University, in partial fulfillment to the requirements of the degree of master in Arabic language.

By

Hafiz suadi eubayd alsaedy

Supervised by

Assist. Prof. Muhammad Aamir Muhammad

2021 A.D. 1442 A.H

Abstract

The Arabic language is considered a landmark of the nation as it carries its heritage and identity, but according to the distortions of the Arabic language in some of its features - its fundamentals - and this is due to its contact with some civilizations and the mixing of Arabs with non-Arabs. He counted, and as a result, many studies and research have appeared on the ancient language from ancient times until the present day, and among these studies is the Book of High Opinions in Facilitating the Grammar of the Arabic Language.

It divided it into: an introduction, an introduction, and three chapters to be followed by a conclusion, and it depended on describing the grammatical phenomena adopted by the royal sheikh.

As for the introduction, it is the one in the hands of the noble reader in which I talked about the research and the details of his work. As for the introduction, it was divided into two parts: the first spoke about the life of the author, and the second mentioned the efforts of al-Maliki in high opinion.

As for the first chapter, I characterized it with the efforts of the royal sheikh in the grammatical limit, and it consisted of two studies, the first of which was presented as an introduction to the topics that came in the Book of High Opinions.

The second chapter, which I described as grammatical facilitation in the book, included three sections, which dealt in the first section with a study of efforts to facilitate grammar among Arabic scholars, and signed into four sections: the first is the concept of facilitating grammar, the other is the most important methods and foundations for facilitating grammar, and the third is the facilitation efforts of the applicants. And the fourth is the facilitation efforts of the modernists, and in the second topic it dealt with the royal efforts in facilitating grammar, and included aspects of facilitation with

names, verbs and letters, and in the third topic the advantages and shortcomings of facilitation of the monarchy, and I studied in this topic the advantages and disadvantages of facilitation in high-level opinions to facilitate the Arabic language.

In the third chapter, I studied the royal efforts in the grammatical dispute, preceded by an introduction, and it included three sections: In the first topic, I dealt with the concept of language and idiomatic disagreement, and the difference between disagreement and difference, and in the second topic I dealt with the emergence and emergence of the grammatical dispute, and in the third topic, efforts were studied.

After a round of study, the research concluded the following results:

The study revealed grammatical opinions influenced by fundamentalist ideas that resulted in opinions close to the linguistic nature and which simulated what the modern grammatical lesson calls for. The royal sheikh was unique in a set of grammatical terms with new functional connotations, and with insightful descriptive views in the light of which deal with a range of Arabic grammar rules in line with modern studies.